

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية
تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء

المالي للبنوك

دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2007-2018)

2018

إشراف الأستاذة:

الدكتورة/ عديلة مريم

إعداد الطالب:

-أيوب بودور

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ (105) "

سورة التوبة

شكر وتقدير

قال عليه أفضل الصلاة والتسليم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

كما أن أي نجاح مهما كان صغيراً أو كبيراً لا يمكن للإنسان أن يحققه بمجهوده الفردي دون مساعدة الآخرين.

لهذا لا يسعني في هذا الصدد إلا أن أتقدم بجزيل الشكر

والامتنان لكل من ساعدني وأرشدني في سبيل انجاز هذا البحث

المتواضع وأخص بالذكر أستاذتي المشرفة "الدكتورة مريم عديلة"

التي لم تبخل عليّ بأية معلومة أو توجيه لإغناء البحث.

كما أتقدم بالشكر الكبير لكل أستاذتي الخيرين لما قدموه لنا من

معرفة خلال فترة الدراسة فلمهم وافر التقدير والاحترام.

إلى كل من قدم السند والدعم المعنويين،

إلى كل من أمدني بالمساعدة أو النصح دون استثناء.

الإهداء

إن أفضل ما ينعم به الله علينا هو نعمة الشكر فأشكره تعالى على
نعمة وجزيل شكره، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
أهدي كل سطر وكل حرف من عملي هذا إلى من قال فيهما عز
وجل: " ولا تقل لهما أفء ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى أخي "أكرم" وأختي "خولة"

إلى روح عمتي الطاهرة رحمة الله عليهما

إلى كل الأقارب وبالأخص "عمتي زينب"

إلى كل الأصدقاء

إلى كل طالب علم جاد في طلبه خيور على دينه

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الآية القرآنية
	شكر وعرفان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس المختصرات
أ-ز	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية
03	المطلب الأول: المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التقليدية
03	أولاً: المخاطر المالية
06	ثانياً: المخاطر التشغيلية
06	المطلب الثاني: عملية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية
06	أولاً: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر
08	ثانياً: أساليب إدارة أهم المخاطر في البنوك التقليدية
14	المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل
14	أولاً: اتفاقية بازل الأولى
17	ثانياً: اتفاقية بازل الثانية
21	ثالثاً: لجنة بازل الثالثة
23	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
23	المطلب الأول: طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية
23	أولاً: طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية
25	ثانياً: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية
28	المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
28	أولاً: طرق إدارة أهم المخاطر في البنوك الإسلامية

فهرس المحتويات

33	ثانيا: منتجات الهندسة المالية الإسلامية كأدوات للتحوط
33	المطلب الثالث: تطبيق مقررات لجنة بازل ومقترحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية
33	أولا: علاقة البنوك الإسلامية بلجنة بازل II
35	ثانيا: معيار كفاية رأس المال المقترح من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB
35	ثالثا: علاقة البنوك الإسلامية بمقررات لجنة بازل III
38	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك
38	المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي وأهدافه
38	أولا: مفهوم الأداء المالي
40	ثانيا: تقييم الأداء المالي وعناصره
43	ثالثا: أهداف عملية تقييم الأداء المالي
43	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
44	أولا: مؤشرات الربحية
44	ثانيا: مؤشرات السيولة
45	ثالثا: مؤشرات توظيف الأموال
45	رابعا: مؤشرات ملاءة رأس المال
46	المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي
46	أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)
49	ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)
50	ثالثا: نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS
52	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية
55	المطلب الأول: مبررات اختيار فترة ومكان الدراسة
55	المطلب الثاني: المناهج المتبعة في الدراسة التطبيقية
56	المطلب الثالث: بيانات الدراسة التطبيقية ومصادرها
57	المبحث الثاني: قياس المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنكين محل الدراسة
57	المطلب الأول: التعريف بالبنكين محل الدراسة وتحليل أبرز نتائجهما

فهرس المحتويات

57	أولاً: التعريف بالبنكين محل الدراسة
61	ثانياً: تحليل أبرز نتائج البنكين خلال الفترة 2007-2018
66	المطلب الثاني: قياس المخاطر وأساليب إدارتها لدى البنكين محل الدراسة
66	أولاً: قياس المخاطر للبنكين محل الدراسة
71	ثانياً: أساليب إدارة المخاطر لدى البنكين محل الدراسة
77	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة
77	أولاً: مؤشرات الربحية
81	ثانياً: مؤشرات السيولة
83	ثالثاً: مؤشر توظيف الودائع
85	رابعاً: مؤشر ملاءة حقوق المساهمين
88	المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنكين محل الدراسة
88	المطلب الأول: تقسيم فترة الدراسة وتحديد النموذج
88	أولاً: تقسيم فترات الدراسة إلى فترات ربع سنوية
88	ثانياً: تحديد نموذج الدراسة
89	ثالثاً: اختبار النموذج
90	المطلب الثاني: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك التجاري الأردني
90	أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
92	ثانياً: تقدير النماذج واختبارها
95	ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج
95	المطلب الثاني: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني
96	أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
97	ثانياً: تقدير النماذج واختبارها
100	ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج
102	خلاصة
103	الخاتمة العامة
109	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
16	مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I	1-1
16	الأوزان الترجيحية للأصول حسب بازل I	2-1
17	معاملات تحويل الالتزامات خارج الميزانية	3-1
48	مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	4-1
48	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	5-1
50	درجات التصنيف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	6-1
61	تطور إجمالي موجودات البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	1-2
62	محفظة التسهيلات الائتمانية في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	2-2
63	الاستثمار في الأوراق المالية للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	3-2
64	إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	4-2
65	حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	5-2
66	الربح بعد الضريبة للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	6-2
67	المخاطر الائتمانية في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	7-2
68	مخاطر السيولة في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	8-2
70	مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	9-2
78	مؤشرات الربحية للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	10-2
81	مؤشرات السيولة للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	11-2
84	نسبة توظيف الودائع للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018	12-2
85	مؤشرات ملاءة حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة	13-2
91	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبنك التجاري الأردني عند المستوى	14-2
91	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك التجاري الأردني عند الفرق الأول	15-2
96	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني عند المستوى	16-2
96	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني عند الفرق الأول	17-2
97	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية CR للبنك الإسلامي الأردني عند الفرق الثاني	18-2

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
47	مخطط يوضح نموذج العائد على حقوق الملكية	1-1
68	منحنى بياني يوضح المخاطر الائتمانية للبنكين محل الدراسة	1-2
69	منحنى بياني يوضح مخاطر السيولة للبنكين محل الدراسة	2-2
70	منحنى بياني يوضح مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة	3-2
79	تطور معدل العائد على إجمالي حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة	4-2
80	تطور معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنكين محل الدراسة	5-2
81	تطور مؤشر ربحية السهم للبنكين محل الدراسة	6-2
82	منحنى بياني يوضح التغيرات الحاصلة على نسبة الاحتياطي القانوني	7-2
83	منحنى بياني يوضح التغيرات الحاصلة على نسبة السيولة القانونية	8-2
84	نسبة توظيف الودائع للبنكين محل الدراسة	9-2
86	تطور نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة	10-2
87	تطور نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية للبنكين	11-2

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح بالإنجليزية	المصطلح العربي
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
LCR	liquidity coverage ratio	معيار تغطية السيولة
NSFR	Net financing stable ratio	معيار صافي التمويل المستقر
IFSB	<u>Islamic Financial Services Board</u>	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
ROA	Rate of return on assets	معدل العائد على الموجودات
ROE	Rate of return on equity	معدل العائد على حقوق المساهمين
EPS	Earnings per share	ربحية السهم
EM	Equity Multiplier property right	مضاعف حق الملكية
EVA	Economic Value added	القيمة الاقتصادية المضافة
NPL	Non-performing credit facilities	التسهيلات الائتمانية غير العاملة (للتعبير عن مخاطر الائتمان)
LIQ	Liquidity	السيولة
CR	Capital risk	مخاطر رأس المال

المقدمة العامة

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في تنشيط العجلة الاقتصادية لأي دولة، بل وأصبح من الضروريات اللازمة في الوقت الحالي، وهذا ما دعا لوجود البنوك سواء التقليدية منها أو الإسلامية لتمويل المشاريع الاقتصادية والدفع باقتصاديات الدول إلى الأمام، حيث تلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور وسيط مالي حيوي بين المودعين الذين يملكون فائض في أموالهم والمقترضين الذين هم بحاجة إلى تلك الأموال، فالبنوك التقليدية تقبل الأموال من المودعين مقابل منحهم فوائد على أموالهم، وتمنح للمقترضين تلك الأموال بمعدلات فائدة لقاء استخدامهم لتلك الأموال، غير أن البنوك الإسلامية تختلف في نشاطها عن البنوك التقليدية، فهي تقبل الأموال من أصحاب الفائض وتمنحها لأصحاب العجز بالاستناد على مبدأ "الغنم بالغرم" وبصيغ متنوعة أساسها الشريعة الإسلامية.

غير أن التطورات المستمرة التي حدثت على هذا القطاع، ودرجة انفتاح الأسواق على بعضها بعد ظهور العولمة، ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغها القطاع المصرفي، جعلت منه القطاع الأكثر عرضة للمخاطر، مما جعل هذه الأخيرة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء، كما أن البنوك لا تستطيع تجنب المخاطر التي تعترض نشاطها بشكل تام لأن ذلك أمر مستحيل بالإضافة إلى أن البنك تزداد عوائده عند زيادة المخاطر، مما دفع بمديري البنوك والسلطات المصرفية إلى البحث عن السبل التي تمكن من تخفيض الآثار السلبية لها، ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك، حيث خصصت هذه الأخيرة إدارة مهمتها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول بما يحقق أعلى عائد، بل وأن تحقيق البنك لأداء جيد أصبح مقترنا بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك.

إشكالية الدراسة:

نظرا للأهمية التي تحظى بها عملية تقييم أداء البنوك بالنسبة للمالكين والمودعين، ظهرت مجموعة من المؤشرات والنسب لقياس العوائد المحققة والمخاطر التي تحملها البنك لتحقيق تلك العوائد وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك، لتحديد الخطط المستقبلية للبنك والحكم عن الوضعية المالية للبنك، بالإضافة إلى مدى مساهمة السبل التي يعتمدها في إدارة المخاطر التي تواجهه في النتائج المحققة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى تأثير المخاطر المالية وإدارتها على الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي المخاطر التي تعترض نشاط كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
- فيما تتمثل مختلف أساليب إدارة المخاطر لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
- كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
- هل توجد علاقة بين المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية؟
- هل توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية؟

- هل توجد علاقة بين مخاطر رأس المال والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية؟
فرضيات الدراسة:

- اعتماداً على الخلفيات النظرية وخدمة للإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات الآتية:
 - المخاطر التي تعترض نشاط كل من البنوك التقليدية والإسلامية تقتصر فقط على المخاطر الائتمانية.
 - الأسلوب الذي يمكن البنوك التقليدية والإسلامية من مواجهة المخاطر التي تعترض نشاطها هي استراتيجية التنويع.
 - تتم عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية والإسلامية وفق مجموعة من النسب والمؤشرات.
 - توجد علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية.
 - توجد علاقة طردية بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية.
 - توجد علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية.
- أهمية الدراسة:

يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط الرئيسية الآتية:

- تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية القطاع المصرفي باعتباره من الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول، فبناء اقتصاد قوي ومزدهر يتطلب وجود قطاع مصرفي متين ومتطور، وهذا لا يكون إلا بمواجهة المخاطر المحتملة لضمان النمو والتطور في الأداء.
 - تظهر أهمية الدراسة في كون أن مفهوم إدارة المخاطر أصبح من الأمور الضرورية في نشاط البنوك.
 - كما تظهر أهمية الدراسة في أن عملية تقييم الأداء تمكن من معرفة أوضاع البنوك ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة.
 - كما تتجلى أهمية الدراسة في المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- أهداف الدراسة:

تتجلى الأهداف المرجوة من الدراسة في النقاط الآتية:

- التعرف على مختلف الجوانب النظرية للمخاطر التي تعترض نشاط البنوك التقليدية والإسلامية.
- التعرف على الأساليب التي تمكن البنوك التقليدية والإسلامية من مواجهة المخاطر التي تعترض نشاطها.
- محاولة فهم لآليات لجنة بازل ومدى إدارتها للمخاطر لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء المالي لدى البنوك.
- التعرف على أهم مؤشرات قياس كل من الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى البنوك، ومن ثم إبراز تأثير المخاطر المصرفية على تقلب معدلات العوائد لدى البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية.

منهج الدراسة:

- من أجل معالجة موضوع الدراسة وبغية الوصول لتحقيق أهدافها سوف يتم الاعتماد على المناهج الآتية:
- المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، والذي يمكن من توضيح الجوانب النظرية للدراسة، وذلك من خلال الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للمخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأساليب إدارتها، بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء المالي لتلك البنوك.
 - كما سيتم اتباع المنهج الإحصائي الرياضي في الجانب التطبيقي من الدراسة، باستخدام الطرق الإحصائية القياسية لدراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية.
 - كما سيتم اعتماد المنهج المقارن من خلال المقارنة بين بنكين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي.

أدوات الدراسة وأساليب تحليل البيانات:

- لاختبار فرضيات الدراسة، وإظهار العلاقات المشار إليها سابقا تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التحليلية وهي:
- نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
 - الجداول والأشكال البيانية.
 - الجداول الإحصائية على غرار جدول ستودنت، جدول فيشر، جدول دورين واتسن.
 - بعض البرمجيات EXCEL2013 لتقسيم فترة الدراسة، وبرنامج EVIEWS10 لتقدير نموذج الانحدار المتعدد.

الدراسات السابقة:

- هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة، من أبرزها ما يلي:
- دراسة أحلام بوعبدلي وخلييل عبد الرزاق، 2004، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري": تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، وتمت دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من 1997 إلى 2000، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك ومعالجة الموضوع استخدم الباحثان مؤشرات العائد والمخاطرة. فتوصل الباحثان إلى أن أداء القرض الشعبي الجزائري يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية.
 - دراسة محمد جموعي قريشي، 2005، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000": هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها، كما استخدم نموذج تحليلي يسمى نموذج العائد على حق الملكية وبعض المؤشرات الأخرى التي تتعلق بالعوائد والمخاطر البنكية، فتوصل الباحث إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمقارنة بين البنوك طيلة فترة الدراسة.

-دراسة عمر محمد فهد شيخ عثمان، 2009، "إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر. وقد شملت عينة الدراسة مجموعة متساوية من المصارف التقليدية والإسلامية في الأردن من سنة 2000 إلى 2008، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتماداً على المصادر الثانوية وتحليل القوائم المالية للمصارف، ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي وتحليل معاملات الارتباط والانحدار.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين المصارف التقليدية والإسلامية ودرجة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضعيفة مقارنة بالمصارف التقليدية.

-دراسة أمارة محمد يحي عاصي، 2010، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني": تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكا الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبق الدراسة على البنك الإسلامي الأردني من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك، ومن أجل معالجة الموضوع واختبار الفرضيات اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي، فاستخدمت مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء.

وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق المساهمين مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية للأصول والودائع في المصرف لم تصل لمعدلات مرتفعة.

-دراسة حسين صادق راشد الشمري، 2010، "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية": هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ومضاعف الملكية.

وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً، وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحكومة، وقياس دقيق للمخاطر، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها: ضرورة تبني المصارف لاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

-دراسة شعوبي محمود فوزي، 2015، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل

من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، وذلك باعتماد البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين، وتحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما، حيث توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة لسنوات الدراسة، إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

-دراسة فاطمة بشير قرة فلاح، 2018، "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا": هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية البنوك من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ذلك لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة لدى البنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي. ومن بين الدراسات السابقة من اهتمت بتقييم الأداء المالي من حيث المخاطر التي يتحملها البنك والعوائد التي يحققها، كما أن معظم الدراسات التي قامت بتحليل العوائد والمخاطر كانت على بنوك تقليدية، في حين أن دراسة واحدة فقط قامت بذلك بالاعتماد على المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة شاملة وحديثة من حيث الموضوع المتناول ومن حيث الاحصائيات والنتائج المتوصل إليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إجراء الدراسة بالمقارنة بين بنكين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي، بالإضافة إلى اعتماد هذه الدراسة على الأسلوب القياسي في دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك من خلال تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

التوثيق العلمي:

تم الاعتماد في الجانب النظري على البحث المكتبي الذي يساعد على تغطية الجوانب النظرية للدراسة وذلك من خلال مجموعة من الكتب، الأطروحات، المجلات، والمجلات باللغة العربية واللغتين الفرنسية والإنجليزية، والتي تعرضت إلى بعض جوانب الموضوع بصفة كلية أو جزئية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد فيه على المواقع الرسمية الخاصة بالبنكين محل الدراسة، الموقع الرسمي البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي لبورصة عمان، والموقع الرسمي لمركز الإيداع الأردني، وذلك لاستخراج أهم المعطيات والبيانات المالية والإحصائية اللازمة لفترة الدراسة.

هيكل الدراسة:

سعيًا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد الإحاطة بالقدر الكافي من الاهتمام والتركيز بهذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية الخاصة بها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مستهله بتمهيد ومنتهية بخلاصة، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي من الدراسة بالإضافة إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات وتوضيح أهداف الدراسة... الخ، واحتتمت الدراسة بخاتمة عامة يبين فيها صحة الفرضيات وذكر أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة للاقتراحات وأفاق الدراسة. تناول الفصل الأول الإطار النظري لإدارة المخاطر وعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث موضحة كالآتي: المبحث الأول بعنوان "إدارة المخاطر في البنوك التقليدية"، والمبحث الثاني بعنوان "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك". أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي للدراسة حيث جاء بعنوان "دراسة مقارنة بين البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني"، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث هي كالآتي: المبحث الأول بعنوان "الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية"، والمبحث الثاني بعنوان "قياس المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنكين محل الدراسة"، أما المبحث الثالث فكان بعنوان "دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنكين محل الدراسة".

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر
وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية
والإسلامية

تمهيد:

إن التطور الذي شهدته الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة جعل من المخاطر التي تواجه البنوك بنوعيتها التقليدية والإسلامية متنوع، الأمر الذي دفع بالبنوك إلى البحث عن سبل لتغطية هذه المخاطر وإبقائها عند مستوى يمكن البنك من تحمله، بالإضافة إلى تحقيق أقصى عائد عند مستوى مقبول من المخاطر، مما أدى إلى ظهور مفهوم " إدارة المخاطر "، بل وأصبح هذا المفهوم يشكل العمود الفقري للثقافة المصرفية الحديثة، وذلك بهدف السيطرة على المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، لأن أداء البنوك أصبح يتحدد عن طريق الشئانية "عائد-مخاطرة".

وفي هذا الفصل والذي يمثل الجانب النظري من الدراسة سيتم التعرف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية، والأساليب التي تمكن تلك البنوك من إدارة المخاطر التي تعترض نشاطها، بالإضافة إلى مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي المستخدمة لدى البنوك. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

تنشط البنوك التقليدية في بيئة محفوفة بالمخاطر مما يجعل من إدارة تلك المخاطر أمراً ضرورياً لضمان سلامة البنك، ولهذا سيتم في هذا المبحث التعرف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية، ومجموعة الأساليب والإجراءات التي تساعد على أخذ الحيطة تجاه تلك المخاطر وتسييرها بما يضمن سلامة أموال البنك، بالإضافة إلى لجنة بازل والتي أولت اهتماماً كبيراً بإدارة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي.

المطلب الأول: المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التقليدية

الخطر هو احتمالية التعرض لخسائر غير مرغوب بها نتيجة تنبؤات خاطئة، حيث يرتبط الخطر بدرجة خطأ التنبؤات ارتباطاً وثيقاً فكلما زادت درجة خطأ التنبؤ زادت احتمالية حدوث الخطر، كما أن المخاطر التي تواجه البنوك متنوعة ومتعددة حيث تقسم إلى مخاطر مالية ومخاطر الأعمال (المخاطر التشغيلية)، وفيما يلي تعريف لكل خطر من هذه المخاطر.

أولاً: المخاطر المالية

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك خلال ممارستها لنشاطها، ذلك لأن الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق هذه المخاطر، هي خسائر مرتبطة بأموال البنك. وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1- المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء. وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القرض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها¹.

حيث تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: "مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل أي أن يتخلف العملاء عن الدفع فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم عن خدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل"².

لذلك يمكن القول بأن المخاطرة الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية.

وعلى وفق هذا التحديد فإن المخاطرة الائتمانية تقسم إلى³:

- مخاطر اقرضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى.
- مخاطر اقرضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقرضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد والكفالات.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 66.

² عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 55.

³ الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 174.

- **مخاطر المصدر:** ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير قيمة السند تؤدي إلى خسارة مالية.

- **مخاطر ما قبل التسويات:** وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

- **مخاطر التسويات:** تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

- **مخاطر التحصيل:** وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع. ومن بين المخاطر الائتمانية والتي أصبحت تشكل تحدي على عاتق كل بنك مشكلة القروض المتعثرة، حيث تعرف القروض المتعثرة بأنها: "تلك الديون التي لا تدر عائد بمعنى أنها تلك القروض التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، كما يعرف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها"¹.

2- مخاطر السيولة:

تعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو المؤسسات الأخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد². وبالتالي تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك عن الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة³.

كما تعرف على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها، فعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر على ربحيتها⁴.

وبالتالي يمكن القول بأنه هناك وجهان مختلفان لمخاطر السيولة، ففي جانب الخصوم هناك مخاطر تمويل، وفي جانب الأصول هناك مخاطر تجميد الاستخدامات⁵:

¹ شريفة بوعبيدة، دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة علي لوني، البلدة، 2017/2018، ص121.

² علي عبد المنعم السيد، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص195.

³ حنيفة بن ربيع، عبد المالك بن زابة، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 09، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2014، ص61.

⁴ خميسي قايد، أمينة بن خزناحي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، جامعة سيدي بلعباس، 2016، ص80.

⁵ المرجع نفسه، ص81.

- **مخاطر التمويل:** باعتبار أن الموارد قصيرة الأجل هي أهم مورد للبنوك التجارية، وهي متعلقة بالقدرة على الاقتراض من السوق وبالتالي فإن مخاطر التمويل هي تلك المخاطر المتعلقة بالقدرة على الحصول على السيولة من مصادر خارجية.

- **مخاطر تجميد الاستخدامات:** هي أن مصدر السيولة في جانب الأصول هو تسديدات القروض التي وصل تاريخ استحقاقها، ومبيعات الأصول المالية، وبالتالي فإن أي أزمة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم تسديد هذه القروض في الميزانية ومن جهة أخرى فإن انخفاض قيمة الأصول المالية كنتيجة لانخفاض نوعيتها يمكن أن يضعف من سيولة البنك الناتجة عن بيع هذه الأوراق.

3- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير¹. وتتضمن مخاطر السوق الأنواع الآتية:

3-1- مخاطر سعر الفائدة: ويقصد بمخطر سعر الفائدة، احتمال تقلبه مستقبلاً، فإذا تعاقد البنك مع الزبون على سعر فائدة معين على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات يقل عائدها عن العائد السائد في السوق².

3-2- مخاطر سعر الصرف: وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك³. وتوجد ثلاثة أنواع من مخاطر العملة وهي⁴:

* **مخاطر الصفقات:** تبدأ مخاطرة الصفقات بالتزام (أو نية) ما للحصول على دخل بالعملة الأجنبية أو لسداد مبلغ العملة الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل.

* **مخاطر التحويل:** تنشأ مخاطر التحويل فقط نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة لمجموعة من الشركات، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة للشركة إلى عملة الشركة الأم.

* **المخاطر الاقتصادية:** تنشأ المخاطر الاقتصادية عندما يكون الوضع التجاري لأحد الأنشطة معرضاً لمخاطر التحركات العكسية لأسعار الصرف. وقد تكون مثل هذه المخاطرة إما قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

3-3- مخاطر التسعير: تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الأوراق المالية.

4- مخاطر رأس المال: يتأثر المركز المالي لأي بنك بتكلفة الأموال وتوافرها، وفي هذا الخصوص يعتبر رأس المال أحد عناصر السوق والأمان الأساسية للبنك. فتوفر رأس المال الكافي في البنك يعتبر شبكة أمان في مواجهة العديد

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² حميد قطوش، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 69.

³ طارق محمد أبو تايه، التحولات في رأس المال وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 38.

⁴ برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 7 ص 13.

من المخاطر التي يواجهها البنك. كما أن المال الموجود في البنك يمنع الخسائر ويوفر الأساس لضمان ثقة المودعين فيه¹.

ثانياً: المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها: "احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، والأحداث الخارجية"². حيث يعد قصور الرقابة الداخلية، وضعف سيطرة مجلس الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب³.

المطلب الثاني: عملية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية

تعد المخاطر من أكثر التحديات التي تواجه البنوك التقليدية، لذلك وجب على هذه الأخيرة أن توليها الاهتمام الكبير، مما جعلها تخصص إدارة تقوم بتسيير هذه المخاطر وفق أسلوبين أحدهما وقائي قبل وقوع الخطر والآخر علاجي لمقابلة الآثار السلبية التي تحدث إذا ما تحققت تلك المخاطر.

أولاً: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر

قبل التطرق إلى الأساليب التي تعتمدها البنوك التقليدية لمواجهة المخاطر التي تعترض نشاط وجب التطرق إلى مفهوم عملية إدارة المخاطر، مراحلها، أهدافها.

1- مفهوم إدارة المخاطر: عرفت إدارة المخاطر على أنها: "عملية تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول والقدرة الإدارية للمشروع"⁴. وعرفت أيضاً بأنها: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"⁵.

وهناك من عرفها على أنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"⁶.

وهناك تعريف آخر لإدارة المخاطر على أنها: "إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص428.

² المرجع نفسه، ص240.

³ عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، دار الوفاء، مصر، 2016، ص364.

⁴ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص10.

⁵ أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص55.

⁶ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص50.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح¹.

2- مراحل إدارة المخاطر: يمكن تلخيص مراحل أو خطوات إدارة المخاطر فيما يلي²:

- **تحديد المخاطر:** من أجل إدارة المخاطر لا بد من الابتداء بتحديدّها. ذلك أن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. وإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

- **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

وإن القياس الصحيح وهو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

- **ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات؛

- تقليل المخاطر؛

- إلغاء المخاطر؛

- **مراقبة المخاطر:** على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

3- أهداف إدارة المخاطر: تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية في العناصر التالية³:

- وسيلة لتنفيذ استراتيجية البنك: توفر إدارة المخاطر للبنوك نظرة أفضل للمستقبل من أجل السيطرة على حالة عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المحتملة؛

- توفر الميزة التنافسية للبنوك: معرفة المخاطر البنكية تساعد على معرفة المناسبة التي يجب تقاضيتها من طرف العملاء؛

- **تحديد المخاطرة والقدرة على الدفع:** لكل مؤسسة مصرفية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال القائم على المخاطرة، والمتمثل في مستوى رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة؛

- **المساعدة على اتخاذ القرار:** إن المخاطرة يتم قياسها، فهي أداة مساعدة على اتخاذ القرار، كون أن القرار يرتبط بالسياسات التجارية والمالية للبنك؛

¹ عبد الحميد رضوان، سمير حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص205.

² نوري موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص303 ص304.

³ أسيا قاسيمي، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص211 ص212.

- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تساعد على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر؛

- إدارة المحافظ المالية: تمثل إدارة المحافظ المالية للبنك أحدث أساليب إدارة المخاطر المصرفية، وذلك بظهور أدوات جديدة لإدارة المخاطر والمتمثلة أساساً في المشتقات المالية.

ثانياً: أساليب إدارة أهم المخاطر في البنوك التقليدية

توجد العديد من الأساليب والإجراءات التي تعتمد عليها البنوك لمواجهة المخاطر والتقليل منها، من بينها أساليب وقائية والأخرى علاجية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- إدارة مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان من بين أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية ذلك أنها مرتبطة بالطرف الآخر، لذلك تعددت الأساليب التي تعتمد عليها البنوك التجارية للتقليل من هذه المخاطر ومن أهمها:

1-1- الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام المصرفي والتحري بكافة الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر¹:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض.

- المصادر الداخلية من البنك.

- المصادر الخارجية للمعلومات.

- تحليل القوائم المالية.

1-2- الضمانات: تعرف الضمانات على أنها: "تأمين يلجأ إليه البنك في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تؤمن من خطر عدم الوفاء، وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للمصرف ضمانات يرصدها لتغطية خطر إعسار الزبون عند استحقاق الدين"². وتنقسم الضمانات إلى نوعين:

- **الضمانات الشخصية:** تعبر هذه الضمانات عن تعهد شخص أو عدة أشخاص يأخذ أو يأخذون على عاتقه أو على عاتقهم إيفاء دين المدين إذا لم يستطيع الإيفاء بتعهداته، ويأخذ هذا النوع من الضمانات ثلاثة أنواع هي:

* **الكفالة:** هي تعهد قطعي يصدر عن البنك بناءً على طلب العميل (طالب الإصدار) يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ بحد لا يتجاوز قيمة الكفالة خلال مدة محددة وأن هذا الدفع غير معلق على شرط ما لم تنص الكفالة في متنها على توفر شرط يعلق الدفع بتنفيذه³.

* **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد؛

¹ حورية قبائلي، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر: دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص148-ص149.

² بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص200.

³ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص121.

* **التأمين على القرض:** تقوم به مؤسسة التأمين لحساب المستفيد من القرض لتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ القرض، والمستفيد من هذا التأمين هو الذي يستوفي حقه عند إعسار مدينه أو امتناعه عن الوفاء¹.

- **الضمانات الحقيقية:** تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، حيث تقدم على سبيل الرهن وليس تحويل الملكية، وهذا من أجل ضمان استرداد مبلغ القرض².

1-3- تنوع مخاطر الائتمان: تعد فكرة تنوع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تأخذ لإدارة مخاطر الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على³:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).

- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

1-4- وضع حدود ائتمانية: على البنك أن يضع لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض. كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنوع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة⁴.

1-5- مشاركة اقتسام المخاطر مع الغير: وذلك عن طريق المساهمة بخصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته⁵.

1-6- التوريق: تعرف عملية التوريق على أنها أحد الأنشطة المالية المبتكرة، التي يمكن عن طريقها لإحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص "مؤسسة التوريق" بهدف إصدار أوراق مالية جديدة، مقابل أن تكون هذه الحقوق المالية قابلة للتداول⁶.

وللتوريق عدة منافع تمكن البنوك من إدارة المخاطر الائتمانية نذكر من بينها:

- يعمل التوريق على خفض مخاطر التمويل، ويعزل هذه المخاطرة عن غيرها حيث يستطيع الممولون شراء مجموعة من الذمم المدينة الناشئة في قطاع معين للبيع بالتجزئة؛

¹ عزيزة بن سميحة، الائتمان في البنوك التجارية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 170 ص 171.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 168.

³ حورية قبايلي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

⁴ نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 110 ص 111.

⁵ المرجع نفسه، ص 113.

⁶ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 315.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- تمكين المؤسسات المالية التي تحتاج إلى رؤوس أموال عاملة، أو مقابلة شروط كفاية رأس المال التي تفرضها البنوك المركزية من تحقيق ذلك بتوريق ديونها، ونقل درجة مخاطرتها إلى مستويات أقل مع توفير سيولة؛
- يتيح التوريق للبنوك إمكانية منح القروض ثم تحريكها، واستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة وجيزة، مما يخلصها من الحاجة إلى تكوين المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها¹.

1-7- طرق إدارة القروض المتعثرة: تتم إدارة القروض المتعثرة عن طريق أحد البديلين الآتية²:

- **البديل الأول:** ويتضمن هذا البديل ثلاث مراحل في مشوار العلاج ويكون محور عملية التعويم (الإنقاذ)، ثم الانتشال من التعثر، ثم مرحلة الانتعاش.

* **مرحلة التعويم:** وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يمتد التسيير إلى أكثر من ذلك كأن يتم الاتفاق على إعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد وذلك بما يتناسب مع ظروف العميل وإمكانيته في السداد.

* **مرحلة انتشال العميل:** وفي هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدماً تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقاً لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ويكون هدفها موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها وتحقيق فائض مناسب.

* **مرحلة إنعاش العميل:** حيث بموجبها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته وذلك بمنحه قروضا جديدة بشروط ميسرة لتمكينه من تسيير نشاطه.

- **البديل الثاني:** وهذا البديل لا تلجأ إليه البنوك إلا كحل أخير وبعد بذل كل السبل الأخرى وبعد تأكيد البنك من الآتي:

- أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على المشاكل والمعوقات التي يمر بها العميل حيث يثبت البنك أنها مشاكل دائمة وليست عارضة.

- أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل إلى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن العميل لا يتوافر لديه القدرة والرغبة في الاستمرار.

وتتم التصفية عن طريق الإجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.

2- **إدارة مخاطر السيولة:** يمكن للبنك إدارة مخاطر السيولة وفق أسلوبين، أسلوب وقائي وأسلوب علاجي.

¹ بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص212.

² نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص35 ص36.

2-1-1- الأسلوب الوقائي ضد مخاطر السيولة: يتخذ البنك التجاري مجموعة من الإجراءات من شأنها تدنية

خطر السيولة نجملها فيما يلي¹:

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية؛

- إعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية؛

- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

- محاولة الاحتفاظ بنسبة مهمة من الودائع؛

- السعي إلى امتلاك محفظة أوراق من الأصول قصيرة الأجل؛

- البحث عن موارد مالية جديدة قصيرة الأجل بتكلفة أقل من العائد على الاستخدامات².

2-2- الأسلوب العلاجي لمخاطر السيولة: عندما لا يستطيع البنك مواجهة السحب المستمر من قبل المودعين

باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها، يكون أمام مشكلة سيولة، يستطيع التغلب

عليها باعتماد الأساليب التالية³:

- لجوء البنك التجاري إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى لإعادة خصم بعض أوراقه أو ليقترض بضمائها؛

- استعمال خط الدفاع الثاني، أو الاحتياطي الثانوي الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل، أو بيع جزء

من أصوله شديدة السيولة، حيث يستطيع الحصول على نقد بسرعة وبدون خسارة؛

- الاعتماد على قدرة وجهد البنك التجاري على إغراء وتحفيز العملاء من أجل زيادة إيداعاتهم لديه، حيث تفتح

الودائع أمام النظام البنكي فرص واسعة لتوسيع القرض؛

- كما يمكن للبنك أن يطلب سحب على المكشوف لدى بنك الإصدار.

3- إدارة مخاطر السوق: توجد العديد من الأساليب التي تمكن البنوك التقليدية من إدارة مخاطر السوق، وفيما

يلي توضيح لأهم الأساليب التي يمكن للبنك استخدامها في إدارة كل خطر من مخاطر السوق.

3-1- إدارة مخاطر أسعار الفائدة: من بين الأدوات التي يمكن اعتمادها في إدارة مخاطر أسعار الفائدة ما يلي:

3-1-1- تحليل الحساسية باستخدام الفجوة: يقوم هذا التحليل على أساس إجراء مقارنة بين قيمة الأصول

وقيمة الخصوم ذات الحساسية المرتفعة للتقلبات في أسعار الفائدة، ويتم تقدير الفجوة على النحو الآتي⁴:

فجوة حساسية الفائدة = الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة - الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

¹ حسين صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص70.

² عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص192.

³ المرجع نفسه، ص208 ص209.

⁴ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص178.

3-1-2- عقود أسعار الفائدة الآجلة: تعرف بأنها: "اتفاق بين طرفين البائع والمشتري أو المقرض والمقترض لقيام هذين الطرفين بتاريخ محدد في المستقبل بتسوية الفرق بين سعر الفائدة المتفق عليه عند العقد وسعر الفائدة السائدة عند التسوية"¹.

3-1-3- عقود أسعار الفائدة المستقبلية: يقصد بالمستقبلات على أسعار الفائدة، المستقبلات القائمة على سندات الدين أو ودائع ما بين البنوك، من الناحية النظرية مشتري مستقبلات السندات يوافق على تسليم السندات (محل التعاقد) عند انتهاء مدة العقد، وبائع العقد يوافق على تسليم أداة الدين (السند)².

3-1-4- عقود مبادلة الفائدة: يعتبر عقد مبادلة الفائدة عقدا يبرم بين طرفين، حيث يتفق الطرفين على مبادلة مدفوعات بمعدل فائدة معين مقابل مدفوعات بمعدل مختلف، وعادة ما يكون ذلك على فترات منتظمة لمدة عدة سنوات، وتنطبق معدلات الفائدة على مبلغ أساسي اعتباطي متفق عليه³.

3-1-5- خيارات أسعار الفائدة: وهي خيارات تعطي لحاملها الحق في اقتراض أو إقراض مبلغ معين بسعر فائدة معين وبتاريخ لاحق في المستقبل، وبهذا فإن حامل الخيار يكون قد حصل على ضمان بعدم تغير أسعار الفائدة في المستقبل من خلال دفعه مقابل ذلك⁴. وتنقسم خيارات أسعار الفائدة إلى قسمين وهي:

- **خيار المقترض:** إن حامل هذا الخيار لا يكون ملتزما بتنفيذ الصفقة، وهدفه الأساسي هنا أنه علم مسبقا بأقصى كلفة سيتحملها للاقتراض في المستقبل خاصة في الأحوال التي يتوقع فيها لأسباب معينة حدوث ارتفاع في مستوى أسعار الفائدة⁵.

- **خيار المقرض:** يؤمن هذا الخيار لحامله الحصول على سعر فائدة لا تقل عن مستوى معين هو سعر التنفيذ الذي يلتزم به بائع أو محرر الخيار⁶.

3-2- إدارة مخاطر سعر الصرف: عند إدارة مخاطر العملة فإنه يجب الاحتفاظ من قبل البنك بوسائل وتقنيات داخلية لتغطية أخطار العملة مثل وسيلة الشبكية، والتشابكية، والتسريع، والتأخير في عمليات الدفع، وتعديل الأسعار مثل الدولار مقابل النفط مثلا، وتنوع الموجودات والمطلوبات النقدية كقاعدة أساسية، بالإضافة إلى أنه يمكن لإدارة المخاطر في البنك أن تتخذ بعض الإجراءات التحوطية للعملة المتوقع تغيرها من خلال عقود الخيارات، والمبادلة⁷.

¹ عبد القادر حسين، جميلة الجوزي، حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، جامعة خميس مليانة، جانفي 2017، ص174.

² المرجع نفسه، ص172.

³ برايان كويل، الحماية من مخاطر معدلات الفائدة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص131.

⁴ عبد القادر حسين، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص172.

⁵ نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص202.

⁶ المرجع نفسه، ص205.

⁷ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص209.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

من الفقرة أعلاه يتضح لنا أنه توجد طريقتين لإدارة مخاطر سعر الصرف، طريقة داخلية وطريقة خارجية تتم بتدخل طرف ثالث، وفيما يلي توضيح لتلك الإجراءات:

3-2-1- الإدارة الداخلية لمخاطر سعر الصرف: تتمثل الاستراتيجية الأولى في تقليل التعرض لمخاطر العملات. في هذه الحالة، نتحدث عن الإدارة الداخلية لمخاطر سعر الصرف لدرجة أن هذا التكامل التقني في الإدارة المالية الداخلية للمشروع ولا يقتضي ذلك العلاقة مع طرف ثالث.

وهناك طريقة أخرى لتقليل المخاطر تعتمد على سياسة الهامش، سواء تعكس تقلبات أسعار الصرف للعملات العملية أم لا، أو اختيار عملة الفوترة، مثلاً يختار المصدر، الإقراض بعملات وذلك بتوقع تقديري.

كما يمكن التقليل من خطر سعر الصرف من خلال تنويع مصادر التوريد أو من خلال ممارسة التشابكية، وذلك عن طريق تعويض المطالبات والالتزامات من نفس المبلغ ونفس الوقت بين الشركات التابعة لنفس المجموعة¹.

3-3-2- الإدارة الخارجية لمخاطر أسعار الصرف: وتتمثل في التعرف على التعرض وتغطيته بأدوات تمكن من إغلاق مركز الصرف. على عكس الإدارة الداخلية، فإنه يعتمد على تدخل طرف ثالث (البنك، السوق المالية) التي تقبل تحمل المخاطر، والتي يتم نقلها من كيان لآخر. ومن بين أهم الأدوات نذكر:

أ- العقود الآجلة للعملات: يقصد بها إبرام عقد لبيع أو شراء مبلغ معين من عملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد، على أن يتم تسليمها في ميعاد محدد بالمستقبل²، حيث نشأت العقود الآجلة بعد الانتقال من نظام القاعدة السلعية إلى نظام التقويم بهدف التحوط من مخاطر تغير أسعار العملات الأجنبية،... حيث أن الاحتفاظ بأرصدة محدودة من العملات لاستعمالها في عملية البيع يترتب عليها مخاطر تذبذب الأسعار بالنسبة إلى هذه الأرصدة، ولتفادي تلك المخاطر تلجأ البنوك إلى استخدام العقود الآجلة³.

ب- العقود المستقبلية للعملات: العقد المستقبلي للعملات الأجنبية هو التزام بتسليم (في حالة بيع العقود) أو استلام (في حالة شراء العقود) مبلغ معين من العملات الأجنبية في تاريخ محدد وسعر محدد مقدماً. قد يبدو مبدأ التحوط بواسطة العقود المستقبلية مطابقاً لمبدأ العقود الآجلة. حيث يكمن الفرق الرئيسي هو أن العقود المستقبلية يتم تداولها في الأسواق المنظمة⁴.

ج- مبادلات العملات: وهي عملية مبادلة (بيع أو شراء) عملة معينة على أساس التسليم الفوري (الآني) وبالسعر الفوري وفي الأسواق الآنية وإعادة بيعها أو شرائها في الوقت نفسه على أساس التسليم الآجل في السوق الآجلة وبالسعر الآجل الذي يتم تحديده على أساس الفروق في أسعار الفائدة على القروض أو الودائع بين العملتين⁵.

¹ Larbi dohni, Carol Hainaut, **Les taux de change : déterminants, opportunités, est risques**, Editions de Boeck université, Belgique, 2004, P202 P203.

² بريان كويل، الحماية من مخاطر العملة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ عبد القادر حسين، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

⁴ Larbi dohni, Carol Hainaut, **Op.cit**, P205.

⁵ عبد القادر حسين، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

د-صفقات العملات الخيارية: تعرف على أنها: " عقد اتفاق بين مالك الخيار أو المشتري وبين كاتب الخيار أو البائع، تعطي الحق للمالك في شراء كمية من عملة معينة أو بيعها في مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد، ولكنها لا تلزمه بذلك، ويطلق على سعر الصرف المحدد سعر الصفقة أو سعر التنفيذ، ويجب أن يتم تنفيذ خيار البيع أو الشراء في تاريخ انتهاء العقد أو قبل ذلك، أي تنفيذه فيما يقرب من عدة أشهر من تاريخ إبرام العقد، وتلغى صفقات العملة الخيارية إذا لم يتم تنفيذها عند حلول تاريخ انتهائها¹.

4-إدارة المخاطر التشغيلية: من أجل القيام بإدارة المخاطر التشغيلية داخل البنوك التجارية ينبغي على هذه الأخيرة القيام بمجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي²:

- تعزيز كفاءة كوادرها البشرية والفنية للإشراف ومتابعة المخاطر التشغيلية؛
- الاسترشاد في إجراءاتها الإشرافية بالمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص الممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية وضرورة تطبيقها؛
- حث البنوك الخاضعة لإشرافها على ضرورة مواكبة التطورات الحديثة في مجال إدارة المخاطر التشغيلية؛
- وضع التعليمات والإرشادات الخاصة بقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية؛
- تعزيز كفاية رأس المال؛
- التنوع لتخفيض المخاطر عن طريق إحلال موجودات أقل مخاطرة؛
- الحوكمة واستخدام مؤشرات السلامة المالية بالإضافة إلى الإفصاح والشفافية؛
- التأمين ضد مخاطر الحريق والسطو.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل

تواجه البنوك التقليدية العديد من المخاطر خلال ممارسة نشاطها، حيث أدى تزايد حجم البنوك وتوسعها الجغرافي ودرجة تطور أنشطتها واشتداد حدة المنافسة، أدى بمسيري البنوك إلى البحث عن أساليب وطرق تمكن البنوك من التغلب على هذه المخاطر، مما أدى إلى التوصل إلى مجموعة من المعايير دولية للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة بازل، بل وأصبحت البنوك المركزية لكل دولة ترى عدم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل بنوكها دليلا على عدم سلامة مراكزها المالية.

أولا: اتفاقية بازل الأولى

تعتبر اتفاقية بازل الأولى محصلة التشاور بين مجموعة من الدول، حول إيجاد أنجع الوسائل التي تساعد البنوك في الحماية من المخاطر ووقايتها من خطر الإفلاس، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية تضم مجموعة من المبادئ والإجراءات الرقابية على النشاط المصرفي، وكان ذلك في سنة 1988 حيث عرفت باتفاقية بازل الأولى.

1- مفهوم لجنة بازل I: لجنة بازل للرقابة البنكية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك

¹ برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² حسين صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 234.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثرت بعض هذه البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء خارج الدول الأم¹.

2- أهداف لجنة بازل I: يمكن القول أن الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي تتلخص في الآتي²:

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير؛

- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك للدول المتطورة والدول النامية من خلال اعتماد الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال البنكي، فمن الملاحظ منافية البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق الغربية، وقد يكون هذا السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال؛

- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛
- تطور أساليب الرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين البنوك المركزية.

3- الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل I: بنيت اتفاقية بازل على أربعة ركائز نذكرها فيما يلي:

أ- معدل كفاية رأس المال وفقا للجنة بازل الصادر سنة 1988: معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل يعطى بالعلاقة الآتية³:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

والجدول الآتي يوضح كيفية حساب رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل I:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 80.

² انظر:- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 309.

- فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 75 ص 76.

³ Juliusz Jablecki, "The Impact Of Basel I Capital Requirements On Bank Behavior And The Efficacy Of Monetary Policy", International Journal Of Economic Sciences And Applied Research, Greece, 2009, p18. Du site: <https://papers.ssrn.com/>

الجدول رقم (1-1): مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I

العناصر المكونة	الشريحة
- رأس المال المدفوع. - الاحتياطيات المعلنة (الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات القانونية ...)	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
- الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطيات إعادة تقييم الأصول. - المخصصات العامة للديون المشكوك فيها. - أدوات هجينة (يجب أن تكون غير مؤمنة، مدفوعة بالكامل) - الديون الثانوية (بحد أقصى 50% الفئة 1، الحد الأدنى 5)	الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)
- الشهرة (من الشريحة 1)، استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة (من الشريحة 1 والشريحة 2)	الاستبعادات

Source: Laurent Balthazar, **From Basel 1 to Basel 3**, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2006, p18.

ب-أوزان ترجيح مخاطر الأصول ومعاملات تحويل الالتزامات خارج الميزانية:

بعد تحديد رأس المال تقوم اللجنة بتحديد عدد من العوامل من شأنها إعطاء وزن للأصول بما يعكس مستوى المخاطر المفترضة ضمن أربعة أوزان موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-2): الأوزان الترجيحية للأصول وفق بازل I

الأصول	الوزن %
- النقد. - المطالبات على حكومات OECD وبنوكها المركزية، والمطالبات على حكومات مركزية أخرى إذا كانت مقيمة وممولة بالعملة الوطنية.	0%
- مطالبات على بنوك OECD وبنوك التنمية متعددة الأطراف. - مطالبات على بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات فترات استحقاق متبقية أقل من عام واحد، والمطالبات على كيانات القطاع العام من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	20%
- قروض الرهن العقاري.	50%
- جميع المطالبات الأخرى: المطالبات المتعلقة بالشركات، والمطالبات على المصارف خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات أجل الاستحقاق أكبر سنة واحدة، الأصول الثابتة، جميع الأصول الأخرى.	100%

Source: Laurent Balthazar, **From Basel 1 to Basel 3**, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2006, p18.

نظرا لأن الالتزامات العرضية لا يترتب عليها انتقال أموال من البنك إلى الغير مباشرة فهي تعد ائتمان غير مباشر وتنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر¹، والجدول الآتي يوضح معاملات التحويل لتلك التعاملات:

¹فائز لعراف، مرجع سبق ذكره، ص88.

الجدول رقم (1-3): معاملات تحويل الالتزامات خارج الميزانية

معامل التحويل	الالتزامات خارج الميزانية
0%	- التزامات غير مسحوبة مع استحقاق بحد أقصى 1 سنة.
20%	- الالتزامات ذات الصلة بالتجارة الذاتية قصيرة الأجل (مثل الائتمان المستندي المضمون بالسلع الأساسية)
50%	- حالات الطوارئ المرتبطة بالمعاملات (مثل سندات حسن الأداء). - الالتزامات غير المسحوبة ذات الأجل < 1 سنة.
100%	- بدائل الائتمان المباشرة، اتفاقيات البيع وإعادة شراء، المشتريات المستقبلية للأصول.

Source: Laurent Balthazar, *From Basel 1 to Basel 3*, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2006, p18.

ج- النسبة القياسية المستهدفة: نصت الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل الأولى على وضع نسبة قياسية مستهدفة لتعدل كفاية رأس المال، وذلك لتدعيم الركيزتين الأولى والثانية من اتفاق بازل I، حيث يحدد معيار عالمي يجب بموجبه تغطية 8٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر من قبل البنك عن طريق الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية. علاوة على ذلك، يجب أن يغطي رأس المال من الدرجة الأولى 4٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر الخاصة بالبنك¹.

د- الاتفاقات الانتقالية والتنفيذية: وتسمى الركيزة الرابعة الطريق للتنفيذ لاتفاق بازل، وتوضيح المطلوب من كل بنك مركزي لكل بلد لإنشاء مراقبة قوية وآليات التنفيذ لضمان إتباع اتفاقية بازل، ووجود أوزان انتقالية بحيث يمكن للبنوك التكيف مع ميكانيزمات اللجنة على مدى فترة أربع سنوات لمعايير الاتفاق².

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية

بعد ظهور اتفاقية بازل الأولى والتعديلات التي جرت عليها سنة 1996، وكذا التطورات التي حدثت في الساحة المصرفية، وجب على لجنة بازل للرقابة المصرفية إجراء تعديلات أخرى وإصدار اتفاقية جديدة لتعديل أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك وما يعزز استقرار المصرفي ككل. لذلك صدرت اتفاقية بازل الثانية والتي تضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

1- الحاجة إلى اتفاقية بازل الثانية:

في سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988، وأدخلت فيه معايير جديدة وبشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، وطلبت إرسال تعليقات من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي

¹ Brayn J. Balin, *Basel I, Basel II, And Emerging Markets: A Nontechnical Analysis*, The Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, USA, 2008, p03. Du site: <https://papers.ssrn.com/>

² *Ibid*, p04.

2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001، ولكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تأخر إصداره إلى سنة 2004¹.

2- ركائز لجنة بازل الثانية: ارتكزت لجنة بازل الثانية على ثلاث ركائز موضحة كآآتي:

2-1- الركيزة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال

تقوم هذه الركيزة على ثلاثة عناصر أساسية هي: إدخال تعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاق بازل I، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقية السابقة وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل II تقدم أسلوبا خاصا لمعالجة عملية التوريق كإحدى أساليب إدارة المخاطر، والتي لم يتم معالجتها بشكل كامل في الاتفاقية السابقة². وبالتالي أصبحت المعادلة كآآتي³:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{مجموع رأس المال} \times 100}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

حيث يطرح اتفاق بازل II طريقتين أو أسلوبين لقياس للمخاطر الائتمانية وهي تتمثل في:

* **أسلوب التصنيف الداخلي:** يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمخاطر التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية. حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمطلب الحد الأدنى لرأس المال⁴. وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام إحدى الطريقتين الآتيتين⁵:

- **أسلوب التقييم الداخلي الأساسي:** الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

- **منهج التقييم الداخلي المتقدم:** الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة الداخلية.

¹ فائزة لعرف، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص 259.

³ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 121.

⁴ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري للنشر، الأردن، 2013، ص 58.

⁵ أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

* **الأسلوب المعياري:** من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%)¹.

أما فيما يخص مخاطر السوق يتم قياسها وفقا لبازل 2 بإتباع إحدى الطرق التالية:

* **الطريقة النمطية (المعيارية):** تتشابه مع الأسلوب المعياري لقياس المخاطر الائتمانية في المبدأ، ويمكن توضيحها فيما يلي:

– **بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة:** تعطى أوزان المخاطر الآتية: 0% للحكومات، الجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام، بنوك التنمية...، تعطى الأوزان التالية: 0.25% لأقل من 6 أشهر، 1% من 6-24 شهر، 1.6% أكثر من سنتين. للجهات الأخرى تعطى 8%.

– **بالنسبة لحقوق الملكية:** فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8% من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل نسبة 8%.

– **بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف:** ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 8% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مركز الذهب.

* **النماذج الداخلية:** وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي يمثل أكبر القيمتين الآتيتين: القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق، متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في (3 + عامل إضافي يتراوح من 0 إلى 1)².

كما تعتمد لجنة بازل II ثلاثة طرق لقياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، وهي³:

* **منهج المؤشر الأساسي:** تحتسب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو الدخل الإجمالي، ويمكن قياسه بحاصل ضرب الدخل الإجمالي في نسبة ثابتة (ألفا) كما هو مبين في المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاث الماضية × ألفا

* **المنهج المعياري:** وتحتسب متطلبات رأس المال وفق هذا المنهج بناء على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لقطاعات الأعمال) بحيث يضرب دخل كل نوع من دوائر البنك في نسبة معينة (بيتا)، ويكون لكل نوع من الأعمال بيتا معينة.

* **منهج القياس المتقدم:** يسمح للبنوك التي تتوفر لديها بعض المعايير الصارمة باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، وتوجد عدة طرق (منهج القياس الداخلي؛ منهج

¹ عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 13.

² عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، مرجع سبق ذكره، ص 16 ص 17.

³ المرجع نفسه، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

توزيع الخسائر؛ طريقة بطاقات النقاط). وحتى يسمح للبنك من استخدام منهج القياس المتقدم، لا بد له من توفير المعايير التالية:

- المعايير العامة: وجود وحدة إدارة المخاطر مستقلة؛ توفر مصادر ومعلومات كافية.
- المعايير الوصفية: دور بارز لمجلس الإدارة؛ وجود وحدة لإدارة المخاطر التشغيلية؛ تقديم تقارير داخلية؛ تحليل السيناريوهات.
- المعايير الكمية: الموازنة مع التعريف؛ جمع المعلومات وتحليلها؛ يجب استخدام برامج للاختبارات.

2-2-2- الركيزة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية

الهدف منها التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها المصرف واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأى المال، وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ¹:

- **المبدأ الأول:** يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس الأموال؛
- **المبدأ الثاني:** يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى المصارف داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها.
- **المبدأ الثالث:** يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن المصرف سوف يحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب كما يجب أن تكون لها القدرة على أن تطلب منه الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى؛
- **المبدأ الرابع:** يجب التدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر المصرف، ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذ تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

2-3-3- الركيزة الثالثة: انضباط السوق

في هذه الركيزة ينظر إليها باعتبارها دعامة مكملة للدعامتين الأولى والثانية، وجدت للتركيز وتشجيع انضباط السوق من خلال تطوير متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجه المصارف ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، فمن المهم أن يتفق أسلوب الإدارة ومجلس الإدارة في التعامل مع المخاطر التي يواجهها المصرف مع الإفصاح الذي يقوم به، فالهدف من هذه الركيزة هو جعل مساهمة المصارف في انضباط السوق من خلال جعل المعلومات الحيوية متاحة للداخلين الجدد في الأسواق².

¹ غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، الأردن، 2014، ص 278 ص 279.

² مريم زايدي، إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 161.

ثالثا: لجنة بازل الثالثة

نظرا للعيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، والتي أظهرت القصور في الأنظمة المصرفية، لجأت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى طرح معايير جديدة فيما يخص رأس المال، المديونية، والسيولة: وذلك من أجل معالجة وتقوية الأنظمة المصرفية بجعلها قادرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية والمالية.

1- التعريف بمقررات بازل الثالثة: هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى¹:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها؛

- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف؛

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العلم.

2- تعديلات ومحاور اتفاقية بازل الثالثة: بنيت لجنة بازل الثالثة على مجموعة من التعديلات وخمسة محاور أساسية، موضحة كآتي:

2-1- أهم تعديلات اتفاقية بازل III: تضمنت اتفاقية بازل ما يلي²:

- **متطلبات رأس المال التنظيمي وفقا لبازل III:** تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتتضمن: الشريحة الأولى للأسهم العادية التي تتكون بصفة رئيسية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة، الشريحة الأولى الإضافية، الشريحة الثانية، في حين ألغت اتفاقية بازل III الشريحة الثالثة التي تضمنتها بازل II.

- **نسبة كفاية رأس المال:** تم تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال، وذلك بإضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5%، وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%.

- **معيار السيولة:** تم إضافة معايير جديدة لإدارة مخاطر السيولة في المصارف تشمل:

* **نسبة تغطية السيولة LCR:** وتمثل نسبة الأصول مرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوما، ويجب ألا تقل عن 100%.

* **نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:** وتمثل نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر، ويجب ألا تقل عن 100%.

2-2- محاور اتفاقية بازل III: ارتكزت اتفاقية بازل على خمسة محاور نذكرها فيما يلي³:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص314.

² إبراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص179 ص180.

³ معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2012، ص2 ص3.

* **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف، وجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف.

* **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو* من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

* **المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل في هذا المحور نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

* **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى الحؤول دون إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

* **المحور الخامس:** يعود هذا المحور لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، حيث اقترحت النسبتين السالفتين الذكر.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة مثل نظيرتها التقليدية، غير أن البنوك الإسلامية تعتمد في نشاطها على عديد من الصيغ التمويلية الأمر الذي جعل المخاطر في البنوك الإسلامية تتفاوت من صيغة إلى أخرى، الأمر الذي يدفع بها للبحث عن السبل التي تمكنها من التقليل من هذه المخاطر، عن طريق مجموعة من الأساليب التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومجموعة من المعايير الدولية كلجنة بازل.

المطلب الأول: طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

يتعرض البنك الإسلامي شأنها شأن البنوك التقليدية إلى مخاطر متنوعة خلال ممارسة نشاطه، غير أن ما يميز مخاطر البنك الإسلامي أنها ناتجة عن صيغ التمويل الإسلامية المختلفة التي يتعامل بها البنك الإسلامي، حيث تختلف المخاطر من صيغة إلى أخرى وهذا ما سيتم التعرف إليه في هذا المطلب.

أولاً: طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية

تنقسم المخاطر في البنوك الإسلامية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، حيث نجد في المخاطر المالية والتي هي محور دراستنا مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، أما المخاطر غير المالية نجد فيها مخاطر التشغيل أو ما يعرف بمخاطر الأعمال وسيتم توضيحها فيما يلي:

1- المخاطر المالية: تنقسم المخاطر المالية إلى الأنواع التالية:

1-1- مخاطر الائتمان:

والتي هي مخاطر الناجمة عن تقصير الطرف الآخر أو عدم قدرته على تسديد التزاماته في وقتها المحدد، مما يعرض البنك إلى خسائر مالية¹.

أما في المصارف الإسلامية فهي تعرف بأنها: "المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (في حالة السلم أو الاستصناع) أو عليه أن يسلم أصولاً (المراجحة مثلاً)، قبل أن يستلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. أم في حالة المشاركة في الأرباح (المضاربة والمشاركة) فإن مخاطر الائتمان تأتي في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله"².

كما تتجلى لدى البنوك الإسلامية مشكلة الديون المتعثرة على غرار نظيرتها (البنوك التقليدية)، حيث تعرف بأنها: " تأخر المدين عن سداد قسط من أقساط دينه، بعد تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، بمدة شهر على الأقل وثلاثة أشهر كأقصى حد، بسبب المماطلة، الإعسار أو الإفلاس"³.

1-2- مخاطر السيولة: وهي عدم القدرة على مجابهة السحوبات المفاجئة، أو القدرة على تدبير الأموال بتكلفة

عالية، وإذا ما تعرضت المصارف التقليدية لمثل هذه المخاطر فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لتقترض منه بفائدة، أما

¹ Sylvie de Coussergues, *Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie*, édition DUNOD, France, 2007, P108.

² شوقي بوقبة، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار الفنائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص183.

³ نعمة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2017، ص230.

المصارف الإسلامية فهي لا تستطيع أن تقترض بهذه الصورة المحرمة، لذلك فإن احتمالية مواجهتها لمثل هذه المخاطرة كبيرة جدا بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية لا تملك أدوات إسلامية للاستثمارات المالية قصيرة الأجل تتمكن من تسهيلها لمواجهة أية مخاطر تتعلق بالسيولة¹.

1-3-3- مخاطر السوق: مخاطر السوق في المصارف الإسلامية تظهر عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات، والأوراق المالية وأسعار العملات، وتزايدت حدتها حاليا لحدوث الأزمات وانتقالها من اقتصاد لآخر. ويكون وقع هذه المخاطر على المصارف الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعه وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة². وتنقسم مخاطر السوق إلى الأنواع التالية:

1-3-3-1- مخاطر السعر المرجعي: قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة، ففي عقد المراجحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، والذي هو عادة مؤشر ليبور، وطبيعة الأصول أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. ولأجل ذلك فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية³.

لذلك يجب ألا يكون هامش الربح أكثر من الفائدة (من وجهة نظر العميل) حتى لا يصبح التعامل بمعدل الفائدة في البنك التقليدي أفضل، وكذلك لو كان هامش الربح بنفس معدل الفائدة الربوية لا يكون تنافسيا⁴.

1-3-3-2- مخاطر أسعار الصرف: تتعامل البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية على عدة وجوه، منها شراء وبيع العملات الأجنبية، والتمويل والاستثمار بالعملات الأجنبية، وقبول الودائع بالعملات الأجنبية. وهذا كله يعرض المركز المالي للبنك إلى التقلبات في أسعار هذه العملات. وتبلغ حساسية تأثير البنك بتغيرات الأسعار حسب نسبة حجم تعامله بالعملات الأجنبية، وخاصة فيما يتعلق بأنشطته الاستثمارية من الودائع والتمويل والاستثمار، وحجم احتفاظه بالعملات الأجنبية إلى إجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية. فكلما زادت هذه النسبة زاد حجم مخاطر البنك لتقلبات العملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع سعر العملة الأجنبية وقت استحقاق الوديعة بتلك العملة، فإن البنك سوف يخسر فرق السعر كونه قد قبل الوديعة بسعر أقل من سعر ردها⁵.

1-3-3-3- مخاطر التسعير: هي المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الموجودات وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتنتج هذه المخاطر في العادة أما نتيجة لعوامل خارجية مثل الظروف الاقتصادية أو الصناعية أو نتيجة لعوامل

¹ رانية زيدان شحادة العلوانة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 90 ص 91.

² أيمن محمد الفيتوري الأحنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 103.

³ وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018، ص 335.

⁴ عبد الله إبراهيم نزال، رائد جميل جبر، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي

الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمة الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، نوفمبر 2009، ص 5.

⁵ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 428.

داخلية تتمثل في طبيعة الهيكل التمويلي أو نتيجة لطبيعة نشاط المصرف، كما أن التغير في أسعار بعض السلع قد يؤثر على ربحية المصرف¹.

2- المخاطر التشغيلية: في ضوء حداثة البنوك الإسلامية، فإن مخاطر التشغيل من حيث المخاطر الشخصية يمكن أن تكون كبيرة في هذه المؤسسات. حيث تنشأ مخاطر التشغيل، عندما لا يكون لدى البنك الأشخاص ذوي الخبرة المؤهلين (الكفاءة والقدرة) لإجراء العمليات المالية الإسلامية. وفي ضوء الطبيعة المختلفة للأعمال، فإن برامج الكمبيوتر المتاحة في السوق للبنوك التقليدية قد لا تكون ملائمة للبنوك الإسلامية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مخاطر النظام وهي مخاطر تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الإسلامية².

ثانياً: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

مخاطر صيغ التمويل الإسلامية تختلف من حيث طبيعتها عن تلك المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية (مخاطر ائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل)، لكن يكمن الفرق في تفاوت هذه المخاطر من صيغة إلى أخرى، وفيما يلي توضيح للمخاطر التي تتعرض لها صيغ التمويل الإسلامية:

1- مخاطر صيغة المضاربة: يقصد بالمضاربة أن يعطي الرجل المال لآخر على أن يعمل به في أي نشاط حلال ومشروع على جزء يأخذه من الربح، بمعنى آخر هي مشاركة بين طرفين، طرف يقدم المال، ويسمى صاحب المال، وآخر يقدم العمل ويسمى صاحب العمل (المضارب) والذي يقدم خبرته، ويقوم صاحب العمل بتشغيل المال الذي هو عليه أمين، ويتصرف فيه تصرف الوكيل، ويقتسمان ما يسره الله لهما من ربح حسب الاتفاق الوارد في العقد³. من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج مجموعة من المخاطر التي تخص صيغة المضاربة وهي⁴:

- نسبة توزيع الأرباح: يتم تحديد نسبة الأرباح حسب الجهد الذي يبذله المضارب، وأي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال.

- ممانعة المضارب في تصفية العملية: من المتعارف عليه أن آجال المضاربة قصيرة الأمد لذلك وجب تصفية العملية في آجالها لأن عدم التصفية يعرض رأس مال المصرف لمخاطر عديدة.

- مشكلة التفاوض: وذلك في حالة إدارة الطرف الثالث (غير المضارب للمشروع) نتيجة حاجة البنك إلى وسيط.

- عدم وجود ضمانات: على المضارب حسن الإدارة وعدم التعدي على مال البنك في الوقت الذي ليس للبنك حق التدخل في إدارة المشروع.

- الخسارة: حال وقوعها يتحملها البنك وحده دون المضارب، وهذا يمكن أن يدفع المضارب إلى التقاعس عن بذل قصارى جهده.

¹ أيمن محمد الفيتوري الأحنف، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، دار الصايل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 41.

³ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار الفنائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 304.

⁴ حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص 25 ص 26.

- القوانين: عدم وجود قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين المصرف وبين عميله كما هو الحال في التمويل الربوي، ما جعل البنوك الإسلامية تحجم عن استعمال هذه الصيغة حماية لأموالها وأموال المودعين.

2-مخاطر صيغة المشاركة: وتمثل مخاطر هذه الصيغة فيما يلي¹:

- بالنسبة لمشاكل المتعاملين فهي تدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة، ومتابعة تنفيذها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنجاز العمليات محل التمويل، خاصة عندما يكون مكان المشروع بعيد عن البنك.

- عدم وجود مطلب الضمان، مع وجود احتمال الانتفاء الخاطئ للشريك، بالإضافة إلى ضعف هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

- أيضا يمكن أن يتسبب استخدام هذه الصيغة فيما يسمى بمخاطر تعويض أصحاب رؤوس الأموال، خاصة أولئك الذين يقدمون أموالهم للبنوك للتمويل بما على المدى القصير، ذلك قد يؤدي إلى عدم تطابق الآجال التي اختاروها وأجال تنفيذ المشروعات التي مولها البنك بأموالهم، مما قد يتسبب في مخاطر سيولة.

3-مخاطر صيغة بيع المرابحة: المرابحة في صورتها الأساسية هي أن يقوم شخص ببيع ما ملكه بما قام عليه وبفضله فهو بيع للعرض، أو للسلعة بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح². أما الصورة الثانية فهو المرابحة للأمر بالشراء وهي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (المصرف الإسلامي مثلا) بأن يشتري سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين³. وتنطوي هذه الصيغة على مخاطر عديدة نذكر من بينها⁴:

- إن طبيعة عقد المرابحة تقتضي من البنك تملك السلعة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور، وهو ما يوقع على عاتق البنك الإسلامي مسؤولية ومخاطر الهلاك قبل التسليم.

- كما يواجه البنك خطر عدم السداد، والقضية هنا مرتبطة بالوضعية المالية للعميل، إضافة إلى موقعه في السوق الوطني والعالمي على حد سواء.

- أن أهم المخاطر تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مسائل قضائية، ونعني هنا مسألة الأمر الذي يصدر من الزبون فهو لا يمثل عقد بيع وإنما وعدا بالشراء، وهذا الوعد ليس محل اتفاق من حيث الإلزامية.

4-مخاطر صيغة بيع السلم: السلم هو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلا والأصل في عقد السلم جائزة إذا كان رضى المتعاقدين (أي أنه عقد لازم)، أو هو شراء أجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة⁵. وتظهر مخاطر بيع السلم فيما يلي⁶:

¹ بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 02، 2018، ص 145-146.

² رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 189.

⁴ بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 146 ص 147.

⁵ صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 221.

⁶ وائل رفعت خليل، مرجع سبق ذكره، ص 338 ص 339.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم.
 - لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها.
 - هذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يملك هذه السلعة.
- 5-مخاطر صيغة الإجارة:** الإجارة هي عقد على المنافع بمدة معلومة بثمن معلوم، وتستخدم صيغة الإجارة الاستثمارية وذلك بتأجير الأصول والمعدات ووسائل النقل والمواصلات لمن يحتاج استئجار هذه الأصول وله القدرة على شرائها، فهي عبارة عن تملك المنفعة من هذه الأصول بعوض¹. وبالتالي يتعرض المصرف لمجموعة من المخاطر عند التعامل بهذه الصيغة نذكر منها²:
- مخاطر تتعلق بالعين المؤجرة من حيث تضررها كلياً أو جزئياً، أو فوات بعض منافعها فإن المؤجر يتحمل مخاطر ذلك فيقوم بصيانتها، لأنه مالك الأصل.
 - مخاطر فسخ المستأجر لعقد الإجارة لعذر طارئ، وهذا يعرض المصرف لمخاطر تغير الأسعار السوقية، وتعرض الإجارة العادية (التشغيلية) إلى هذه المخاطر أيضاً، فقد يمتلك المصرف عقارا، أو معدات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية، ومن ثم فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالته سيؤدي إلى خسارة محققة للبنك.
 - مخاطر عدم قدرة المستأجر على سداد الأقساط أو التأخر والمماطلة في سدادها وهذا يعرض المصرف للمخاطر الائتمانية.
- 6-مخاطر صيغة الاستصناع:** عندما يقدم المصرف تمويلا وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهذه تشمل الآتي³:
- مخاطر الطرف الآخر التي تواجهها المصارف الخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم.
 - مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد الكامل في الموعد المتفق عليه.
 - إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم، فقد تكون مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيترجع.
 - وإن تمت معاملة الزبون في عقد الاستصناع معاملة الزبون في عقد المراجعة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

¹ شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سبق ذكره، ص303.

² صالح حميد العلي، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإحياء، العدد14، الجزائر، ديسمبر2010، ص506.

³ وائل رفعت خليل، مرجع سبق ذكره، ص339 ص340.

المطلب الثاني: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

وجب على البنوك الإسلامية القيام بتحديد الإجراءات والأساليب المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر التي تعترض نشاطها، غير أن هذه البنوك يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة هذه الصيغ لمبادئ الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة لإدارة المخاطر والتي تستعمل كأدوات للتحوط.

أولاً: طرق إدارة أهم المخاطر في البنوك الإسلامية

المخاطر في البنوك الإسلامية تتشابه من حيث الطبيعة مع تلك التي تتعرض لها نظيرتها التقليدية، غير أن البنوك الإسلامية يحكمها ضابط الشرع الإسلامي، الأمر الذي يجعل بعض الأساليب التي تعتمد عليها البنوك التقليدية لا تتلاءم مع نشاط البنوك الإسلامية، مما جعل هذه الأخيرة تبحث عن أدوات وأساليب لا تخالف الشرع الإسلامي.

1- إدارة المخاطر الائتمانية:

تعد مخاطر الائتمان من أهم مخاطر البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، لذلك وجب على البنوك الإسلامية الحرص على إدارة هذه المخاطر وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب. من بينها:

1-1- الاستعلام الائتماني (أو المصرفي): يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حول كل ما يؤثر على النشاط الائتماني، وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من الإجابة عن استفساراته ومسيرة النشاط الائتماني للبنك في كل مراحله¹.

1-2- دراسة الجدوى الاقتصادية: تعرف على أنها: "منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب، الأدوات، الاختيارات، المعايير، والأسس العلمية التي تسعى إلى الإحاطة الدقيقة باحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد الوطني أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي"².

1-3- توثيق الدين بالرهونات والضمانات: لا شك في أن توثيق الدين بأنواع الرهون كالعقار والمنقولات والأسهم، والضمانات العينية والشخصية وضمانات الطرف الثالث ... الخ. من أهم سبل سد الذريعة إلى المماطلة في التسديد. وفي هذه الحالة يكون لدى البنك الإسلامي ما يمكن التنفيذ عليه في حالة التأخر في السداد.

1-4- احتياطات خسائر الديون: ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة إما من حصة حملة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنضيد دوري، وإما من حصصه في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب، ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة وقوع أي خطر ينجم عن خسارة مالية.

1-5- التنوع وتوزيع الاستثمار: يتم ذلك من خلال تنويع المحفظة الائتمانية إما على أساس القطاعات، حيث يمكنها تقليل المخاطر من خلال منع تركيز الائتمان على قطاع واحد أو على مجموعة معينة من العملاء، أو على

¹ شوقي بوقبة، هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

² عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 24.

أساس تنوع المناطق الجغرافية وذلك بفتح نوافذ وفروع في مختلف المناطق، أو تنوع على أساس الآجال والربحية من خلال الاستغلال الأمثل لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة في المصارف الإسلامية¹.

1-6- معالجة المخاطر التعاقدية: حيث تقوم البنوك الإسلامية بتضمين العقود بعض البنود المشروعة للتقليل من مخاطر الائتمان المتوقع حدوثها، ومن أمثلة ذلك²:

- الأخذ بالوعد الملزم.
- دفع هامش الجدية.
- تقسيط الثمن.

- تنازل البنك عن جزء من الربح في حالة السداد المبكر.

1-7- طرق إدارة الديون المتعثرة: من أهم المعالجات التي تتبعها البنوك الإسلامية ما يلي³:

- تقييم الضمانات والرهنات والكفالات وانتقائها بكفاءة عالية.
- رفع معدل الزيادة في الثمن الآجل كتعويض عن فوات الربح.
- الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد.
- فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير.
- إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الديون المتعثرة.

- القروض المتبادلة وسيلة للتعويض، وهنا يلتزم المدين بتقديم قروض حسنة للدائن بنفس مقدار الدين الأصلي لمدة تساوي مدة المماطلة.

- احتياطي الديون المتعثرة وذلك من خلال اقتطاع جزء من الربح سنويا يدفع في حسابات خاصة.

وفي حالة عدم كفاية الأساليب السابقة يتجه البنك الإسلامي إلى التسوية عن طريق الإجراءات القانونية.

2- إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

بما أن الخطر في السيولة يعني عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته في آجالها المحددة، تتجلى إشكالية السيولة في عدم توافق الآجال الزمنية للودائع وآجال استخدامات هذه الأخيرة، ومن بين الأساليب التي يمكن للبنك الإسلامي أن يتبعها للتقليل من مخاطر السيولة ما يلي:

- تبادل القروض الحسنة: يقصد بها ترتيب يقوم من خلاله مصرف أو أكثر بإقراض بعضهم البعض قروضا حسنة (أي بلا فوائد)، بحيث يقترض أحد المصارف مصرفا آخر قرضا (مبلغا) لمدة محددة وعند حاجة الثاني يقترض بدوره المبلغ نفسه مع تساوي مدة الإقراض. وربما تضمن القرض تحمل المقترض المصاريف الإدارية الفعلية لتقديم القرض⁴.
- اعتماد مبدأ توافق الآجال بصفة أساسية واختيار الصيغ التي تحقق هذا المبدأ.

¹ شوقي بوقبة، هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

² المرجع نفسه، ص 233.

³ للمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على: نخلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 234 ص 235.

⁴ محمد علي القري، السيولة انواعها وكيفية تحقيقها في المصارف الإسلامية، بحث مقدم في مؤتمر الدوحة الثاني للمال الإسلامي تحت عنوان "الصيرفة الإسلامية بين الواقع والمأمول"، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 10 أكتوبر 2011، ص 61.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- تسهيل الودائع: إن تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنك الإسلامي إلى عناصر قابلة للتسييل ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع وإيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات، بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس وضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

- تطوير الصيغ المستعملة بإضافة الشروط والخيارات والبدائل التي تكفل خروج البنك الإسلامي من العملية الاستثمارية قبل نهايتها لتحقيق السيولة التي قد يحتاج إليها.

- تطوير أدوات وأجهزة السوق الثانوي وهي التعبير الطبيعي عن الخروج من الاستثمار قبل نهاية مدته بحلول مستثمر آخر محل المستثمر الراغب في الخروج¹.

- ومن ناحية أخرى، يتيح وجود الأوراق المالية (الصكوك الإسلامية) للمصارف والمؤسسات المالية المجال لإدارة سيولتها بكفاءة عالية وذلك نتيجة لتنوع الآجال والأدوات الاستثمارية المتاحة للاستثمار، تجنب عدم التوافق بين استحقاق الموجودات والمطلوبات، كما يساعد المصارف الإسلامية على استغلال فائض السيولة وبالتالي المنافسة في الأسواق المالية المحلية والدولية².

3- إدارة مخاطر السوق: مخاطر السوق هي تلك المخاطر التي تنتج عن التقلبات في الأسعار، وبالتالي يجب على البنك الإسلامي رصد السياسات والإجراءات للتقليل من هذه المخاطر.

3-1- إدارة مخاطر السعر المرجعي (مخاطر تغير العائد): توجد العديد من الأساليب التي تمكن البنك الإسلامي من إدارة هذه المخاطر، ومن أهمها:

- **عقود الخطوتين:** أو المقايضات التي تمكن المصرف من استغلال الميز النسبية المتوفرة لها في استقطاب الموارد وتبادل الالتزامات وفق احتياجاتها، تهدف إلى عزل الدخل الصافي عن أي تغيرات في السعر المرجعي، أي إلى تحقيق الدخل الصافي المرجو بتحديد أثر السعر المرجعي وبالتالي استقرار التدفقات النقدية للمصرف³، حيث سيقوم البنك الإسلامي بدور الضامن في تسهيل الائتمان لصالح مستخدميه، وذلك من خلال دخول البنك كمشتري حقيقي⁴.

- **عقود المعدل المتغير أو الأجرة المتغيرة في عقد الإيجار:** تواجه البنوك مخاطر تغير نسب العائد على الاستثمار ما يترتب عليه أن البنوك الإسلامية ما لم تتوافر على صيغة تمكنها من الحصول على عائد مرتبط بالسوق يتغير معه بالارتفاع أو الانخفاض فإنه يصعب عليها الدخول في عقود تمويل طويلة الأجل إذ يمكن معالجة مخاطر الإجارة عن

¹ أحلام بوعبدلي، عائشة طي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 08، جامعة الشيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2015، ص111.

² عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي، ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العلمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص6.

³ حاكمي نجيب الله، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، وهران، 2013-2014، ص92.

⁴ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003، ص169.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

طريق التغيير في الأقساط حسب ظروف التضخم وأسعار السلع. وقد صدر عن المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي قرارا يجيز ربط الإيجارات طويلة الأجل بمؤشر يؤدي إلى تغيير الإجارة بحيث تأخذ تلك الأجرة باعتبارها التغيير الذي يحصل في السوق.

- **المقايضات:** المقايضة في الأساس هي مبادلة تكاليف استقطاب الأموال على أساس الميز النسبية. العائد والزمن ومن ذلك مثلا شراء سلعة مطلوبة للمصرف حالا مقابل ديون للمصرف على جهة ما. والغرض منها التعاون في تخفيض المخاطر¹.

3-2- إدارة مخاطر سعر الصرف: ومن بين الأساليب التي يمكن للبنك الإسلامي أن يعتمد عليها لإدارة مخاطر أسعار الصرف ما يلي:

- **تجنب مخاطر الصفقات:** ففي مقدور المصرف تخفيف مخاطر الصفقات بالتعامل بعملات مستقرة على الرغم مما ينجر على ذلك من فقدان لحصص سوقية. وعليه يستوجب من المصارف التوفيق بين تعظيم حصتها السوقية مع تدنية مخاطر الصفقة.

- **المقاصة:** إن المقاصة في البنود التي تشملها الميزانية هي إحدى الطرق المستخدمة لمعالجة التعرض للمخاطر المصاحبة لصافي المستحقات والمدفوعات لأحد طرفي الصفقة. وطريقة المقاصة تكون أكثر ملائمة لتسوية المدفوعات بين المؤسسات التابعة للشركة².

- **مقايضة الخصوم:** ويتم ذلك بالاتفاق على تبادل سلعتين بين شركتين أجنبيتين ثم تحكيم سعري صرف بلديهما بعملة قوية لتجنب مخاطر الصفقة للطرفين معا.

- **دخول طرف ثالث:** أي دخول مصرف أجنبي في تمويل المراجعة بالعملة الأجنبية مع المصرف المحلي الذي يتعامل بالعملة المحلية بنفس القيمة ولأجل متساوي.

- **التغطية:** عن طريق التوازي باستثمار وديعتين بنفس الأجل بعملتين مختلفتين لتغطية مخاطر الارتفاع في العملة المستحقة³.

3-3- إدارة مخاطر أسعار السلع: توجد العديد من الأساليب لإدارة مخاطر أسعار السلع، لكن أكثرها استعمالا البيع الحال وبيع السلم والبيع مع استثناء المنفعة وعقود الآجال الإسلامية، وهي موضحة كالاتي:

- **البيع الحال:** وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالا ودفع قيمتها نقدا واستلامها وتخزينها.

¹ حاكمي نجيب الله، مرجع سبق ذكره، ص92.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص181.

³ حاكمي نجيب الله، مرجع سبق ذكره، ص96.

- **بيع السلم:** وهنا يتم شراء الاحتياجات المستقبلية ولكن بثمن حال، وبالتالي يحقق بيع السلم التحوط المطلوب لتثبيت ثمن الشراء المستقبلي، وعموماً يعتبر بيع السلم صيغة لمعالجة مخاطر الأسعار، فعند بيع ورقة مالية مثلاً، فإن البائع ينقل المخاطرة إلى من هو أقدر عليها¹.

- **البيع مع استثناء المنفعة:** وهي من أبسط أدوات الحماية من مخاطر التسعير، فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد من عقار مثلاً وتحييد المخاطرة السوقية أو الطبيعية فيمكنه بيع عقار بثمن مؤجل مع استثناء منافع العقار مدة العقد، سواء كانت المنافع تتعلق بوحدات سكنية أو تجارية واستثناء هذه المنافع يعني أن المستثمر لا يزال يمكنه أن يؤجر هذه الوحدات والحصول على الأجرة دون التعرض لمخاطر أصل العقار².

- **عقود الآجال الإسلامية:** تقوم هذه العقود على تعهد بين طرفين يلتزم به البائع ببيع سلع مثلية موصوفة في الذمة بكمية محددة، وبسعر محدد، وفي زمن مستقبلي محدد، ويستطيع المشتري من خلال هذا العقد أن يحمي نفسه من أي ارتفاع في الأسعار، كما يستطيع البائع أن يحمي نفسه من أي انخفاض في الأسعار، وبذلك فإن المصارف الإسلامية ممكن أن تستفيد من هذه العقود سواء كانت بائعاً أو مشترياً³.

4- إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية: يمكن للبنك الإسلامي إتباع مجموعة من الإجراءات العملية للإدارة الحديثة لمخاطر التشغيل يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية⁴:

- ينبغي توفر معلومات عن الخلفية التعليمية والمهنية للعاملين في إدارة المصرف، بما في ذلك مجلس الإدارة وكبار العاملين، والاهتمام بتقييم كفاءتهم ومهاراتهم.

- يجب الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للمصرف والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة للإجراءات المتبعة أو التقنية المستخدمة، من خلال استحداث عدد من اللوائح ودليل العمل للقيام بما هو مطلوب في هذا الشأن.

- على المصارف أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها.

- يجب التعامل مع مخاطر التشغيل بطرق مختلفة، فالمخاطر التي مصدرها العاملون تحتاج إلى إدارة فاعلة، ورصد وتحكم، وهذه بدورها تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية، ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر التشغيل هو الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ.

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعدي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 67 ص 68.

² عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص 207.

³ رانية زيدان، شحادة العلوانة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

⁴ طارق الله خان، أحمد حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- يجب على المصارف وضع آليات كافية للالتزام بالشريعة، من خلال وضع هيكل تنظيمي محددًا بصورة واضحة ومؤهلاً بشكل كافٍ وسياسات وإجراءات تتعلق بمطابقة المنتجات والأنشطة للشريعة، وذلك بوضع نظام مراقبة مستقل للتأكد من الالتزام بالشريعة.

ثانياً: منتجات الهندسة المالية الإسلامية كأدوات للتحوط

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف. ومن أهم أدوات الهندسة المالية الإسلامية التي يمكن التحوط بها ما يلي¹:

- **بيع دين السلم (أو التوريق الإسلامي):** يعتبر بيع دين السلم قبل قبضه من القضايا التي تثير خلافات فقهية. فقد أجازها الإمام مالك رحمه الله إذا كان من غير الطعام، ومنعه سائر الأئمة. قد يتبنى البعض رأي الإمام مالك وي طرح فكرة تسهيل (توريق) الديون السلعية على هذا الأساس. بل ومن الممكن تسهيل الديون السلعية بصورة يوافق عليها جميع الأئمة (فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الابتعاد قدر الإمكان عن الخلاف الفقهي). دون فارق كبير بالنسبة للمنتج. فيمكن للدائن أن يبيع سلم مواز للأول، بنفس المواصفات والشروط ويمكن أن يضاف إلى ذلك اعتبار الدين رهناً للسلم الموازي. فإذا صح اعتبار السلم الأول رهناً للسلم الثاني صار الدينان متقاربان في درجة المخاطرة ومتماثلين في الخصائص الأخرى.

- **التورق وإدارة المخاطر:** التورق هو صيغة للحصول على السيولة، وهو أن يشتري شخص السلعة إلى أجل، وليبيعها ويأخذ ثمنها لينتفع به ويتوسع فيه، كأن يحتاج إلى نقود فيذهب إلى التاجر ويشتري منه ما يساوي (100) مائة وخمسين على أجل، ليسد به حاجته. وهو يبيع جائز لا مانع منه لأن البائع كان مشترياً باع السلعة إلى شخص غير البائع الأول.

المطلب الثالث: تطبيق مقررات لجنة بازل ومقترحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تعد لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الأساليب التي تعتمد عليها البنوك في إدارة مخاطرها، حيث قامت هذه اللجنة بإعداد معايير وإجراءات تساعد البنوك على القيام بإدارة مخاطرها بما يحافظ على سلامة رأس مالها ويعزز من ربحيتها، وباعتبار البنوك الإسلامية أصبحت جزءاً من النظام المصرفي العالمي فهي أيضاً ملزمة بالالتزام بهذه التدابير.

أولاً: علاقة البنوك الإسلامية بلجنة بازل II

تختلف طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عنه عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الإسلامية.

إن نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفقاً للجنة بازل II هي²:

¹ وائل رفعت خليل، مرجع سبق ذكره، ص 342 ص 343.

² حسن ماهر الشيخ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 31 ديسمبر 2005، ص 10.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

$$\text{كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية} = \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \times 100 \leq 8\%$$

وفيما يخص أساليب وطرق القياس يمكن للبنوك الإسلامية الاعتماد على نفس الأساليب المعتمدة من طرف البنوك التقليدية التي سبق التطرق إليها.

أما فيما يخص النسبة المعيارية والمتمثلة في 8%، فالبنوك الإسلامية ليست بحاجة إلى هذه النسبة من الناحية العلمية ذلك لأن البنك الإسلامي يحمل المودعين (أصحاب حساب الاستثمار المشترك) جزءاً من الخسائر التي قد يتعرض إليها، على خلاف البنك التقليدي الذي يكون ملزم بدفع معدل الفائدة الذي تعاقد عليه مع المودعين.

إن تطبيق البنوك الإسلامية للجنة بازل II ينعكس عليها إيجابياً من خلال¹:

- دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛
 - تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛
 - تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية؛
 - تعطي مرونة أكبر للبنوك الإسلامية في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛
 - تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملين معها.
- كما أن لتطبيق البنوك الإسلامية للجنة بازل II مجموعة من الانعكاسات السلبية تتجلى فيما يلي²:
- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها؛
 - انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر من رؤوس أمواله، مما يضر بمصلحة المودعين والمستثمرين؛
 - وقوع أغلب البنوك الإسلامية في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي؛
 - أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها؛
 - تزيد السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلباً على استخداماتها؛
 - عدم إلزامية الصيغة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر بالشكل الذي يؤثر سلباً على مصداقية النسب المحسوبة؛
 - تعزيز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول التي توجد بها.

¹ أحمد سليمان خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 144 ص 149.

² رقية بوحيزر، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 163.

ثانياً: معيار كفاية رأس المال المقترح من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

أسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كولالمبور في 03 سبتمبر 2002 بعد اجتماع صندوق النقد الدولي FMI حضره محافظو المصارف المركزية لعدد من الدول الإسلامية من ضمنها إيران، الكويت، السعودية، السودان، الإمارات وممثلو بنك التنمية الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة في البحرين. أجرى هذا المجلس العديد من المحاولات لبلورة معيار كفاية رأس المال حسب بازل II، وانطلاقاً من فكرة أن البنك الإسلامي يحمل جزءاً من خسائره لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك، توصل إلى الصيغة الآتية¹:

$$\text{كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية} = \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان (مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل)} - \text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات أصحاب الاستثمار المشترك}}$$

وفيما يلي توضيح لجوانب المعادلة:

- احتياطي معدل الأرباح: مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة.
- احتياطي مخاطر الاستثمار: مبالغ مقتطعة من دخل حسابات الاستثمار.
- تنشأ مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية من الذمم المدينة لعقود المراجعة ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود السلم والاستصناع ومدفوعات الإجارة.
- تشمل مخاطر السوق مخاطر مراكز الاستثمار في رؤوس الأموال في سجل المتاجرة ومخاطر السوق على مراكز المتاجرة في الصكوك، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر السلع والمخزون السلعي.
- تم استخدام تعريف مخاطر التشغيل وطرق قياسها في المعيار حسب ما ورد في معيار بازل II، مع إضافة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية للمخاطر التشغيلية.

ثالثاً: علاقة البنوك الإسلامية بمقررات لجنة بازل III

نظراً للتطورات العالمية الجديدة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سعى الخبراء المصرفيون إلى محاولة تطويع مقررات اتفاقية لجنة بازل III مع العمل المصرفي الإسلامي، ومدى ملائمة هذه المقررات للبنوك الإسلامية، لذلك سعت هذه الأخيرة إلى تطبيق تلك المعايير، بل وجدت نفسها ملزمة بالتقيد بها سعياً لاكتساب عدة مزايا قد تحققها هذه الاتفاقية أهمها²:

¹ رقية بوحضر، مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 02، السعودية، 2010، ص31.

² ناصر سليمان، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل III المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، الأردن، مارس 2012، ص30.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- تسعى البنوك الإسلامية لتكون لها حصانة أكبر ضد المخاطر من خلال تطبيق هذه الاتفاقية، باعتبار أنها جاءت لتفادي نقاط الضعف والثغرات التي وجدت في الاتفاقيات السابقة، والتي لم تحسن البنوك التي التزمت بها، وإن كان هذا الهدف يبقى نسبيا نظرا لطبيعة عمل البنوك الإسلامية المختلفة من جهة، ولأن الأزمة العالمية الأخيرة أثبتت أن البنوك الإسلامية كانت أقل تضررا منها مقارنة بالبنوك التقليدية؛

- سوف تساعد هذه الاتفاقية البنوك الإسلامية على إدارة أفضل لسيولتها، خاصة بعد وضعها لنسبتين لقياس السيولة على المدى القصير، والمتوسط والطويل، على اعتبار أن العديد من البنوك أفلست بسبب نقص حاد في متطلبات السيولة أثناء الأزمة الأخيرة، وحتى وإن كانت البنوك الإسلامية تعاني (سواء قبل الأزمة أو بعدها) تعاني أصلا من فائض في السيولة وليس العكس، فلا مانع من أن تستفيد من هذه التدابير الجديدة (خاصة في مجال السيولة) التي قد تكون لها عاملا محصنا ضد الأزمات مستقبلا؛

- تمثل محاور الاتفاقية الجديدة في حال الالتزام بها من طرف البنوك الإسلامية مبادئ جيدة للحوكمة وإدارة المخاطر حتى وإن كانت طبيعة العمل مختلفة في هذه البنوك، فال محور الرابع منها مثلا، يدعو إلى تكوين مؤونات أثناء أوقات الرخاء لمواجهة سنين الركود، وتكوين ما يعرف بالمنطقة العازلة لرأس المال، كل هذا يمكن أن يدخل ضمن ذلك النطاق؛

- إن تأخير الأجل النهائي للتطبيق الكامل لاتفاقية بازل III إلى سنة 2019 سيكون في صالح كل البنوك التي تجد صعوبة في التأقلم مع هذه الاتفاقية، وسوف يكون هذا أيضا ميزة للبنوك الإسلامية لتأقلم أوضاعها مع هذه الاتفاقية في أجل مريح خاصة مع طبيعة عملها المختلف عن البنوك التقليدية؛

- أكدت وكالة "ستاندر أند بورز" على أن تدابير بازل III (قبل صدورها وعندما كانت مقترحات) يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضا فتيل تغييرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها؛

- وأخيرا فإن التزام البنوك الإسلامية بتطبيق اتفاقية بازل III سوف يكسبها مصداقية أكبر على المستوى الدولي، نظرا لكون اتفاقيات بازل هي عبارة عن معايير عالمية لإدارة المخاطر، وضعت من طرف خبراء على مستوى عالي من الخبرة والتخصص، وخضعت للعديد من المشاورات وعمليات التمحيص، سواء من طرف المؤسسات النقدية والمالية المتخصصة، أو من طرف خبراء آخرين في البنوك المركزية ومراكز البحث ذات الصلة بالعمل المصرفي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن التزام المصارف الإسلامية بمضمون اتفاقية بازل III يعزز الحوكمة لديها من خلال المحاور التالية¹:

- التقييد بمتطلبات كفاية رأس المال يضمن لشركاء المصرف الإسلامي والمتعاملين معه فعالية سياسته في إدارة رأس ماله؛

¹ عبد السلام طيبيل، يوسف بومدين، اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 119 ص 120.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- التخفيف من المخاطر السوقية والتشغيلية عبر وضع معايير متينة تؤمن معاملات المصرف وتضمن عدم خوضه في مشاريع غير مدروسة قد تعود عليه بالخسائر؛
- التقييد بالمعايير الإشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ سياسات المصرف بكل مرونة من دون تعقيد ما يجد من أي انعكاسات سلبية لتطبيق المعايير؛
- التزام المصارف الإسلامية بتطبيق معظم القرارات والإرشادات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي بما فيها اتفاقية بازل III يجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع المصارف الأجنبية ويمكنها من تطبيق كل ما هو جديد في عالم الصيرفة؛
- تطبيق اتفاقية بازل III يعطي للمصارف الإسلامية حافزا لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يخلق نوعا من التحدي لدى قطاع المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك

تلعب عملية تقييم الأداء المالي للبنوك دورا مهما في الحفاظ على متانة وسلامة النظام البنكي بشكل عام وسلامة البنك القائم بها بشكل خاص، وذلك في ظل التقدم والتطور الكبير في مجال الصيرفة سواء التقليدية أو الإسلامية واتساع حجم مخاطرها، حيث تعتمد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك على مجموعة من المؤشرات والنماذج بغية التعرف على نقاط القوة والضعف لدى البنك، كما أن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية لا تختلف عنها في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي وأهدافه

إن وضع تعريف دقيق وواضح لعملية تقييم الأداء المالي يعد أمرا صعبا، لذلك وجب التطرق إلى مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه وأهميته بالنسبة للبنوك، ومن ثم التعرف على عملية تقييم الأداء المالي وأهم عناصرها وركائزها.

أولا: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي نعطي تعريف للأداء بشكل عام، حيث ينظر إلى الأداء من أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين¹. كما يعرف الأداء على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها"².

1-تعريف الأداء المالي:

لا يختلف الأداء المالي عن الأداء حيث يعد نوعا من أنواع الأداء تسعى الوحدات الاقتصادية ومن بينها البنوك إلى تحقيقه، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للأداء المالي كالاتي:
يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة³. لذلك يعرف على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"⁴.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص89.

² راوية حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص209.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁴ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص24.

كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى¹.

كما يعرف أيضا: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجدول الملحق"².

ولا يختلف الأداء المالي للبنوك عن غيرها من الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح، حيث يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي للبنك على أنه نجاح البنك في استخدام موارده المالية (أموال المستثمرين، أموال المودعين...) استخداما أمثل وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة وتحقيق عوائد على الأموال المستخدمة.

2-العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

يواجه البنك خلال قيامه بممارسة نشاطه العديد من المشاكل والصعوبات قد تعرقله في أداء وظائفه، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك نجد:

-العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

-العوامل الخارجية: يواجه البنك مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل: الأزمات المالية، التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، السياسات المالية والاقتصادية ككل للدول.

3-أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص58.

² Amaud Thusrun, **Evaluation des entreprises: Technique de gestion**, Edition Economica, France, 2005, P23.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقاً للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة¹.

كما يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي للبنك في النقاط التالية²:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنك مما يجعل الاستثمار أكثر جذباً للمستثمرين والعملاء؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب البنك؛
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي؛

- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب؛

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

ثانياً: تقييم الأداء المالي وعناصره

قبل الحديث عن تقييم الأداء المالي وحب التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء بصفة عامة. فقد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه: "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يأخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة"³. كما ينظر إلى تقييم الأداء كونه جميع العمليات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة⁴.

وفي إطار هذا المضمون يشير البعض أن عملية تقييم الأداء على أنه شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية⁵.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² آسيا جنوحات، ياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014، ص 16.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 75.

⁴ مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 31.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

وفي مجال البنوك فإن تقييم أدائها يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تنسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة¹.

1-تعريف تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا².

ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية، أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع تحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعوبات المالية³.

أما بالنسبة للبنوك فيتم تعريف عملية تقييم الأداء المالي بأنها: "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الوضعية المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة"⁴. وبالتالي يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تتمثل في تحليل نتائج البنك، ومدى كفاءة استخدامه لموارده المالية (الأموال الخاصة وأموال المودعين)، خلال فترات زمنية معينة، ومقارنة مع البنوك الأخرى.

2-ركائز تقييم الأداء المالي:

هناك عدة ركائز أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف نذكر منها ما يلي⁵:

- **التحديد الدقيق لأهداف البنوك وفي مختلف المجالات:** إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وأهداف بعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك؛

¹ صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص31.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص38.

³ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006

⁴ محمد فوزي شعوي، إمام التجاني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة

2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2015، ص33.

⁵ انظر: السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص40.

- نصر محمود مزناد فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2009، ص33.

- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطة التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطة تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة؛

- **التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية:** وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلا هو معروف أن البنك يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول ناجحة للتغلب عليها أو للتقليل من آثارها السلبية؛

- **الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي:** إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك تحديد ووضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها؛

- **إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره:** بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

3- معايير تقييم الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمصرف، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها العديد من الكتاب وهي كما يأتي¹:

أ- معايير تاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة؛

ب- المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة؛

ج- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية؛

د- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 73 ص 74.

4-خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية¹:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف النسب ومؤشرات؛
- حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء، كنسب الربحية، والسيولة، والنشاط، والرفع المالي، والتوزيعات... الخ، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل بنفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة اعتماداً على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحديد الفروقات ومعرفة أسبابها وأثرها على المؤسسات، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

ثالثاً: أهداف عملية تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية سواء المؤسسات الاقتصادية أو البنوك إلى²:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للبنك؛
- تحديد الانحرافات وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام البنوك والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه البنوك؛
- تقييم أداء الإدارات المختلفة للبنوك، ومقارنة أداء البنك مع البنوك المماثلة في نفس القطاع، أو مع أداء البنك في السنوات السابقة.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء البنوك قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المنظمات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى³.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51 ص 52.

² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018، ص 279.

³ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 178.

أولاً: مؤشرات الربحية: الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي حققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان، والربح هو الفائض أموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك¹.

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك، ونذكر منها ما يلي²:

1-العائد على الأصول: يشير العائد على الأصول إلى بيان كفاءة إدارة المصرف في استخدام موجوداته، ويعبر عنه بناتج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول.

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

2-العائد على حقوق الملكية: يشير العائد على حقوق الملكية إلى بيان العائد من الأرباح على حقوق الملكية، ويعبر عنه بناتج قسمة الأرباح بعد الضريبة على حقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

3-العائد على الأسهم: يشير إلى ربحية السهم من صافي الربح بعد الضريبة الذي حققه المصرف، ويتم الحصول عليه بقسمة الأرباح المحققة بعد الضريبة على عدد الأسهم القائمة (المكتتب بها).

$$\text{العائد على السهم (EPS)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}} \times 100$$

ثانياً: مؤشرات السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان لإدارة المصرف والمودعين والملاك والمقرضين، إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون في شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الإقراض والاستثمار. وهناك العديد من مؤشرات السيولة من أهمها³:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

¹ إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص178.

² سالم علي سالم صبران البريكي، مرجع سبق ذكره، ص20 ص21.

³ حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص59 ص60.

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق على المصرف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ثالثاً: مؤشرات توظيف الأموال: تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في استثمار موارده المتاحة، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة البنك هو تميزها في استخدام الاستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي¹:

1- معدل توظيف الودائع: وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل على كفاءة تشغيل الاستثمارات. ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات} + \text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2- نسبة القروض إلى الودائع: وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

3- معدل توظيف الموارد: تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدراً مهماً يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل. ويمكن قياسها باستخدام العلاقة الآتية:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}} \times 100$$

رابعاً: مؤشرات ملاءة رأس المال: تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين. وتبوء نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عدة أهمها²:

¹ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 37 ص 38.

² حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 62 ص 63.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{القروض الممنوحة}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

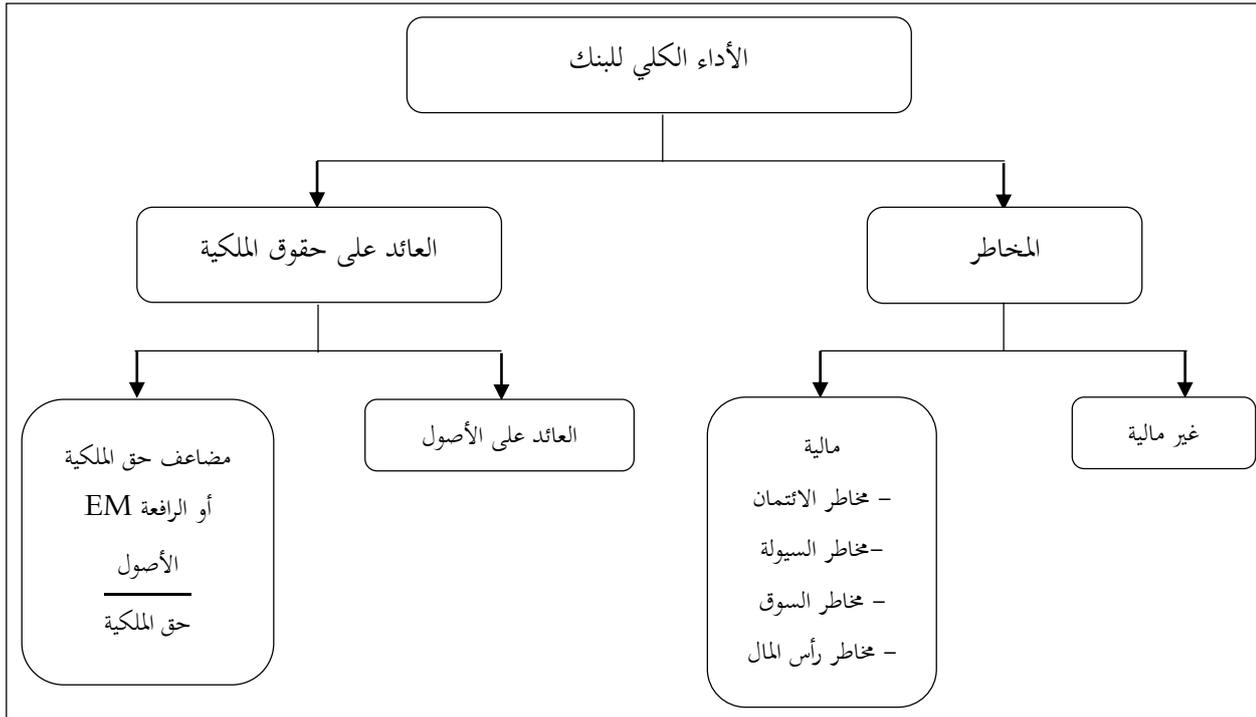
توجد العديد من النماذج التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، نذكر من بينها نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يعد النموذج الأمثل لتقييم الأداء الكلي للبنك عن طريق قياس مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك والعائد الذي يحققه، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS. حيث تعد هذه النماذج الأكثر استخداماً في تقييم الأداء المالي للبنوك.

أولاً: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE): لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972. والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة، انطلاقاً من اعتماده على القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة¹.

والشكل الآتي يوضح هذا النموذج:

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 77.

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: طارق عبد العال حامد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص79.

من خلال ما سبق وبالنظر إلى الشكل أعلاه يتبين لنا أن العائد على حقوق الملكية يمكن حسابه بطريقة أخرى وهي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول ROA × مضاعف حق الملكية (الرافعة)

EM

حيث تفسر هذه العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث يمكن للبنك إرجاع سبب انخفاض العائد على حقوق الملكية إما إلى العائد على الأصول أو إلى أثر الرافعة.

أما بالنسبة إلى المجموعة الثانية والتي تمثل مقاييس أنواع المخاطر الموضحة في الشكل أعلاه، فهناك العديد من المؤشرات والمقاييس يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

– مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية: لقياس المخاطر الائتمانية هناك العديد من المؤشرات والنسب للقيام بذلك، والجدول الآتي يوضح بعض من تلك النسب:

الجدول رقم (1-4): مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
التسهيلات غير العاملة إجمالي التسهيلات الائتمانية	تكون أقل من 1.5%	كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطرة أكبر.
مخصص خسارة التسهيلات إجمالي التسهيلات الائتمانية	تتراوح ما بين 0.6% و 1%	كلما زادت النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة.
التسهيلات الائتمانية الأصول	محصورة بين 60% و 70%	يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية، وارتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
التسهيلات الائتمانية إجمالي الودائع	تكون أقل من 1	زيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطرة. فكلما كانت زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع، وذلك من أجل ترك هامش للسيولة.
مخصص خسارة التسهيلات التسهيلات غير العاملة	تكون أكبر من 1	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القروض قيمة القروض غير العاملة بهامش كبير.

المصدر: نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 148 ص 149.

- مؤشرات قياس مخاطر السيولة: الجدول الآتي يوضح بعض النسب التي تستخدم في تقدير وقياس مخاطر السيولة:

الجدول رقم (1-5): مؤشرات قياس مخاطر السيولة

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
الأصول السائلة الأصول	تتراوح ما بين 20%، 30%	تشمل الأصول السائلة: الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى والأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية المضمونة.
الأصول السائلة الودائع	تتراوح ما بين 30%، 45%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه.
القروض الأصول	تكون أقل من 60%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنوع في أصول البنك.

المصدر: نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص 182.

- مؤشرات قياس مخاطر السوق: توجد العديد من المؤشرات والنسب لقياس مخاطر السوق، وفيما يلي توضيح لبعض منها:

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

* مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة: يكون تأثير هذه المخاطر أكبر في البنوك التقليدية، ويمكن قياس هذه المخاطر باستخدام النسب الآتية¹:

- الأصول الحساسة تجاه الفائدة/ إجمالي الأصول.

- الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول.

- الأصول الحساسة/ الخصوم الحساسة.

* مؤشرات قياس مخاطر سعر الصرف: ويمكن قياس مخاطر أسعار الصرف باستخدام النسبتين الآتيتين²:

- المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية.

- إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.

حيث النسبة الأولى تقيس خطر كل عملة على حدى، أما الثانية فتقيس مخاطر كل العملات التي يتعامل بها البنك.

- مؤشرات قياس مخاطر رأس المال: وتوجد العديد من النسب لقياس مخاطر رأس المال نذكر منها³:

- حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

- حقوق الملكية/ الأصول الخطرة.

- حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات.

وأخيرا يمكن القول بأن هذا النموذج يتيح للبنك المقارنة بين العائد المحقق ومستوى المخاطر التي تحملها البنك لتحقيق هذا العائد.

ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية، ويعتبر بديلا لمؤشر الربح الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء، حيث قام الباحثين "سترن" و"ستيوارت" بتقديم هذا النموذج، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل الشركات أثناء ممارسة النشاط برأسمالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال.

ولقد قامت شركة سترن ستيوارت بتحديد القيمة الاقتصادية المضافة على أنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منه رأس المال، وتعطى العلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي⁴:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال المستثمر})$$

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، مصر، 2005، ص 237.

² المرجع نفسه، ص 238.

³ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 239.

⁴ محمد زرقون وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 03، جامعة الأغواط، جوان 2018، ص 218.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

ثالثاً: نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: لقد عملت السلطات الرقابية بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية على تقييم الحالة المالية العامة لكل بنك والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي تقوم بها للتقارير الدورية، ويقوم المنظمون الفدراليون بتصنيف البنك وفقاً لنظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على خمسة أنواع عامة من الأداء تحت اسم CAMEL، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد، حيث يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي¹:

- كفاية رأس المال Capital adequacy.
- جودة الأصول Asset quality.
- الإدارة Management.
- الربحية Earning.
- السيولة Liquidity.

ولقد أضيف مقياس سادس وهو حساسية مخاطر السوق Sensitivity to market risk، وهكذا أصبح يطلق عليه CAMELS.

بعد حساب المقاييس السابقة وحساب المتوسط العام لها، يتم وضع رتبة للبنك وفق مجالات تصنيف خاصة بكل رتبة، والجدول الآتي يبين رتب التصنيف ومجال كل رتبة بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لكل رتبة:

الجدول رقم (1-6): درجات التصنيف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

الرتبة	مجال التصنيف	تحليل التصنيف	الإجراءات اللازمة
1	1-1.4	قوي	موقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يتطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
2	1.6-2.4	مرضي	الموقف سليم نسبياً بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات.
3	2.6-3.4	معقول	يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
4	3.6-4.4	هامشي	هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل لذلك وجب وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية.
5	4.6-5	غير مرضي	الموقف خطير يتوجب رقابة دائمة.

Source : Abdul Awwal sarker, CAMELS rating system in the context of islamic banking, P10. Du site : www.ibtra.compdf, consulte le : 27/05/2019

يوضح الجدول السابق الرتب التي يصنف البنك من خلالها بناءً على مكونات النظام الأمريكي للتقييم، وهي موضحة كالآتي:

- الرتبة الأولى: أو درجة التصنيف القوية وتتراوح ما بين 1 و 1.4، لا تتطلب أي إجراءات.

¹ صليحة عماري، علي بن ثابت، التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018، ص 407 ص 408.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية

- الرتبة الثانية: او درجة التصنيف المرضية وتتراوح ما بين 1.6 و2.4، وجوب معالجة السلبيات.
- الرتبة الثالثة: وهي درجة التصنيف المعقولة وتتراوح بين 2.6 و3.4، تتطلب رقابة ومتابعة مستمرة.
- الرتبة الرابعة: درجة التصنيف الهامشية وتتراوح ما بين 3.6 و4.4، تتطلب وضع برنامج إصلاح ومتابعته ميدانيا.
- الرتبة الخامسة: تسمى بدرجة التصنيف الغير مرضية وتتراوح ما بين 4.6 و5، البنك في موقف خطير لذلك يتوجب رقابة دائمة.

خلاصة:

خصص هذا الفصل إلى الجانب النظري من الدراسة، حيث تم التعرف من خلاله على أنواع المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى التطرق إلى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

تعرض البنوك التقليدية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، تتمثل المخاطر المالية في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، أما المخاطر غير المالية فتتضمن المخاطر التشغيلية. ويمكن للبنوك التقليدية التحكم في هذه المخاطر باستخدام العديد من الإجراءات والأدوات، أو بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية التي من بين أهدافها الرئيسية إدارة المخاطر المصرفية.

أما البنوك الإسلامية فهي تتعرض لنفس مخاطر البنوك التقليدية، غير أن درجة المخاطر تختلف لدى البنك الإسلامي من صيغة إلى أخرى، الأمر الذي يجعل من إدارة هذه المخاطر ضروريا لدى البنوك الإسلامية، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تقوم بإدارة مخاطرها باستخدام العديد من الأساليب لكنها تكون أمام الزامية ملائمة تلك الأساليب لمبادئ الشريعة الإسلامية. وعلى غرار البنوك التقليدية يمكن للبنوك الإسلامية اعتماد مقررات لجنة بازل لإدارة مخاطرها حيث قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتعديل على النسب التي جاءت بها لجنة بازل لتلائم طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.

في حين تحظى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بنفس الأهمية التي تحظى بها عملية إدارة المخاطر، ذلك لأن عملية تقييم الأداء المالي تمكن البنك من معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية محددة، وتتم عملية تقييم الأداء المالي إما بواسطة النسب والمؤشرات المالية كمؤشرات الربحية، السيولة، التوظيف، ومؤشرات ملاءة رأس المال، أو باستخدام النماذج التي وضعت لغرض تقييم الأداء المالي على غرار نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يقيس العوائد المتحققة من جهة والمخاطر التي يتحملها البنك من جهة أخرى حيث يعد هذا النموذج من أقدم النماذج وأكثرها انتشارا، بالإضافة إلى نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني

تمهيد:

للإمام أكثر بمختلف الجوانب النظرية الواردة في الفصل الأول فيما يتعلق بالمخاطر التي تعترض البنوك التقليدية والإسلامية وأساليب إدارتها، وكذا عملية تقييم الأداء المالي، خصص هذا الفصل لدراسة الواقع التطبيقي لما ورد في الجانب النظري، وذلك من خلال محاولة إسقاط ذلك على الواقع العملي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، وذلك من خلال التعريف بكلا البنكين ومقارنة أبرز نتائج البنكين خلال فترة الدراسة، وكذا قياس المخاطر التي تعترض كل منهما وذلك باستخدام مجموعة من النسب السابقة الذكر، والتعرف على أساليب كل بنك في التعامل مع المخاطر التي تعترض نشاطه، ومن ثم القيام بتقييم الأداء المالي لكل منهما باستخدام المؤشرات والنسب الخاصة بتقييم الأداء المالي، كما خصص جانب من هذا الفصل إلى دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة، كما تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: قياس المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تلعب المنهجية المتبعة دورا كبيرا في أي دراسة، ذلك بأنها تنعكس بشكل مباشر على نتائجها، لذلك سيتم في هذا المبحث التعرض إلى الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية، من خلال التطرق إلى مبررات اختيار فترة ومكان الدراسة، وكذا مصادر جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبنكين، بالإضافة إلى المناهج المستخدمة.

المطلب الأول: مبررات اختيار فترة ومكان الدراسة

تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2018، وذلك للسبب توفر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة في كل من البنكين محل الدراسة، أما بالنسبة إلى اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، ذلك يرجع إلى النقاط التالية:

- قيام البنك التجاري الأردني بمختلف نشاطاته وفقا للصيرفة التقليدية القائمة على الفائدة الربوية، في حين البنك الإسلامي الأردني يقوم بممارسة نشاطه بالتطبيق التام لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التقارب الكبير بين تاريخ نشأة كل من البنكين، حيث البنك التجاري الأردني تأسس في سنة 1977، في حين تأسس البنك الإسلامي الأردني في سنة 1978.
- تلي البيانات المتوفرة عن البنكين متطلبات الدراسة.

- درجة الإفصاح المتوفرة لدى البنكين من خلال الإفصاح عن الأساليب المعتمدة في إدارة المخاطر.
- تقارب أحجام رأس المال الخاصة بالبنكين، حيث يملك البنك الإسلامي الأردني أكبر رأس مال مقارنة بالبنوك الإسلامية الأردنية الأخرى، أما البنك التجاري الأردني فيملك أكبر رأس مال مقارنة بالبنوك التجارية الأردنية الأخرى.

المطلب الثاني: المناهج المتبعة في الدراسة التطبيقية

بغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، وكذا اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، وجب استخدام مجموعة من المناهج موضحة كالآتي:

- **المنهج التاريخي:** يهتم هذا المنهج بدراسة الظواهر والأحداث التي مضى عليها زمن، من خلال الرجوع إلى نشأة الظاهرة والتطورات التي مرت بها والعوامل التي أثرت عليها إلى أن صارت على الشكل الحالي.
- سيعتمد على هذا المنهج في التعرف على نشأة وتطور كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يهتم هذا المنهج بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة، ويهدف إلى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة.

وسيعتمد على هذا المنهج في وصف وتحليل كل المعلومات والبيانات المتوفرة عن البنكين محل الدراسة.

- المنهج الرياضي: سيعتمد على هذا المنهج لتقدير حساب مجموعة من النسب والمؤشرات المتعلقة بالمخاطر المالية ممثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المالي ممثلة في كل من مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشر توظيف الودائع، ومؤشرات ملاءة رأس المال.
- المنهج المقارن: سيعتمد على هذا المنهج في تفسير نتائج النسب سابقة الذكر ودلالاتها بعد مقارن بين كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني على طول الفترة 2007-2018.
- المنهج الإحصائي: يهتم هذا المنهج بتجميع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدولياً أو بيانياً ثم تحليلها رياضياً واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها.
- وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، حيث استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية عند التحليل وذلك بالاستعانة ببرامج EXCEL2013، والبرنامج الإحصائي EVIEWS10، وكانت المعالجة كالآتي:
 - زيادة عدد المشاهدات وذلك بتقسيم سنوات الدراسة إلى فترات ربع سنوية، حيث تم ذلك وفق مجموعة من المعادلات سيتم ذكرها في المبحث الثالث.
 - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF، ذلك لأن اختبار استقرارية السلاسل أصبح من بين الخطوات الضرورية في الأبحاث الاقتصادية والمالية.
 - تقدير نماذج انحدار متعدد بين مؤشرات المخاطر ومؤشرات الربحية في كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني.

المطلب الثالث: بيانات الدراسة التطبيقية ومصادرها

- تعد المناهج المتبعة في أي دراسة المحدد المرجعي لأدوات ومصادر جمع بيانات الدراسة، وبغية تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالاعتماد على مجموعة من المصادر بغية التأكد من صحة البيانات المتوفرة وهي موضحة كالآتي:
- التقارير السنوية المتوفرة على المواقع الرسمية للبنكين محل الدراسة:
 - * البنك التجاري الأردني.
 - * البنك الإسلامي الأردني.
 - الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني.
 - الموقع الرسمي لبورصة عمان.
 - الموقع الرسمي لمركز الإيداع الأردني.

المبحث الثاني: قياس المخاطر ومؤشرات الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

سيتم التعرف في هذا المبحث على كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، كما سيتم مقارنة أبرز نتائج البنكين خلال فترة الدراسة، ومن سيتم قياس المخاطر عن طريق النسب التي سبق التطرق لها في الجانب النظري، بالإضافة إلى أساليب كل بنك في إدارة هذه المخاطر، وفي الأخير سيتم تحليل ومقارنة الأداء المالي للبنكين باستخدام مؤشرات الأداء المالي التي تصلح للتطبيق على كلا البنكين.

المطلب الأول: التعريف بالبنكين محل الدراسة وتحليل أبرز نتائجهما

يعد كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني من بين أهم البنوك العاملة في الأردن، حيث يقوم البنك التجاري الأردني بممارسة النشاط التقليدي للبنوك الذي يعتمد على الفائدة، في حين يمارس البنك الإسلامي الأردني نشاطه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: التعريف بالبنكين محل الدراسة

قبل التطرق إلى قياس المخاطر في كل من البنكين والتعرف على الأساليب التي يعتمد عليها كل منهما في إدارتها، بالإضافة إلى تحليل الأداء المالي لكل من منهما، وجب التعرف على نشأة كل منهما وتحليل أبرز نتائجهما خلال فترة الدراسة.

1- البنك التجاري الأردني:

أ- التعريف بالبنك التجاري الأردني:

تأسس البنك التجاري الأردني عام 1977 تحت اسم بنك الأردن والخليج. خلال عام 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إدارياً ومالياً وتم تغيير اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحلة جديدة وتطوير جذري. تم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حالياً 30 فرعاً في المملكة الأردنية الهاشمية إضافة إلى أربعة فروع في فلسطين. يبلغ رأس المال المدفوع 120 مليون دينار وحقوق الملكية 134043931 دينار.

يوفر البنك خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة في مجالات العمل المصرفي بوجهه التجاري والاستثماري لقطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين حيث يتم تقديم المشورة والحلول الاستثمارية لهم بمهنية عالية وأسعار منافسة مع تدعيم هذه الخدمات بتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة بالإضافة إلى التزام من البنك ببذل أفضل جهد ممكن لتحقيق العوائد المناسبة لشركائه من المتعاملين معه وحفظ حقوق المساهمين والعاملين فيه.

منذ انطلاقة في عام 2004، حرص البنك التجاري الأردني على ممارسة دوره الاجتماعي بشكل فعال حيث يساهم في العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية وتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات. كما يقوم البنك برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، بالإضافة إلى التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية¹.

¹ من الموقع الرسمي للبنك:

https://www.jcbank.com.jo/ar ، تاريخ الإطلاع 2019/05/11، 02:38.

ب- أهداف البنك التجاري الأردني: تتمثل أهداف البنك التجاري الأردني فيما يلي¹:

- بناء مركز مالي قوي ونمو مستمر في الأرباح التشغيلية وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد؛
- أن يكون بنكا متميزا في تقديم الخدمات ونفقات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات؛
- الاهتمام بالكادر البشري بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات؛
- فيما يخص قطاع الأفراد يسعى البنك ليكون من أفضل خمسة بنوك في خدمات أو في فئات عملاء محددة من ضمنها فئة الموظفين، وأن يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها؛
- قطاع الخزينة وبالإضافة إلى دوره المساند في إدارة الأموال وفجوات الاستحقاق والفائدة، يسعى البنك على جعله مركز لتحقيق الأرباح من الأعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له؛
- أما بالنسبة إلى قطاع الأعمال المصرفية (شركات) يسعى البنك إلى معالجة وتحسين محفظة التسهيلات، نمو متوازن في التسهيلات، التركيز على سياسة البيع المتقاطع؛
- تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق أفضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وأن يكون شريك لدوائر الأعمال لدعم العملية الائتمانية؛
- تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (الحالية والمتوقعة/ الكمية والوصفية) وتعريفها ومراقبتها وإدارتها، وذلك من خلال كيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لحفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.

ج- الخدمات التي يقدمها البنك التجاري الأردني:

- يقوم البنك التجاري الأردني بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة لعملائه من أفراد عاديين، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وشركات كبرى. حيث تتمثل الخدمات التي يقدمها البنك التجاري الأردني فيما يلي:
- * **بالنسبة للأفراد:** يقدم البنك التجاري لمتعامليه من الأفراد العاديين مجموعة من الخدمات تتمثل في:
- قبول الودائع: يتيح البنك التجاري الأردني أربعة أنواع من الودائع التي تمكن الأفراد العاديين من إيداع أموالهم لدى البنك وهي: حساب الوديعة لأجل، تجاري توفيري، شهادات الإيداع، والحسابات الجارية؛
- تقديم القروض: يقدم البنك التجاري الأردني للأفراد العاديين ثلاثة أنواع من القروض، القرض الشخصي لتمويل الاحتياجات المختلفة للأفراد، القرض السكني، وتجاري أوتو لتمكين الأفراد من اقتناء سيارات؛
- مجموعة من الخدمات الالكترونية الأخرى، كتطبيق البنك على الهاتف والموقع الالكتروني اللذان يتيحان للأفراد إمكانية الاطلاع على حساباتهم عن بعد، تقديم البطاقات الالكترونية المختلفة، بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي لتمكين الأفراد من سحب أموالهم من أي مكان داخل المملكة الأردنية؛
- مجموعة من الخدمات الأخرى كتقديم الشيكات، الخزائن الحديدية، حوالات الدفع، وخدمات التأمين المصرفي.

¹ البنك التجاري الأردني، التقرير السنوي لسنة 2018، منشورات البنك، ص 41.

* بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة: يقوم البنك التجاري الأردني بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ثلاثة أنواع من التمويلات وهي¹:

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاعات التالية: تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، المشاريع التعليمية، المشاريع الصناعية، مشاريع تكنولوجيا المعلومات، مشاريع الهندسة المعمارية، المشاريع الريادية الناشئة.
- تجاري بيزنس وهو تمويل قد يصل إلى 100 ألف دينار أردني، بهدف مساعدة المشاريع الصغيرة في جميع القطاعات على التقدم في الأسواق التنافسية التي تواجهها، حيث يقوم بتمويل شراء البضائع، أعمال التوسعة والتطوير، وتمويل الموجودات الثابتة.
- تجاري ميديكال وهو تمويل بهدف تمكين أصحاب العيادات الطبية من تطوير عيادتهم وشراء أحدث المعدات الطبية.

* بالنسبة للشركات الكبرى: يقدم البنك التجاري الأردني خدمات متنوعة للشركات الكبرى تتمثل في²:

- التسهيلات التجارية كالحساب الجاري المدين، القروض الدوارة، خصم الكمبيالات حسب معايير الائتمان المقبولة.
- التمويل التجاري من خلال الاعتمادات، الكفالات، بوالص التحصيل، وقروض التصدير.
- القروض بمختلف آجالها، القصيرة سنة فأقل، المتوسطة ما بين سنة و3 سنوات، وطويلة الأجل لأكثر من ثلاث سنوات.

2- البنك الإسلامي الأردني:

أ- التعريف بالبنك الإسلامي الأردني:

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/2. باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليونين دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك 180 مليون دينار أردني. كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010.

¹ من الموقع الرسمي للبنك:

<https://www.jcbank.com.jo/ar/small-business>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/11، 3:52.

² من الموقع الرسمي للبنك:

<https://www.jcbank.com.jo/ar/corporate>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/11، 4:03.

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (76 فرعاً و 29 مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى مكتب البوند. كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (234) جهازاً. ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (2335) موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (927) ألف حساب، واستطاع البنك أن ينمو نمواً سريعاً، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجاً متميزاً في الاقتصاد الإسلامي، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال¹.

ب- أهداف البنك الإسلامي الأردني: تتمثل أهداف البنك الإسلامي الأردني فيما يلي²:

- الاستمرار في إدخال خدمات مصرفية إلكترونية جديدة؛
- استمرار التوسع في تمويل الأفراد سواء بالمرابحة أو بالإجارة المنتهية بالتملك؛
- استمرار التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستمرار في تمويل الاحتياجات الحكومية بالتمويل المباشر بالمرابحة، أو من خلال الاستثمار في الصكوك الإسلامية المصدر؛

- السعي إلى تنويع الخدمات وتطويرها وطرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي وذلك بعد أخذ الموافقة الشرعية عليها؛

- الاستمرار في مواكبة كل جديد في مجال التقنيات المصرفية، ورفع كفاءة الأنظمة الآلية المستخدمة لتحسين كفاءة الخدمات والعمليات المصرفية المقدمة للعملاء؛

- الاستمرار في تطوير خطة التحول الرقمي؛

- الاستمرار في تطوير كفاءات ومهارات الموظفين.

ج- الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني:

يقدم البنك الإسلامي الأردني خدمات متنوعة لعملائه سواء من الأفراد أو الشركات، تتمثل هذه الخدمات في³:

* **فتح الحسابات:** يمكن البنك الإسلامي الأردني عملائه من إيداع أموالهم لدى البنك على عدة أشكال وهي: الحسابات الجارية، حسابات التوفير، حسابات تحت الطلب، حسابات تحت إشعار، حسابات لأجل، حسابات الاستثمار المخصص، حسابات الاستثمار بالوكالة، وحسابات صندوق القرض الحسن.

* **منتجات استثمارية:** تتمثل في: المشاركة، المضاربة، الاستثمار في العقارات.

¹ من الموقع الرسمي للبنك:

<https://www.jordanislamicbank.com/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/11، 17:13.

² البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الأربعون، منشورات البنك، ص36.

³ من الموقع الرسمي للبنك:

<https://www.jordanislamicbank.com/ar>، تاريخ الاطلاع: 2019/05/11، 17:43.

* **منتجات تمويلية:** تتمثل في: عملية المراجعة، الإجارة المنتهية بالتسليم، التأجير التمويلي المنتهي بالتسليم، المساومة، البيع بالتقسيط.

* **خدمات أخرى:** تتمثل في: الاعتماد المستندي، بوالص التحصيل، خطابات الضمان، تأدية الشيكات، شراء وبيع العملات الأجنبية، إدارة الممتلكات القابلة للإدارة، تلقي الاكتتاب في أسهم الشركات، القيام بدور الوكيل في بيع وشراء الأسهم، تأجير الصناديق الحديدية.

ثانياً: تحليل أبرز نتائج البنكين خلال الفترة 2007-2018

قبل قياس المخاطر والتعرف على أساليب إدارتها في كل من البنكين، وجب تحليل ومقارنة أبرز نتائج البنكين خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال: إجمالي الموجودات، إجمالي التسهيلات، إجمالي الودائع، الاستثمار في الأوراق المالية، إجمالي حقوق المساهمين، الربح بعد الضريبة.

1- إجمالي الموجودات: تمثل الموجودات جميع استخدامات البنك لموارده المالية سواء أمواله الخاصة أو أموال المودعين والأموال المقترضة، والجدول الآتي يوضح التغيرات الحاصلة على إجمالي موجودات البنكين محل الدراسة:

الجدول رقم (2-1): تطور إجمالي موجودات البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني		البنك الإسلامي الأردني	
	إجمالي الموجودات	نسبة التغير (%)	إجمالي الموجودات	نسبة التغير (%)
2007	549260650	/	1598135334	/
2008	628156537	14,36	1848373078	15,66
2009	630087686	0,31	2183062940	18,11
2010	762778377	21.1	2603683927	19.27
2011	801779546	5.1	2898300754	11.32
2012	844343030	5.3	3020492066	4.22
2013	1054980527	24.9	3281638362	8.65
2014	1168714950	10.8	3554739368	8.32
2015	1487563166	27.3	3798991435	6.87
2016	1265300360	-14.9	4099519696	7.91
2017	1382261194	9.2	4211617666	2.73
2018	1353569536	-2.1	4160642210	-1.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-1) يلاحظ أن موجودات البنك التجاري الأردني شهدت تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة 2007 قيمة 549 مليون دينار أردني، وفي سنة 2008 شهدت نمو بنسبة 14.36%، لكن هذا النمو شهد تباطؤاً في السنة الموالية ليسجل البنك نسبة نمو لموجوداته بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.31% عن سنة 2008، ويرجع السبب وراء تباطؤ معدلات النمو إلى أثر الأزمة المالية لسنة 2008، كما واصلت قيمة إجمالي موجودات البنك النمو بمعدلات متذبذبة وصولاً إلى سنة 2015 لتبلغ أقصى قيمة لها حيث

قدرت بـ 1487 مليون دينار أردني، لتشهد انخفاضاً في سنة 2016 بنسبة 14.9% بسبب النقص الذي شهدته الموارد المالية للبنك وخاصة حساب ودائع العملاء وسحب الحكومة الأردنية لودائعها لدى البنوك التجارية. أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد شهدت موجوداته ارتفاعاً خلال فترة الدراسة من قيمة 1598 مليون دينار في سنة 2007 إلى 4160 مليون دينار في سنة 2018، أي أن البنك الإسلامي نجح برفع موجوداته بما يقارب الثلاثة أضعاف خلال الاثني عشر سنة الأخيرة مقارنة بالبنك التجاري الأردني الذي نجح برفعها خلال فترة الدراسة بمقدار مما يقارب الضعف، بالرغم من تباطؤ معدلات النمو منذ سنة 2011 بسبب الأوضاع الجيوسياسية السائدة في الأردن والدول المجاورة لها، أما بالنسبة للانخفاض في سنة 2018 بنسبة 1.21% مقارنة بسنة 2017 فيرجع السبب وراءه في النقص في الأرصدة لدى البنك المركزي.

2- محفظة التسهيلات الائتمانية: تختلف التسهيلات الائتمانية في البنوك التقليدية عنها في البنوك الإسلامية، فالأولى تقدم قروضا بفائدة إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، أما الثانية فتمنح التمويل لعملائها وفق صيغ التمويل الإسلامية التي سبق التطرق لها في الجانب النظري، والجدول الآتي يوضح تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء في البنكين محل الدراسة، ونسبتها مقارنة بإجمالي الموجودات:

الجدول رقم (2-2): محفظة التسهيلات الائتمانية في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني		البنك الإسلامي الأردني	
	النسبة من إجمالي الموجودات (%)	التسهيلات الائتمانية	النسبة من إجمالي الموجودات (%)	التسهيلات الائتمانية
2007	53,70	294943837	46,87	748990714
2008	58,64	368360600	50,97	942065903
2009	51,71	325815439	49,09	1071672005
2010	51,19	390445134	47,29	1231307449
2011	52,42	420305902	45,87	1329487205
2012	52,17	440524180	67,89	2050756419
2013	49,03	517278113	64,98	2132264236
2014	44,82	523866661	62,42	2219006033
2015	40,29	599288936	68,28	2593817072
2016	50,11	634005814	64,60	2648463925
2017	51,95	718016916	62,98	2652435368
2018	53,77	727873818	64,99	2704012594

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-2) يتبين أن صافي التسهيلات الممنوحة من طرف البنك التجاري الأردني شهدت انخفاضاً في سنة 2009 إلى قيمة 325 مليون دينار أردني بعد أن كانت في سنة 2008 تقدر بـ 368 مليون دينار أردني وذلك راجع إلى حالة عدم التأكد التي سادت خلال تلك الفترة بالإضافة إلى التسديدات من طرف العملاء وسعي البنك إلى تحسين الجودة الائتمانية للتسهيلات، كما يتبين أن التسهيلات الائتمانية للبنك تشكل ما يقارب النصف من إجمالي موجوداته حيث تعد نسبة ضئيلة جداً باعتبار أن نشاط البنوك يعتمد على

منح التسهيلات الائتمانية بالدرجة الأولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى سعي البنك التجاري الأردني إلى تحسين جودة محفظته الائتمانية والأوضاع الاقتصادية السائدة.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فلقد شهدت التسهيلات الائتمانية التي يمنحها لعملائه تزايد على طول فترة الدراسة حيث كانت في سنة 2007 تقدر بـ 748 مليون دينار أردني، لتبلغ في سنة 2018 قيمة 2704 مليون دينار أردني، ويمكن إرجاع السبب وراء هذا الارتفاع إلى عاملين الأول تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية، والثاني تواجد البنك في دولة إسلامية، كما يتبين أن التسهيلات المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني 46.87% من إجمالي موجوداته في سنة 2007، و 64.99% في سنة 2018 وهذا ما يؤكد السياسة التوسعية للبنك في تقديم التسهيلات لعملائه.

3-محفظة الأوراق المالية: كل البنوك سواء التقليدية منها أو الإسلامية تستثمر في الأوراق المالية، غير أن البنوك الإسلامية يحكمها ضابط الشريعة الإسلامية عند الاستثمار في الأوراق المالية، فمثلا البنوك الإسلامية لا يمكنها أن تستثمر في السندات الربوية كنظيرتها التقليدية، حيث تتمثل الأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك الإسلامي الأردني في أسهم الشركات التي لا تخالف الشريعة والصكوك الإسلامية، والجدول الآتي يوضح التغيرات الحاصلة على استثمارات البنكين محل الدراسة في الأوراق المالية:

الجدول رقم (2-3): الاستثمار في الأوراق المالية للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني		البنك الإسلامي الأردني	
	النسبة من إجمالي الموجودات	الاستثمار في الأوراق المالية	النسبة من إجمالي الموجودات	الاستثمار في الأوراق المالية
2007	13,10	117634483	7,36	71967606
2008	16,32	108524153	5,87	102493309
2009	22,94	112918710	5,17	144534332
2010	23,88	121401127	4,66	182186691
2011	25,20	101478827	3,50	202052071
2012	20,69	89685550	2,97	174693298
2013	25,82	50501015	1,54	272402063
2014	31,26	47651736	1,34	365393087
2015	27,28	61208006	1,61	405877862
2016	26,95	99840938	2,44	340984602
2017	24,93	126021787	2,99	344552896
2018	23,40	238960833	5,74	316739714

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-3) يتبين أن البنك التجاري الأردني يخصص جزء من موارده المالية في شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة أكبر مما يخصصه البنك الإسلامي الأردني، حيث بلغت إجمالي استثمارات البنك التجاري الأردني في الأوراق المالية في سنة 2018 قيمة 316 مليون دينار أردني مشكلة 23.40% من إجمالي موجوداته، في حين البنك الإسلامي شكلت استثماراته المالية نسبة 5.74% من إجمالي موجوداته خلال نفس

السنة، ويكمن السبب وراء ذلك في السياسة المتبعة من طرف البنك التجاري الأردني المعتمدة على تنويع موجوداته من خلال تركيزه على محفظة ائتمانية ذات جودة عالية بسبب ظروف حالة عدم التأكد السائدة في الأردن، في حين البنك الإسلامي الأردني يتبع سياسة توسعية في تقديم التمويلات لعملائه.

4-إجمالي الودائع: تعد الودائع من أهم الموارد الخارجية بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، حيث تتكون ودايع البنوك التقليدية من الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب والودائع لأجل يتحصل أصحابها على فوائد تمنح من قبل البنك، أما في البنوك الإسلامية فتتكون من الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى ما يسمى بحسابات الاستثمار المشترك والتي تتشارك في الربح والخسارة، على عكس الودائع لأجل في البنوك التقليدية التي تتحصل على فوائد سواء ربح البنك أو خسر، والجدول الآتي يوضح التطورات الحاصلة على إجمالي ودايع البنكين محل الدراسة:

الجدول رقم (2-4): إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

البنك الإسلامي الأردني		البنك التجاري الأردني		السنة
نسبة التغير (%)	إجمالي الودائع	نسبة التغير (%)	إجمالي الودائع	
/	1362178559	/	393173304	2007
14,32	1557266254	12,46	442154867	2008
21,76	1896052560	4,70	462957683	2009
21,77	2308917194	29,45	599295356	2010
12,84	2605327942	9,16	654197954	2011
3,48	2695893004	0,48	657338887	2012
8,60	2927714473	30,10	855179715	2013
7,45	3145700572	11,16	950588294	2014
6,23	3341780918	29,90	1234822630	2015
7,66	3597919471	-18,28	1009141718	2016
1,94	3667689737	8,28	1092685850	2017
-2,03	3593219706	-7,52	1010530042	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-4) يلاحظ أن إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي الأردني أكبر منها لدى البنك التجاري الأردني، حيث سجلت إجمالي ودايع البنك الإسلامي نموا كبيرا من قيمة 1362 مليون دينار في سنة 2007 إلى 3593 مليون دينار أردني في سنة 2018، بالرغم من الانخفاض في سنة 2018 بنسبة 2.03% مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة للبنك التجاري الأردني فقد سجلت ارتفاع من سنة 2007 من قيمة 393 مليون دينار أردني إلى 1234 مليون دينار أردني في سنة 2015، لتشهد في سنة 2016 انخفاضا بنسبة 18.28% وذلك راجع إلى سحب الحكومة الأردنية لودائعها لدى البنوك التجارية الأردنية وسعي البنك لخفض الودائع لأجل ذات التكلفة المرتفعة وتركيزه على جلب ودايع التوفير ذات التكلفة المنخفضة.

5- حقوق المساهمين: تتمثل حقوق المساهمين في الأموال الخاصة للبنك، حيث تتكون من رأس المال ومجموع الاحتياطات والأرباح المحتجزة، والجدول الآتي يوضح نسبة تطور حقوق المساهمين الخاصة بالبنكين خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2-5): حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني			البنك الإسلامي الأردني		
	رأس المال	إجمالي حقوق المساهمين	نسبة التغير (%)	رأس المال	إجمالي حقوق المساهمين	نسبة التغير (%)
2007	63250000	81227982	/	65000000	133475836	/
2008	69575000	87628197	7,88	81250000	160989384	20,61
2009	73053750	90976256	3,82	100000000	176830597	9,84
2010	80359125	94242379	3,59	100000000	193593941	9,48
2011	82769898	92175714	-2,19	100000000	206876009	6,86
2012	93342179	103471968	12,26	125000000	228511001	10,46
2013	100000000	114050688	10,22	125000000	255459471	11,79
2014	100000000	123863476	8,60	150000000	282212524	10,47
2015	105000000	137981432	11,40	150000000	311154659	10,26
2016	112875000	145814791	5,68	150000000	342719762	10,14
2017	120000000	149540599	2,56	180000000	374958618	9,41
2018	120000000	134043931	-10,36	180000000	393393779	4,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-5) والذي يبين تطور حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة، يتبين أن كلا البنكين يسعيان إلى تعزيز سلامة مراكزهما المالية من خلال زيادة الأموال الخاصة، فالبنك التجاري الأردني قام برفع رأس ماله من 63 مليون دينار أردني في سنة 2007 إلى 120 مليون دينار أردني في سنة 2018، أما البنك الإسلامي فقد رفع رأسماله المدفوع من 65 مليون دينار أردني إلى 180 مليون دينار أردني خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للانخفاض الذي شهدته حقوق المساهمين للبنك التجاري في سنة 2011 يرجع إلى الانخفاض في الأرباح المحتجزة بسبب تسجيل البنك لخسارة مالية خلال نفس السنة، أما بالنسبة للانخفاض في سنة 2018 فيرجع إلى تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 وأثره على المخصصات، كما يلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني يملك أموالاً ذاتية أكبر من البنك التجاري الأردني.

6- الربح بعد الضريبة: تعد الأرباح بعد الضريبة من أهم النتائج بالنسبة للمساهمين في البنك ذلك أنها تحدد نسبة توزيعات الأرباح، والجدول الآتي يوضح تطور الأرباح بعد الضريبة للبنكين خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2-6): الربح بعد الضريبة للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني	البنك الإسلامي الأردني
2007	12420154	22988321
2008	9338221	35140643
2009	5560865	27888946
2010	4376426	29093694
2011	-1329749	28324209
2012	2062878	36445903
2013	3199256	45106303
2014	10002131	45129375
2015	15756877	48720456
2016	9325406	54019075
2017	3788813	54139053
2018	5029366	49807927

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) أن أرباح البنك الإسلامي الأردني أكبر منها لدى البنك التجاري الأردني وذلك راجع إلى أن إجمالي الموجودات لدى البنك الإسلامي الأردني أكبر من موجودات البنك التجاري الأردني، كما يلاحظ أن صافي أرباح البنك التجاري الأردني شهدت انخفاضا من سنة 2007 وصولا إلى سنة 2011 حيث سجل البنك خسائر بقيمة 1329749 دينار أردني وذلك بسبب حالة عدم التأكد والركود الاقتصادي خلال تلك الفترة الذي كانت وراءه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ما دفع بالبنوك التجارية إلى تخصيص نسب معتبرة من إيراداتها في شكل مخصصات ضد خسائر القروض، وبعد سنة 2011 شهدت صافي أرباح البنك التجاري الأردني نموا وصولا إلى سنة 2015 حيث بلغت 15756877 دينار أردني، لتشهد انخفاضا في 2016 بسبب استرداد الديون التي قام بها البنك خلال تلك السنة، وانخفاضا آخر في السنة الموالية بسبب رفع البنك المركزي الأردني لمعدل الفائدة على الودائع.

المطلب الثاني: قياس المخاطر وأساليب إدارتها لدى البنكين محل الدراسة

بعد التعرف على كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، وتحليل أبرز نتائج البنكين خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2018، سيتم قياس مستوى المخاطر التي تعترض نشاط البنكين خلال نفس الفترة، ومن ثم التعرف على أساليب كل بنك في التعامل مع هذه المخاطر.

أولا: قياس المخاطر للبنكين محل الدراسة

قبل التعرف على أساليب إدارة المخاطر في كل من البنكين، سيتم التطرق إلى قياس مستويات المخاطر ممثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال.

1- مخاطر الائتمان: تعد المخاطر الائتمانية من بين أهم المخاطر التي تواجه البنوك سواء التقليدية منها أو الإسلامية، مما ساهم في تعدد الأساليب لقياس هذه المخاطر، ومن بين هذه المؤشرات نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات والتي تم اعتمادها في هذه الدراسة لقياس مستوى المخاطر الائتمانية لدى كل من البنك

التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، حيث كانت النتائج التي تم التوصل إليها كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-7): المخاطر الائتمانية في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني (%)	البنك الإسلامي الأردني (%)
2007	6,47	4,26
2008	4,90	3,39
2009	9,55	3,71
2010	15,95	5,15
2011	16,09	6,50
2012	14,88	4,10
2013	11,23	4,37
2014	5,46	4,21
2015	7,90	3,87
2016	6,22	3,70
2017	6,53	4,03
2018	9,96	4,21

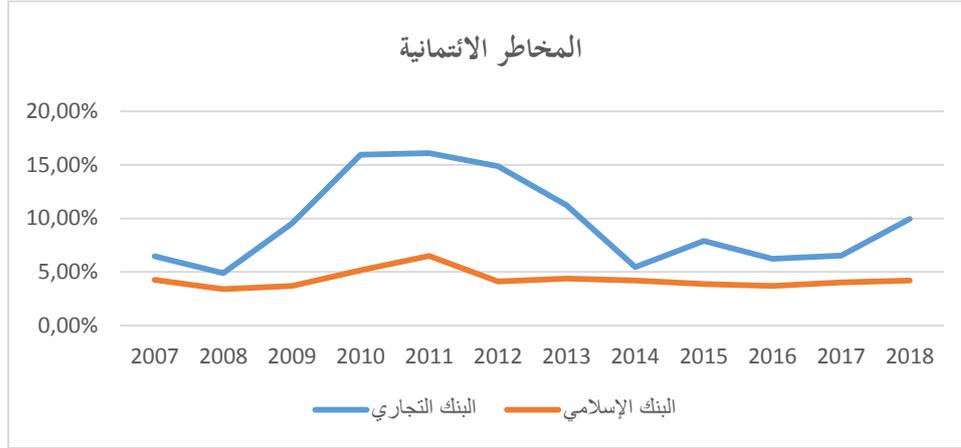
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن البنك التجاري الأردني واجه مخاطر ائتمانية في سنة 2007 بنسبة 6.47% غير أن هذه النسبة شهدت انخفاضا في السنة الموالية لتصل إلى 4.9% وهي أدنى قيمة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، غير أن البنك شهد ارتفاعا متسارعا في سنوات 2009 و 2010 و 2011 بنسب 9.55% و 15.95% و 16.09% على التوالي، وفي السنوات الأربع التي تلي سنة 2011 سجل البنك انخفاضا في هذه النسبة إلى مستوى 5.46% في سنة 2014، لتشهد في السنوات الأربع الأخيرة ارتفاعا عن المستوى المسجل في سنة 2014 حيث بلغت نسبتها في سنة 2018 نسبة 9.96%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة خلال سنة 2008 بنسبة 3.27%، غير أن هذه النسبة شهدت ارتفاعات متتالية في السنوات الثلاث التي تلي سنة 2008، حيث بلغت في سنة 2011 نسبة 6.5% وهي أعلى نسبة للبنك على طول فترة الدراسة، لتشهد هذه النسبة منذ سنة 2012 تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لكن دون تجاوز نسبة 4.37% المسجلة في سنة 2013.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): منحني بياني يوضح المخاطر الائتمانية للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-7)

من خلال الشكل رقم (2-1) يمكن القول بأن البنك التجاري الأردني يتعرض لمخاطر ائتمانية أكبر من البنك الإسلامي الأردني، حيث يكمن السبب وراء ارتفاع المخاطر الائتمانية لدى البنك التجاري الأردني في تأثره بالأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية، ويرجع السبب وراء انخفاض مستوى المخاطر الائتمانية لدى البنك الإسلامي الأردني إلى تنوع الصيغ التمويلية بالإضافة إلى أن طبيعة نشاط البنك الإسلامي تلعب دوراً في ذلك حيث يدخل البنك كشريك في الربح والخسارة مما يجعله يتابع التمويل حتى بعد منحه للعميل.

2-مخاطر السيولة: تم قياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يقلل من مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك، أما في حالة الانخفاض في هذه النسبة ترتفع مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك، والجدول رقم (2-8) يوضح مستوى مخاطر السيولة لدى كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني:

الجدول رقم (2-8): مخاطر السيولة في البنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

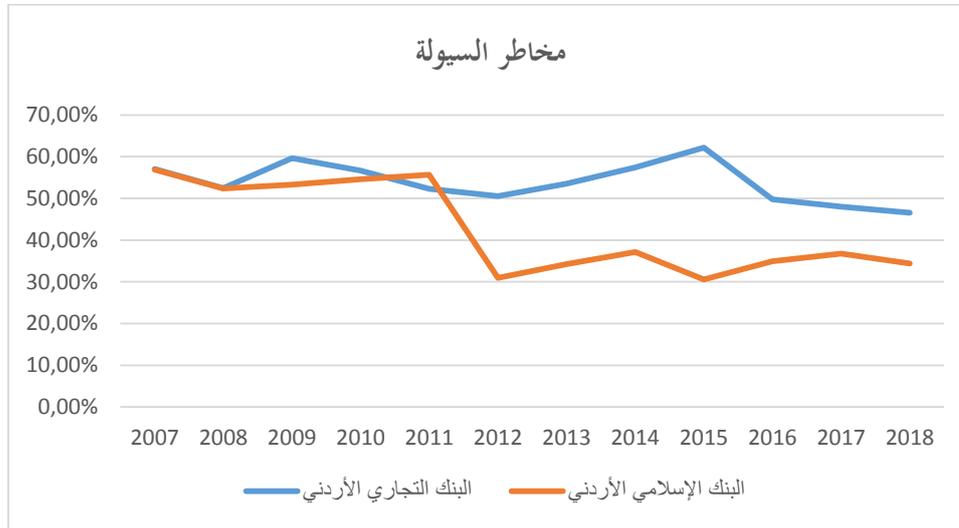
السنة	البنك التجاري الأردني (%)	البنك الإسلامي الأردني (%)
2007	57,05	56,92
2008	52,47	52,40
2009	59,63	53,28
2010	56,70	54,62
2011	52,31	55,65
2012	50,57	30,94
2013	53,50	34,24
2014	57,43	37,13
2015	62,20	30,58
2016	49,81	34,96
2017	48,00	36,79
2018	46,57	34,37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

من خلال الجدول رقم (2-8) والذي يبين مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنكين محل الدراسة، يلاحظ أن البنك التجاري سجل تذبذبا في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع في الفترة ما بين 2007 و2015، حيث بلغت في سنة 2007 نسبة 57.02%، وفي سنة 2015 نسبة 62.2% وهي أعلى نسبة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، غير أن هذه النسبة شهدت انخفاضا خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتبلغ أدنى قيمة لها في سنة 2018 بنسبة 46.57%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل نسب تفوق 50% خلال الفترة من 2007 إلى 2011، غير أن هذه النسبة شهدت انخفاضا إلى مستويات أدنى دون تجاوز نسبة 37.13% المسجلة في سنة 2014، في حين سجل البنك أقصى قيمة له في سنة 2007 بنسبة 56.92% وأدنى قيمة في سنة 2015 بنسبة 30.58%. ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-2): منحني بياني يوضح مخاطر السيولة للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-8)

من خلال الشكل رقم (2-2) يمكن القول بأن البنك التجاري الأردني يواجه مخاطر سيولة أقل من البنك الإسلامي الأردني الذي شهد ارتفاعا في مخاطر السيولة خلال الفترة 2012-2018، حيث يرجع الارتفاع في مخاطر السيولة لدى البنك الإسلامي الأردني مقارنة بالبنك التجاري الأردني، إلى احتفاظ هذا الأخير بأصول سائلة أعلى من البنك الإسلامي الأردني.

4-مخاطر رأس المال: بسبب عدم توفر المعطيات الخاصة بحساب معدل كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني الخاصة بسنة 2007، تم الاعتماد على النسبة المبسطة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات لحساب مخاطر رأس المال، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك، والعكس صحيح. والنتائج المتوصل إليها كانت كالآتي:

الجدول رقم (2-9): مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني	البنك الإسلامي الأردني
2007	14,79	8,35
2008	13,95	8,71
2009	14,44	8,10
2010	12,36	7,44
2011	11,50	7,14
2012	12,25	7,57
2013	10,81	7,78
2014	10,60	7,94
2015	9,28	8,19
2016	11,52	8,36
2017	10,82	8,90
2018	9,90	9,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

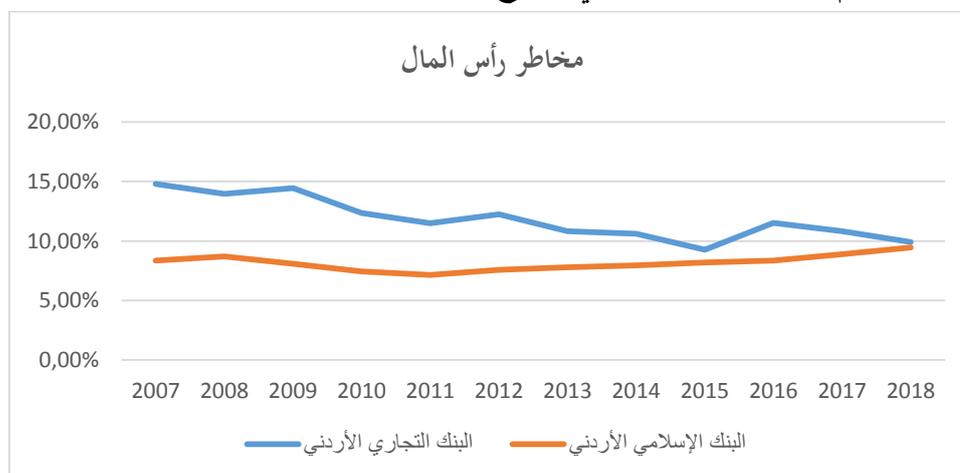
من خلال الجدول رقم (2-9) يلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل خلال سنة 2007 نسبة 14.79% وهي أعلى قيمة سجلها البنك خلال فترة الدراسة، وفي سنة 2015 شهدت النسبة انخفاضا إلى 9.28%، وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في إجمالي موجودات البنك، كما سجل البنك نسب 11.52% و 10.82% و 9.90% خلال سنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي.

في حين سجل البنك الإسلامي نسبة 8.10% في سنة 2009، وشهدت هذه النسبة انخفاضا لتبلغ في سنة 2011 نسبة إلى 7.14% وهي أدنى قيمة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، وبعد سنة 2011 شهدت هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ أقصى قيمة لها في سنة 2018 بنسبة 9.46%.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة في الشكل

الموالي:

الشكل رقم (2-3): منحني بياني يوضح مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-9)

من خلال الشكل رقم (2-3) يمكن القول بأن البنك الإسلامي الأردني يتعرض لمخاطر رأس المال أكبر من البنك التجاري الأردني، وذلك راجع إلى أن هذا الأخير يشهد ارتفاعاً في نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات أعلى من البنك الإسلامي الأردني، الأمر الذي يجعل من مخاطر رأس المال تكون مرتفعة لدى البنك الإسلامي الأردني، كما أن كلا البنكين يسعيان إلى الحفاظ على مستوى ثابت لهذه النسبة بما يقارب 10%.

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر لدى البنكين محل الدراسة

يقوم كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني باتباع العديد من الأساليب لإدارة المخاطر التي تعترض نشاطهما، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي.

1- أساليب إدارة المخاطر في البنك التجاري الأردني:

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق ولجنة المخاطر)، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر.

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ضمن مجلس الإدارة، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي¹. ويتم ذلك بالاعتماد على الأساليب الآتية:

أ- مخاطر الائتمان: تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر بشروط الائتمان أو تدني جدارته الائتمانية، يقوم مجلس الإدارة دورياً بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي الأردني بعد إعدادها من الدوائر المعنية، ويتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، وتتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها²:

- متطلبات واضحة وسياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.

- اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، ولدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيداً عن أي أثر لأي تضارب في المصالح، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواءم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.

¹ البنك التجاري الأردني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 144 ص 145.

- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون، حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل، وذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض، عدا أنه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، وتراجع دوريا وتعديل إن لزم، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، البلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل المحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية للبنك، هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة وكذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

ب- مخاطر السيولة: تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات، حيث يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها الفروع الخارجية للبنك، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي، كما تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية¹.

ج- مخاطر السوق: وهي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي، لدى البنك التجاري الأردني سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث يتم قياس مخاطر السوق والرقابة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية واستخدام القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الفرضيات بالإضافة إلى وضع حدود وقف الخسائر.

وتحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة². وفيما يلي توضيح لطريقة تعامل البنك التجاري الأردني مع كل خطر من المخاطر السوقية على حدى:

-مخاطر أسعار الفائدة: تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية. حيث يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم أحياناً الأساليب المختلفة (كالمشتقات) للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

-مخاطر سعر الصرف: يقوم البنك التجاري الأردني بمراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

-مخاطر أسعار الأسهم: كما يحتفظ البنك بمحفظة من الأسهم لأغراض المتاجرة ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل³.

¹ البنك التجاري الأردني، مرجع سبق ذكره، ص164.

² المرجع نفسه، ص158.

³ المرجع نفسه، ص160.

د- إدارة المخاطر التشغيلية: مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية، ويقوم البنك التجاري الأردني بإدارة هذه المخاطر من خلال¹:

- إعادة بناء وتطوير خطة استمرارية العمل من خلال تحليل أثر الأعمال وتقييم المخاطر؛
- تقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات والبيانات وتعريف وتحديد التهديدات المتعلقة بأمن المعلومات وتقييم مدى حساسية البيانات ومستويات تعرضها للمخاطر؛
- إعداد خطة عمل لتعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني تضمن الامتثال لكافة المتطلبات في المدة المحددة وتوزيع الأدوار على كافة المعنيين.
- تقييم المخاطر التشغيلية من حيث احتساب المخاطر متمثلة باحتمالية الحدث وحجم الأثر، تم استخدام مقياس ISO27005 وإنشاء سجل شامل خاص بالمخاطر التشغيلية.
- ايفاء متطلبات مشروع حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع الجهات المعنية.
- عقد ورش توعوية لجميع الدوائر في البنك حول التعريف بينود قانون اللائحة العامة لحماية البيانات وتأثيراته وعقد ورشة عمل مع الجهات المعنية لتحليل الفجوات في تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات.
- تدريب موظفي دائرة المخاطر وبما يحقق حصولهم على الشهادات المهنية في مجال عملهم.
- الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على مستوى كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر.

2-أساليب إدارة المخاطر في البنك الإسلامي الأردني:

- ترتبط دائرة إدارة المخاطر حسب الهيكل التنظيمي للبنك مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وبشكل غير مباشر مع الرئيس التنفيذي (المدير العام)، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بتنفيذ مجموعة من الأعمال والمهام اليومية والدورية، من أبرزها:
 - تحليل وتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة للبنك وإعداد التقارير الدورية الخاصة بها ورفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر؛
 - إعداد ومراجعة السياسات ووثائق إجراءات العمل والضوابط والحدود الخاصة بأنشطة البنك ذات العلاقة بالمخاطر المختلفة؛
 - إدارة نظام التصنيف الائتماني الداخلي لمعاملتي البنك وفق تعليمات البنك المركزي الأردني؛
 - أعمال الرقابة على مخاطر الائتمان والإطار العام بها.
- كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التي يتعرض لها وفقاً لما هو محدد في الإطار العام لإدارة المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، ويتمثل الهدف الرئيس لإدارة المخاطر لدى البنك في توفير بيئة أعمال آمنة تعمل على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، وذلك من خلال الأساليب الآتية:

¹ المرجع نفسه، ص 44.

أ- إدارة المخاطر الائتمانية: تعرف مخاطر الائتمان في البنوك بأنها التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة و/أو عدم رغبة المتعامل في سداد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ استحقاقها بما في ذلك أصل المبلغ والأرباح، وتتضمن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان ما يلي¹:

- تحديد استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان؛
- تحديد المستوى المقبول من مخاطر الائتمان؛
- تحديد السقوف الائتمانية والحد الأعلى للتركزات الائتمانية؛
- تحديد أساليب تخفيف مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية، والتي تشمل:
 - * تنوع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية؛
 - * تحديد سقوف ائتمانية واستثمارية واضحة ومتفقة مع تعليمات البنك المركزي الأردني؛
 - * استخدام مخفضات مخاطر الائتمان المتنوعة؛
 - * تحديد الصلاحيات الائتمانية.

- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته، بحيث يتم إعداد الطلب الائتماني من قبل دوائر التمويل وتقوم دائرة الائتمان ببذل العناية الواجبة في دراسة الطلبات الائتمانية، ومن ثم يتم عرض الطلب الائتماني على الجهة الائتمانية صاحبة الصلاحية، وذلك تحقيقاً لمبدأ الفصل بين المهام، ويتم تقييم متعاملي الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة من خلال نظام التصنيف الائتماني الداخلي (Moody's)، وذلك على مستوى المتعامل*، وعلى مستوى التسهيلات الائتمانية**؛

- تتمثل الأساليب المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان في الأساليب المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية ومنها: رهن الموجودات، كفالة طرف ثالث، العربون، هامش الجدية، تأمينات نقدية، رهن الأسهم.

ب- إدارة مخاطر السيولة: تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وإدارة هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي²:

- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق)؛
- الاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة مخاطر التدفقات النقدية الصادرة؛
- تنوع مصادر التمويل؛
- وجود لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات؛
- توزيع التمويلات على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة للتقليل من مخاطر التركيز؛

¹ البنك الإسلامي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص171.

² المرجع نفسه، ص180.

* يمثل التصنيف الائتماني على مستوى المتعامل الجدارة الائتمانية للمتعامل والذي يعكس احتمال التعثر.

** يمثل التصنيف الائتماني على مستوى التسهيلات الائتمانية جودة مخفضات مخاطر الائتمان المقدمة من قبل المتعامل، والذي يعكس نسبة الخسارة عند التعثر.

- قياس ورعاية إدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام وتحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة.

ج- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات الناتجة عن تحركات أسعار السوق والخاصة بأدوات الملكية في سجل المتاجرة وأسعار صرف العملات ومعدل العائد السوقي وأسعار السلع والمخزون، ويعمل البنك على تخفيف هذه المخاطر من خلال¹:

- تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية؛
- دراسة توجهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات؛
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلد، العملة، السوق، الأداة والطرف المقابل؛
- موائمة مراكز العملات ما أمكن وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني؛
- استخدام تحليل الحساسية لقياس مخاطر السوق إضافة إلى استخدام القيمة المعرضة للمخاطر لقياس التغيرات في أسعار الأسهم.

وفيما يلي شرح لكيفية إدارة البنك الإسلامي الأردني لكل خطر من مخاطر السوق على حدى:

- مخاطر معدل العائد: تعرف مخاطر معدل العائد بأنها انخفاض معدل العائد على الاستثمارات مقارنة مع السوق المحلي والتي تنشأ بسبب ارتفاع معدل العائد في السوق المحلي وعدم مقدرة البنك الإسلامي على زيادة معدل العائد على التمويلات الممنوحة بمعدل عائد ثابت (كالمراجحة)، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر من خلال إدارة فجوات معدل العائد والتكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار.

- مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك، وتتم إدارة هذه المخاطر على أساس التعامل الفوري، ومراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي مقابل الحدود المعتمدة لكل عملة، كما تقوم السياسة العامة للبنك على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة على حسب احتياجات العملاء، وتنص السياسة الاستثمارية للبنك على أن الحد الأقصى لمراكز العملات الأجنبية يجب أن لا يتجاوز 15% من إجمالي حقوق المساهمين أو 50% من إجمالي التزامات البنك بالعملات الأجنبية أيهما أكبر (بحد أقصى 5% من حقوق المساهمين لكل عملة باستثناء الدولار الأمريكي) وذلك لتغطية احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل، وليس بهدف المضاربة والمتاجرة.

- مخاطر أسعار الأسهم: تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية.

- مخاطر السلع: تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة، حيث يتم التعرض إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة

¹ البنك الإسلامي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص 182.

بالكامل بعد إبرام عقود السلم من خلال فترة الحيازة وإلى التقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة التأجير.

د-مخاطر التشغيل: هي مخاطر ناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالشرعية، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال¹:

- مراجعة عمليات البنك وإعداد إجراءات عمل موثقة تتضمن جميع الضوابط الرقابية اللازمة لتقليل احتمال و/أو أثر حدوث الأحداث التشغيلية؛

- إعداد خطة لاستمرارية العمل تعمل على تقليل التعرضات والانقطاعات التي يواجهها البنك، وخطة التعافي من الأثار والخسائر الناجمة عن الأزمات؛

- تقوم الدائرة القانونية بالتأكد من سلامة العقود والمستندات؛

- تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات والتنسيق والتعاون مع دائرة أمن المعلومات ودائرة الرقابة الداخلية ودائرة التدقيق الداخلي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنك، وصلاحيات الدخول على البرامج والأنظمة في البنك؛

- تعزيز ثقة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية جيدة، المحافظة على السرية المصرفية، وعدم ممارسة أنشطة غير قانونية أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها، وتوفير أنظمة حماية ملائمة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

بعد التعرف على كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، وقياس المخاطر لكل منهما والتعرف على الأساليب التي يعتمدها كل بنك في إدارة تلك المخاطر، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى قياس مؤشرات الأداء المالي لكل منهما خلال الفترة 2007-2018، وذلك بحساب مؤشرات الربحية، السيولة، توظيف الأموال، ملاءة رأس المال.

أولاً: مؤشرات الربحية

تركز هذه المؤشرات على صافي الربح الذي حققه البنك على إجمالي الأموال المستثمرة، كما توجد العديد من المؤشرات التي تقيس مدى قدرة البنك على توليد أرباح صافية، لكن تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات في هذه الدراسة تعد الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى البنوك.

1- عرض النتائج: تم احتساب مؤشرات الربحية لدى كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني بالاعتماد على النسب التي سبق ذكرها في الجانب النظري، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

¹ البنك الإسلامي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص183.

الجدول رقم (2-10): مؤشرات الربحية للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

البنك الإسلامي الأردني			البنك التجاري الأردني			السنة
EPS (%)	ROE (%)	ROA (%)	EPS (%)	ROE (%)	ROA (%)	
35,37	17,22	1,44	19,64	15,29	2,26	2007
43,25	21,83	1,90	13,42	10,66	1,49	2008
27,89	15,77	1,28	7,61	6,11	0,88	2009
29,09	15,03	1,12	5,45	4,64	0,57	2010
28,32	13,69	0,98	-1,61	-1,44	-0,17	2011
29,16	15,95	1,21	2,21	1,99	0,24	2012
36,09	17,66	1,37	3,20	2,81	0,30	2013
30,09	15,99	1,27	10,00	8,08	0,86	2014
32,48	15,66	1,28	15,01	11,42	1,06	2015
36,01	15,76	1,32	8,26	6,40	0,74	2016
30,08	14,44	1,29	3,16	2,53	0,27	2017
27,67	12,66	1,20	4,19	3,75	0,37	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

2-تحليل وتفسير النتائج:

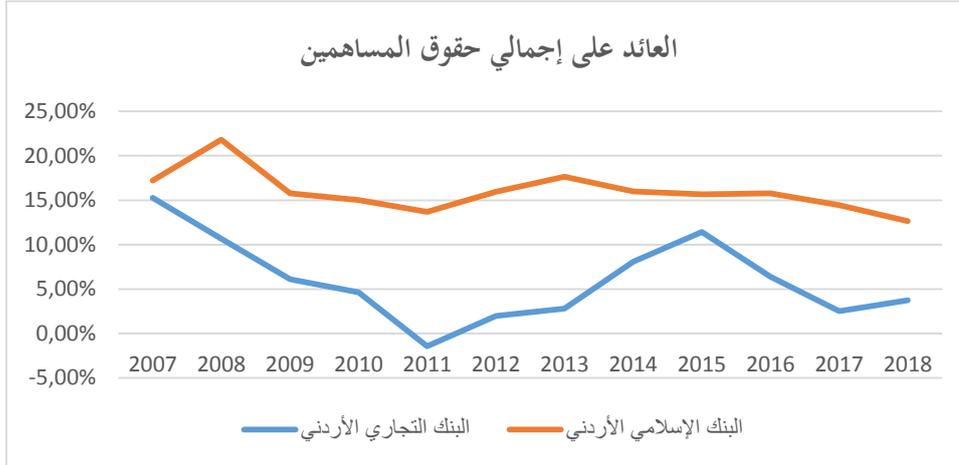
أ-بالنسبة لمعدل العائد على حقوق المساهمين:

من خلال الجدول رقم (2-10) والذي يوضح مؤشرات الربحية للبنكين محل الدراسة وبالنظر إلى معدل العائد على إجمالي حقوق المساهمين ROE، يتبين أن البنك التجاري الأردني شهد تذبذباً في التغيرات الحاصلة على هذا المؤشر، حيث سجل البنك نسبة 15.29% خلال سنة 2007 وهي أعلى نسبة له على طول فترة الدراسة، لتشهد هذه النسبة انخفاضاً خلال الأربع السنوات الموالية لتبلغ في سنة 2011 نسبة سالبة تقدر بـ (1.44%)، ويرجع السبب في ذلك إلى تأثير البنوك التجارية بالأزمة المالية العالمية وحالات عدم التأكد التي كانت سائدة بعدها، لتشهد هذه النسبة، كما شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2015 لتصل إلى 11.42%، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد عاودت هذه النسبة الانخفاض لتصل في سنة 2018 إلى 3.75%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل معدلات عائد إجمالي حقوق المساهمين أعلى من البنك التجاري الأردني، حيث سجل أعلى نسبة له في سنة 2008 حيث بلغت 21.83%، وأدنى قيمة سجلها البنك كانت في سنة 2018 حين بلغت 12.66%، وذلك بعد الانخفاض عن السنة السابقة حيث كانت تقدر بـ 14.44%.

والشكل الموالي يوضح التغيرات الحاصلة على معدل العائد على حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة:

الشكل رقم (2-4): تطور معدل العائد على إجمالي حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-10)

من خلال الشكل رقم (2-4) يمكن القول أن البنك الإسلامي الأردني أفضل من البنك التجاري الأردني من خلال استخدام أمواله الذاتية في توليد أرباح صافية.

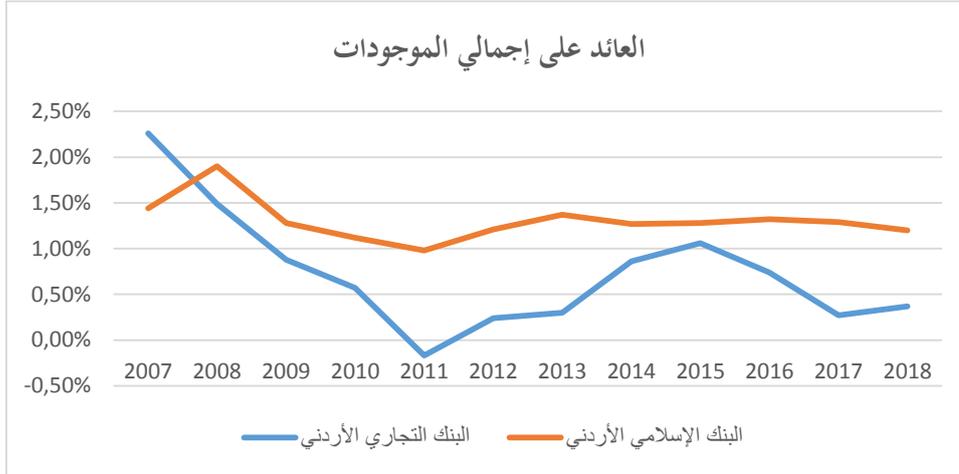
ب- بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الموجودات:

من خلال الجدول رقم (2-10) والذي يوضح تطور مؤشر العائد على الأصول لدى البنكين محل الدراسة خلال الفترة من 2007 إلى 2018، يلاحظ أن البنك التجاري الأردني شهد تذبذبا في تطور هذا المؤشر، حيث كان مؤشر العائد على الأصول لديه في سنة 2007 يقدر بـ 2.26% وهي أعلى نسبة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، ليشهد انخفاضا في السنوات الموالية وصولا لسنة 2011 حيث سجل البنك مؤشر عائد على الأصول سالب وذلك راجع لتحقيق البنك لخسارة مالية بسبب ارتفاع المخصصات خلال تلك السنة، ليشهد خلال الأربع سنوات من 2012 إلى 2015 ارتفاعا ليصل إلى 1.06% في سنة 2015، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد شهد انخفاضا ليصل في سنة 2018 إلى 0.37%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني شهد مؤشر العائد على الأصول لديه نوع من التذبذب لكن بقيم تفوق 1% خلال فترة الدراسة، باستثناء سنة 2011 حيث سجل المؤشر انخفاضا طفيفا إلى نسبة 0.98%، حيث يرجع السبب وراء هذا الانخفاض الزيادة الحاصلة على موجودات البنك من جهة وانخفاض صافي أرباح البنك خلال تلك السنة، كما سجل البنك أقصى نسبة لهذا المؤشر خلال سنة 2008 بنسبة 1.90%.

ويمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على معدل العائد على إجمالي الموجودات لكلا البنكين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-5): تطور معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-10)

من خلال الشكل رقم (2-5) يمكن القول بأن البنك الإسلامي الأردني أكثر كفاءة من البنك التجاري في إدارة أصوله لتوليد الأرباح.

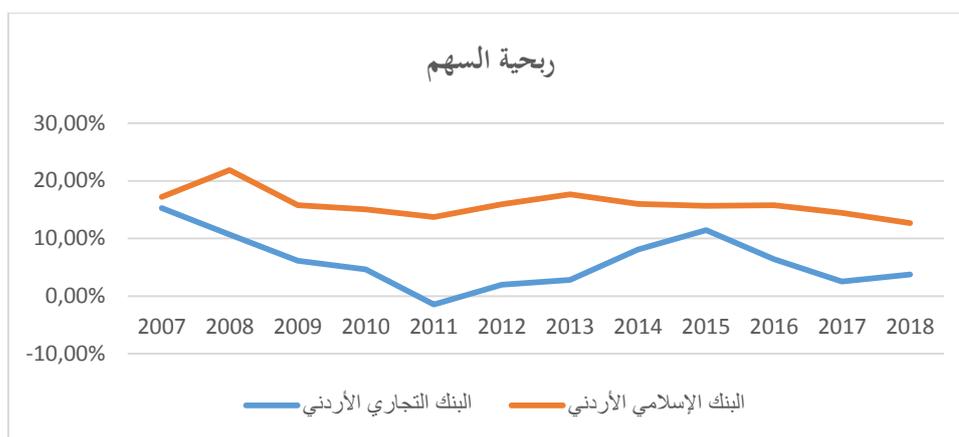
ج- بالنسبة لمؤشر ربحية السهم:

من خلال الجدول رقم (2-10) والذي يبين مؤشرات الربحية للبنكين محل الدراسة، يتبين أن ربحية سهم واحد من أسهم البنك التجاري الأردني حقق ربح صافي خلال سنة 2007 بنسبة 19.64% من قيمة السهم وهي أعلى قيمة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، في حين سجل البنك خلال سنة 2011 نسبة سالبة بمقدار (1.61%) ذلك لأن البنك حقق خسارة مالية خلال نفس السنة، كما يلاحظ أن ربحية أسهم البنك التجاري الأردني شهدت انخفاضا منذ سنة 2015 حيث كانت تقدر بـ 15.01% وصولا لسنة 2018 حيث بلغت 4.19%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد كانت أفضل منها لدى البنك التجاري الأردني، حيث بلغت أقصى قيمة لها خلال سنة 2008 بنسبة 43.25% للسهم الواحد، في حين أدنى قيمة عرفها البنك كانت خلال سنة 2018 حيث كانت 27.67%، وذلك بعد الانخفاض الذي شهدته مقارنة بسنتي 2016 و 2017 حيث كانت 36.01% و 30.08% على التوالي.

ويمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على ربحية أسهم البنكين محل الدراسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-6): تطور مؤشر ربحية السهم للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-10)

من خلال الشكل رقم (2-6) يمكن القول بأن السهم الواحد للبنك الإسلامي الأردني يحقق ربحية أكثر من السهم الواحد للبنك التجاري الأردني.

ثانياً: مؤشرات السيولة

توجد العديد من النسب لقياس السيولة، ومن بين النسب التي تم اعتمادها نسبة السيولة القانونية، ونسبة الاحتياطي النقدي.

1- عرض النتائج: تم احتساب النسب الموضحة في الجدول أدناه بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة، حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (2-11): مؤشرات السيولة للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني		البنك الإسلامي الأردني	
	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	نسبة السيولة القانونية (%)	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	نسبة السيولة القانونية (%)
2007	18,41	28,50	37,42	46,16
2008	16,04	22,67	34,71	43,13
2009	13,38	24,00	38,59	45,76
2010	12,12	17,29	40,88	46,42
2011	7,83	16,15	44,75	50,20
2012	12,66	17,92	20,97	26,39
2013	12,45	8,24	26,37	31,50
2014	8,66	3,72	30,09	34,99
2015	20,42	13,49	23,32	27,98
2016	8,96	11,39	26,97	31,23
2017	9,30	11,13	31,05	32,38
2018	7,03	10,20	19,95	26,77

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

2- تحليل وتفسير النتائج:

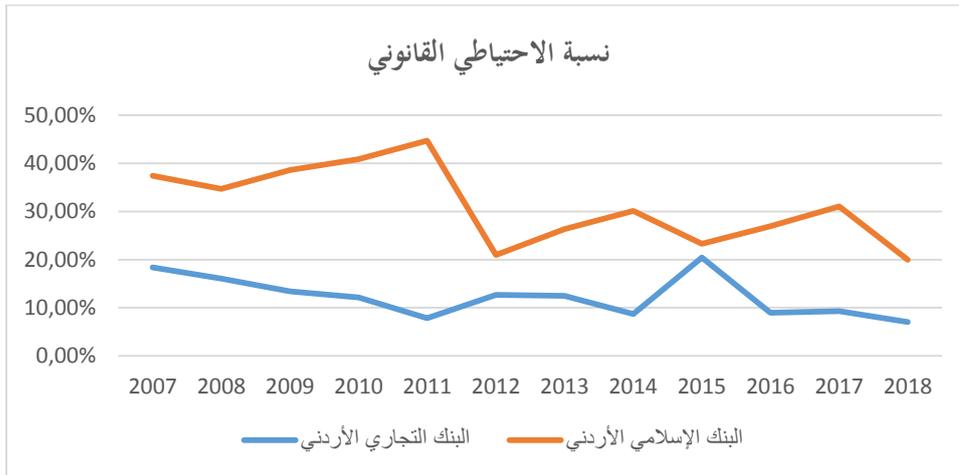
أ- بالنسبة لمؤشر الاحتياطي القانوني:

من خلال الجدول رقم (2-11) والذي يوضح مؤشرات السيولة الخاصة بالبنكين محل الدراسة، بالنسبة إلى مؤشر الاحتياطي القانوني، يلاحظ أن نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك التجاري الأردني بلغت أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة في سنة 2015 حيث قدرت بـ 20.42% بعد ارتفاع كبير مقارنة بسنة 2014 حيث كانت تقدر بـ 8.66% حيث يكمن السبب وراء هذا الارتفاع نسبة الزيادة الحاصلة على إجمالي ودائع البنك خلال سنة 2015 حين ارتفعت بنسبة 29.9% مقارنة بسنة 2014، كما أن نسبة الاحتياطي القانوني بلغت أدنى قيمة لها خلال سنة 2018 حيث قدرت بـ 7.03%.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فلقد سجل نسب مرتفعة فيما يتعلق بمؤشر الاحتياطي القانوني، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2011 بنسبة 44.75%، كما كانت أدنى قيمة سجلها البنك خلال سنة 2018 بنسبة 19.95%، ويرجع هذا الانخفاض إلى النقص الحاصل على إجمالي الودائع لدى البنك بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة على التسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-7): منحني بياني يوضح التغيرات الحاصلة على نسبة الاحتياطي القانوني



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-11)

من خلال الشكل رقم (2-7) يتبين أن البنك الإسلامي الأردني يحتفظ بأرصدة لدى البنك المركزي الأردني بنسبة أكبر من البنك التجاري الأردني، وذلك راجع إلى سياسة البنك المركزي الأردني فيما يخص هذا المؤشر حيث يقوم البنك المركزي الأردني بفرض نسبة الاحتياطي القانوني على حسب أحجام البنوك.

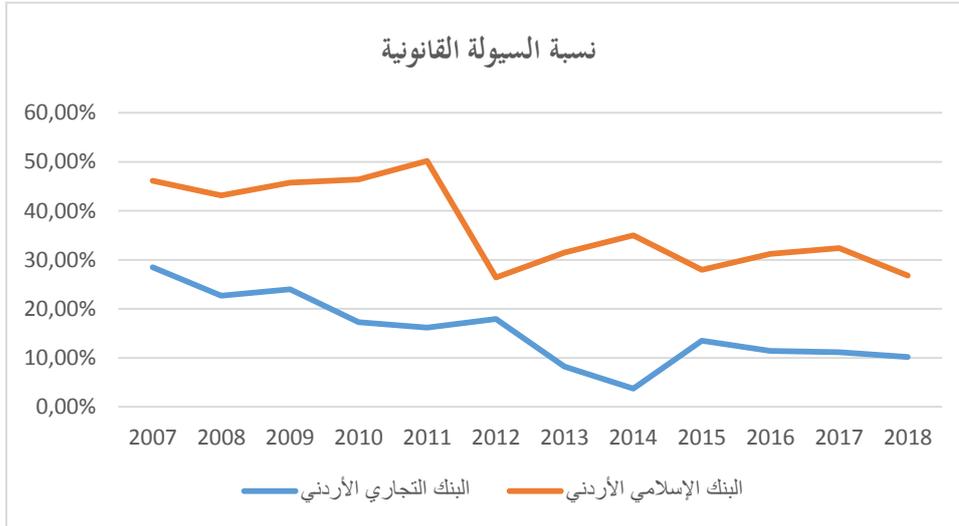
ب- بالنسبة لمؤشر السيولة القانونية:

من خلال الجدول رقم (2-11) والذي يوضح مؤشرات السيول للبنكين محل الدراسة، وبالنظر لنسبة السيولة القانونية، يلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة في سنة 28.5% في سنة 2007، في حين كانت أدنى قيمة له 3.72% كانت في سنة 2014، ويرجع الانخفاض إلى هذه النسبة توجه البنك إلى توظيف موارده في موجودات مدرة للدخل على غرار التسهيلات الائتمانية والاستثمار في الأوراق المالية.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل أعلى نسبة له في سنة 2011 بنسبة 50.2%، وفي السنوات الموالية شهدت هذه النسبة تراجع لتصل في سنة 2018 إلى نسبة 26.77%، مما يدل على أن البنك الإسلامي الأردني يتوجه نحو توظيف موارده المالية في منح التمويلات للعملاء لتحقيق أرباح أكثر.

ويمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على نسبة السيولة القانونية للبنكين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-8): منحنى بياني يوضح التغيرات الحاصلة على نسبة السيولة القانونية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-11)

من خلال الشكل رقم (2-8) يتبين أن البنك الإسلامي الأردني يحتفظ بسيولة أكبر من البنك التجاري الأردني، حيث يرجع ذلك إلى قيمة الودائع في شكل حسابات جارية لدى البنك الإسلامي الأردني حيث تشكل ما يقارب 30% من إجمالي ودايعه، مما يدفع بالبنك الإسلامي الأردني بالاحتفاظ بسيولة لمواجهة السحوبات على تلك الودائع بحكم أنه يحتفظ بها في شكل أمانة.

ثالثاً: مؤشر توظيف الودائع

تعد أهم نسبة توضح مدى توظيف البنك لموارده تلك التي توضح العلاقة بين التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لتلبية حاجات العملاء والمؤسسات للتمويل، وبين إجمالي الودائع لديه، حيث تحسب بقسمة صافي التسهيلات الائتمانية على إجمالي الودائع، والنتائج كانت كما هي موضحة في الجدول الآتي:

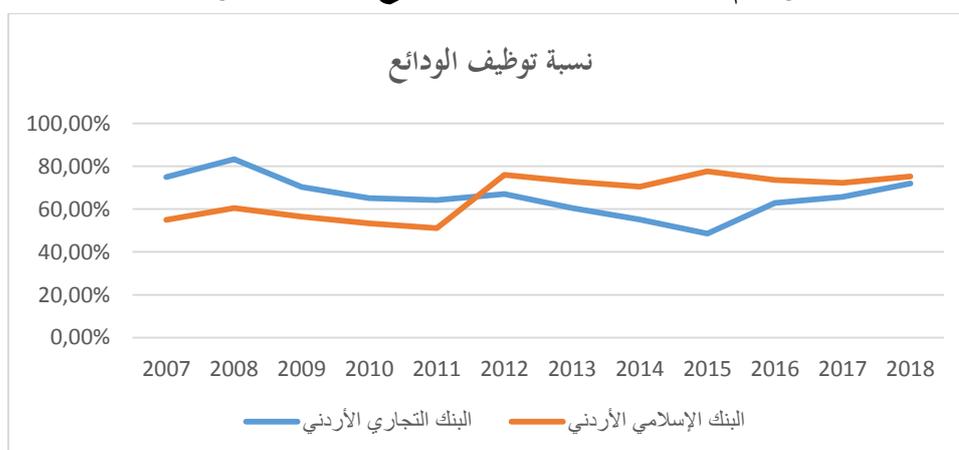
الجدول رقم (2-12): نسبة توظيف الودائع للبنكين محل الدراسة للفترة 2007-2018

السنة	البنك التجاري الأردني (%)	البنك الإسلامي الأردني (%)
2007	75,02	54,98
2008	83,31	60,49
2009	70,38	56,52
2010	65,15	53,33
2011	64,25	51,03
2012	67,02	76,07
2013	60,49	72,83
2014	55,11	70,54
2015	48,53	77,62
2016	62,83	73,61
2017	65,71	72,32
2018	72,03	75,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة

من خلال الجدول رقم (2-12) والذي يوضح نسبة توظيف الودائع في تقديم التمويل للعملاء لدى كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، يلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل أعلى نسبة في سنة 2008 حيث بلغت 83.31%، غير أن هذه النسبة شهدت انخفاضا بمعدلات متذبذبة، وصولا إلى سنة 2015 لتبلغ أدنى نسبة في نفس السنة حيث بلغت 48.53%، ويمكن إرجاع ذلك لسببين الأول في سنة 2008 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، والثاني بسبب الأوضاع السياسية والجيوسياسية التي سادت الأردن والبلدان المجاورة. أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل أعلى قيمة له في سنة 2015 بنسبة 77.62%، في حين كانت أدنى نسبة عرفها البنك في سنة 2011 بنسبة 51.03%، كما يلاحظ أن هذه النسبة فاقت 70% منذ سنة 2012، ويكمن السبب في ذلك في تنوع الصيغ التمويلية للبنك مقارنة بنظيره التجاري الأردني بالإضافة إلى سياسة البنك التي تهدف إلى التوسع في تقديم التمويل للعملاء. ويمكن تلخيص ما سبق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-9): نسبة توظيف الودائع للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-12)

من خلال الشكل رقم (2-9) يمكن تقسيم التغيرات الحاصلة على هذا المؤشر إلى مرحلتين، الأولى من سنة 2007 إلى 2011 حيث تمتع البنك التجاري الأردني بمعدلات توظيف أعلى من البنك الإسلامي الأردني، والثانية من سنة 2012 إلى 2018 والتي سجل البنك الإسلامي الأردني بمعدلات توظيف أعلى من نظيره البنك التجاري الأردني، ويكمن السبب في ذلك وراء تأثر البنك التجاري الأردني بالأزمة في سنة 2008 وفي سنة 2011 بالأوضاع التي سادت المنطقة، بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي الأردني يملك صيغ متعددة تمنح له درجة تنوع أعلى من البنك التجاري الأردني.

رابعاً: مؤشرات ملاءة حقوق المساهمين

تعد الأموال الخاصة للبنك من بين الخطوط الدفاعية التي يعتمد عليها البنك في تغطية الخسائر التي قد تعترض نشاطه، لذلك وجب الوقوف على مدى ملاءة تلك الأموال بالنسبة إلى الموجودات، الودائع، التسهيلات الائتمانية للبنكين محل الدراسة، وذلك من خلال احتساب النسب التي تم التطرق لها في الجانب النظري.

1- عرض النتائج: قد تم احتساب مؤشرات ملاءة رأس المال للبنكين محل الدراسة بالاعتماد على النسب التي سبق التطرق إليها في الجانب النظري من الدراسة، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-13): مؤشرات ملاءة حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة

البنك الإسلامي الأردني (%)		البنك التجاري الأردني (%)		السنة
بالنسبة للتسهيلات الائتمانية	بالنسبة للودائع	بالنسبة للتسهيلات الائتمانية	بالنسبة للودائع	
17,82	9,80	27,54	20,66	2007
17,09	10,34	23,79	19,82	2008
16,50	9,33	27,92	19,65	2009
15,72	8,38	24,14	15,73	2010
15,56	7,94	21,93	14,09	2011
11,14	8,48	23,49	15,74	2012
11,98	8,73	22,05	13,34	2013
12,72	8,97	23,64	13,03	2014
12,00	9,31	23,02	11,17	2015
12,94	9,53	23,00	14,45	2016
14,14	10,22	20,83	13,69	2017
14,55	10,95	18,42	13,26	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين

2- تحليل وتفسير النتائج:

أ- بالنسبة إلى الودائع: تمثل هذه النسبة مدى قدرة البنك على رد أموال المودعين من الأموال المملوكة لديه، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على توفير حماية أكبر للمودعين.

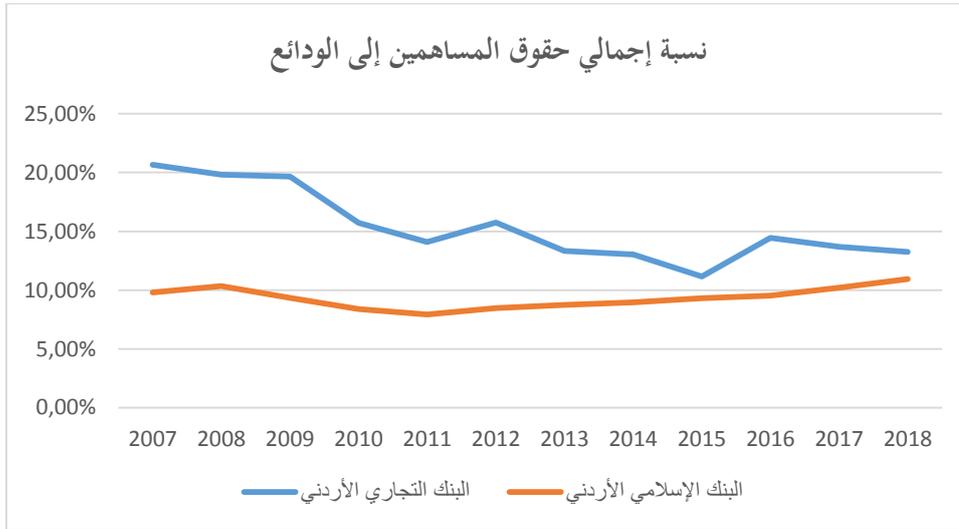
من الجدول رقم (2-13) والذي يبين مؤشرات ملاءة حقوق المساهمين للبنكين محل الدراسة، يلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل نسبة ملاءة حقوق إلى إجمالي الودائع في سنة 2007 بنسبة 20.66% وهي أقصى

قيمة سجلها البنك خلال فترة الدراسة، أما أدنى قيمة سجلها البنك فقد كانت في سنة 2014 بنسبة 13.03%، كما يلاحظ أن هذه النسبة شهدت تراجع في الثلاث سنوات الأخيرة لتبلغ 13.26% في سنة 2018، وذلك بعد أن كانت في سنة 2016 تقدر بـ 14.45%.

في حين سجل البنك الإسلامي الأردني نسبة 7.94% في سنة 2011 وهي أدنى قيمة سجلها البنك على طول فترة الدراسة، لتشهد هذه النسبة ارتفاعاً منذ سنة 2011 وصولاً إلى سنة 2018 لتبلغ 10.95% وهي أقصى قيمة سجلها البنك على طول فترة الدراسة.

ويمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على هذا المؤشر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-10): تطور نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع للبنكين محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-13)

من خلال الشكل رقم (2-10) يمكن القول بأن البنك التجاري الأردني يتمتع بملاءة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع أفضل من البنك الإسلامي الأردني، أو بمعنى آخر أن البنك التجاري الأردني قادر على مواجهة السحوبات المفاجئة من المودعين من خلال أمواله الخاصة بشكل أفضل من البنك الإسلامي الأردني.

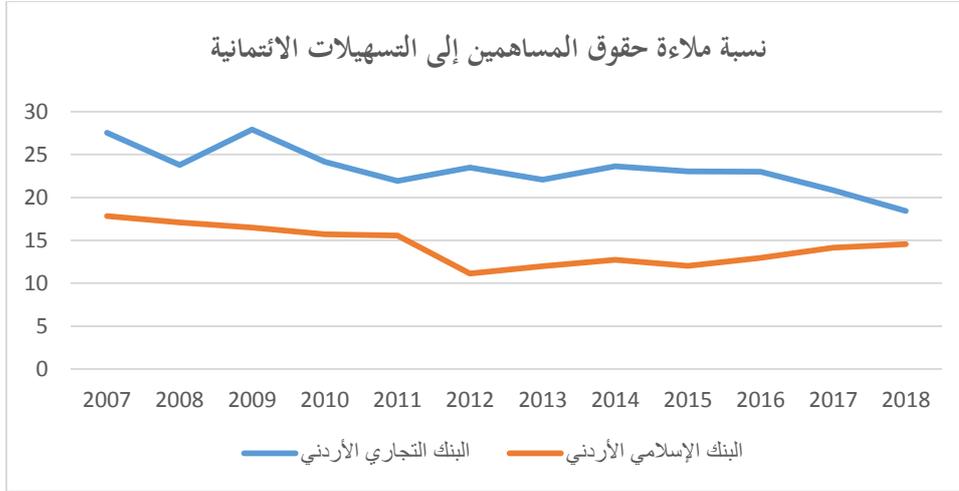
ب- بالنسبة إلى التسهيلات الائتمانية: تعتبر هذه النسبة مقياساً هامشياً للأمان ومدى مقدرة الأموال الخاصة للبنك في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد الأموال الممنوحة للعملاء.

من خلال الجدول رقم (2-13) الذي يوضح مؤشرات ملاءة الأموال الخاصة للبنكين، يلاحظ أن البنك سجل نسبة ملاءة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بقيمة 27.92% في سنة 2009 وتعد أعلى نسبة سجلها البنك خلال فترة الدراسة، غير أن هذه النسبة شهدت تراجعاً خلال السنوات الأخيرة لتبلغ نسبة 18.42% في سنة 2018 وهي أدنى قيمة سجلها البنك، حيث يكمن السبب في هذا الانخفاض أن زيادة التسهيلات الممنوحة للعملاء لدى البنك أكبر من الزيادة في الأموال الخاصة للبنك.

في حين سجل البنك الإسلامي الأردني نسبة 17.82% في سنة 2007 وهي أقصى قيمة سجلها البنك، وكانت أدنى قيمة عرفها البنك هي 11.14% وذلك في سنة 2012.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص التغيرات الحاصلة على نسبة ملاءة حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-11): تطور نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى التسهيلات الائتمانية للبنكين



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-13)

من خلال الشكل رقم (2-11) يمكن القول بأن البنك التجاري الأردني قادر على تغطية الخسائر التي قد تتعرض لها التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى العملاء بواسطة أمواله الخاصة بشكل أفضل من البنك الإسلامي الأردني.

المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

في هذا المبحث سيتم تقدير نماذج الانحدار بغرض معرفة أثر المخاطر المالية ممثلة بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، على الأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2018.

المطلب الأول: تقسيم فترة الدراسة وتحديد النموذج

في هذا المطلب سيتم توضيح تقسيم فترة الدراسة إلى فترات ربع سنوية، بالإضافة إلى تحديد النموذج المستخدم في الدراسة.

أولاً: تقسيم فترات الدراسة إلى فترات ربع سنوية

نظراً لغياب المعطيات الربع سنوية للبنكين محل الدراسة، تم تقسيم الفترات السنوية إلى ربع سنوية، بغرض زيادة عدد المشاهدات، حيث تم ذلك عن طريق مجموعة من المعادلات موضحة فيما يلي¹:

$$Q_1 = -0.0391Y_{t+1} + 0.2344Y_t + 0.0547Y_{t-2}$$

$$Q_2 = -0.0234Y_{t+1} + 0.2656Y_t + 0.0078Y_{t-1}$$

$$Q_3 = -0.0078Y_{t+1} + 0.2656Y_t + 0.0234Y_{t-1}$$

$$Q_4 = -0.0547Y_{t+1} + 0.2344Y_t + 0.0391Y_{t-1}$$

بحيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في (الملحق رقم 01) بالنسبة لمعطيات البنك التجاري الأردني، وبالنسبة لمعطيات البنك الإسلامي الأردني في (الملحق رقم 05).

ثانياً: تحديد نموذج الدراسة

فيما يلي سيتم توضيح طريقة تحديد النموذج المستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1- تحديد متغيرات النموذج

من أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث سيتم بناء في كل مرة يتم بناء نموذج انحدار متعدد يربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يتم تطبيق النموذجين بالنسبة لكل بنك من البنكين محل الدراسة، وفيما يلي توضيح للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في بناء النماذج:

أ- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في ثلاث متغيرات تمثل المخاطر، حيث تم اختيار النسب الآتية:

- مخاطر الائتمان **NPL**: حيث تم قياسها باستخدام النسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون سالبة.

- مخاطر السيولة **LIQ**: حيث قيست باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون موجبة.

¹ Suliman Alturki, on the construction of quarterly time series for the golf cooperation council economics, King Saudi university, Vol 07, Saudi arabia, P111.

- مخاطر رأس المال CR: حيث قيست باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون موجبة.

ب- المتغيرات التابعة: تتمثل المتغيرات التابعة في متغيرين تمثل مؤشرات ربحية البنوك، وهي كالآتي:

- العائد على حقوق المساهمين ROE: وتم قياس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على إجمالي حقوق المساهمين.

- العائد على الموجودات ROA: وتم قياس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الموجودات.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات: حيث يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller Test، ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتفادي مشكلة الانحدار الزائف، ويتكون هذا الاختبار من ثلاث درجات (المستوى، الفرق الأول، الفرق الثاني) في كل درجة ثلاث حالات (بقاطع، بقاطع واتجاه، بدون قاطع واتجاه)، ويبنى هذا الاختبار على فرضيتين، الفرضية العدمية وتنص على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة، والفرضية البديلة.

ويشترط أن تكون السلسلة مستقرة عند درجة ما إذا كانت القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ ADF الجدولية الخاصة لكل حالة، وذلك عند درجة معنوية 5%.

3- تقدير النموذج: يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً وانتشاراً، حيث يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع وعدة متغيرات مستقلة، وسيتم الاستعانة ببرنامج EViews 10 لتقدير النموذج، بافتراض وجود متغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة فإنه يمكن صياغة معادلة النموذج كالآتي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + U_t$$

حيث أن:

Y_t : تمثل قيمة المشاهدة للمتغير التابع في الفترة t .

X_{1t}, X_{2t}, X_{3t} : تمثل قيمة المشاهدة للمتغيرات المستقلة في الفترة t .

U_t : تمثل الخطأ العشوائي.

ثالثاً: اختبار النموذج

يتم اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية، الإحصائية، والقياسية لتتم الموافقة عليه أو رفضه.

أ- اختبار معلمات النموذج اقتصادياً: وذلك وفقاً لمعايير النظرية الاقتصادية حيث يتم مقارنتها مع إشارات المعلمات المقدرة، فإذا توقفت المعلمات المقدرة مع ما تقره النظرية الاقتصادية، يتم قبول النموذج، أما في الحالة العكسية يتم رفض النموذج.

ب- اختبار معلمات النموذج وفقاً لمعايير إحصائية: حيث تختبر معنوية المعلمات المقدرة إحصائياً كالتالي:

- اختبار إحصائية ستودنت t : حيث يعتمد هذا الاختبار على فرضين هما:

- فرضية العدم H_0 : تفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

- الفرضية البديلة H_1 : تفترض وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- بعد احتساب قيمة t يتم مقارنة قيمتها المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند درجة حرية $(n-k)$ وعند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، وبمعنى آخر إذا كان مستوى المعنوية للقيمة المحسوبة أقل من 5% يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، ومنه يكون للمعلمة المقدرية معنوية إحصائية، أي توجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار فيشر F : يختبر هذا الاختبار النموذج ككل، أي أنه يوضح جوهرية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويعتمد بدوره على فرضيتين هما:
- فرضية العدم: تفترض عدم جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- الفرضية البديلة: تفترض وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- بعد احتساب قيمة F ، يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها، عند درجة حرية $(n-k, k-1)$ ومستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج مقبول إحصائياً، ووجود علاقة جوهرية بين متغيرات النموذج.
- اختبار جودة التوفيق $Adjusted-R^2$: يوضح معامل التحديد المعدل مدى تفسير التغيرات الحاصلة على المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة على المتغير التابع.
- ج- اختبار جودة النموذج: المعايير القياسية تخص مشكلة الارتباط الذاتي، ويتم ذلك بالاعتماد على إحصائية $Durbin-Watson$ ، واختبار $Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test$ ، حيث يخص هذا الأخير الارتباط بين البواقي.
- اختبار $Durbin-Watson$: ويتم ذلك بمقارنة الإحصائية بالاعتماد على الجدول الخاص بهذا الاختبار (أنظر الملحق رقم 09). فإذا كانت تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي يمكن القول بأن النموذج ذو جودة.
- اختبار ارتباط البواقي $Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test$: إذا كانت احتمالية F المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من مستوى معنوية 5%، يمكن القول أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

المطلب الثاني: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك التجاري الأردني

في هذا المطلب ستنتم دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك التجاري الأردني، وذلك من خلال تقدير نموذجين الأول يخص المتغير التابع الأول ممثلاً في معدل العائد على حقوق المساهمين وعلاقته بالمتغيرات المستقلة، والنموذج الثاني ممثلاً بمعدل العائد على إجمالي الموجودات كمتغير تابع وعلاقته بالمتغيرات المستقلة. لكن قبل ذلك وجب التطرق إلى استقلالية السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير.

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

بعد تطبيق اختبار ديكي فولر ADF لاستقرار السلاسل الزمنية على السلاسل الزمنية للمتغيرات، وعند مستوى معنوية 5%، تم التوصل إلى النتائج المبينة كالتالي:

الجدول رقم (2-14): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبنك التجاري الأردني عند المستوى

القرار	عند المستوى		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
غير مستقرة	3.508508	1.816795	ROE
غير مستقرة	3.508508	1.704175	ROA
غير مستقرة	3.518090	2.402231	NPL
مستقرة	2.931404	3.036309	LIQ
غير مستقرة	3.518090	1.951294	CR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم (2-14)، يتبين أن المتغيرات ROE، ROA، NPL، CR، شهدت قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة، أما بالنسبة للمتغير LIQ فيلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0).

بالنسبة للمتغيرات غير المستقرة يستوجب إجراء الاختبار عند الفرق الأول، حيث كانت النتائج كالآتي: (الملحق رقم 02)

الجدول رقم (2-15): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك التجاري الأردني عند الفرق الأول

القرار	عند الفرق الأول		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
مستقرة	3.510740	7.045875	ROE
مستقرة	3.510740	7.029608	ROA
مستقرة	1.948686	2.045936	NPL
مستقرة	2.931404	3.248135	CR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

بعد إجراء الاختبار عند الفروق الأولى، يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-15) أن جميع المتغيرات التي شهدت عدم استقرار عند المستوى، سجلت قيم ADF أكبر من القيم الحرجة وذلك عند الفرق الأول، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم استقرارية السلسلة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة، أي أن المتغيرات ROE، ROA، NPL، CR، مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة I(1)، وبالتالي سيتم تطبيق الفروق الأولى بالنسبة لهذه السلاسل عند تقدير النموذج.

ثانيا: تقدير النماذج واختبارها

سيتم تقدير النموذجين الآتيين باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

1-النموذج الأول: يمثل هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ROE والمتغيرات المستقلة LIQ، NPL، CR، حيث كانت النتائج المبينة كالآتي: (الملحق رقم 03)

$$ROE = -0.019 - 0.307NPL + 0.142LIQ + 0.259CR$$

$$(-2.585) \quad (-2.202) \quad (2.545) \quad (1.360)$$

$$Adjusted-R^2 = 0.197 \quad F\text{-statistic} = 4.766$$

$$n=47$$

حيث الأرقام بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة لكل معلمة

أ-اختبار النموذج اقتصاديا: أظهرت نتائج علاقة التقدير أن معلمة مخاطر الائتمان تأخذ إشارة سالبة، أي أنه إذا ارتفعت المخاطر الائتمانية انخفضت ربحية البنوك وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما أن العلاقة الطردية بين معدل العائد على حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة مخاطر السيولة مقاسة بالأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لا تتنافى مع النظرية الاقتصادية، أي أن النموذج مقبول اقتصاديا ويتماشى مع النظرية الاقتصادية.

ب-اختبار النموذج احصائيا: يتمثل اختبار النموذج احصائيا في اختبار معنوية المعلمات المقدرة بغية التعرف على المتغيرات التي يتم الإبقاء عليها والتي يتم حذفها، بالإضافة إلى اختبار معنوية النموذج إذا كان مقبول احصائيا أم لا، ومن ثم معرفة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع. بالنسبة للمعلمات المقدرة ومن خلال المعادلة السابقة يلاحظ ما يلي:

- المعامل β_0 : ويمثل الجزء الثابت من النموذج، يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.585 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_1 : ويخص المتغير المستقل مخاطر الائتمان، يلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.202 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_2 : ويخص المتغير المستقل مخاطر السيولة، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.545 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_3 : ويخص المتغير المستقل مخاطر رأس المال، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 1.360 وهي أقل من t الجدولية والتي تساوي، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_3 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما سبق يتبين أن كل المعلمات لها معنوية إحصائية حسب اختبار ستودنت ما عدا β_3 ليست لها معنوية إحصائية، ولذلك سيتم حذف المتغير CR، لتصبح النتائج كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{ROE} &= -0.024 - 0.236\text{NPL} + 0.176\text{LIQ} \\ &\quad (-3.540) \quad (-1.810) \quad (3.491) \\ \text{Adjusted-R}^2 &= 0.181 \quad \text{F-statistic} = 6.106 \quad \text{D-W} = 1.725 \\ n &= 47 \quad \text{P-Breusch-godfrey} = 0.4559 \end{aligned}$$

من خلال المعادلة أعلاه يلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.106 وهي أكبر من F الجدولية والتي تساوي 3.207، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول احصائياً. أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فقد قدر بـ 0.181 والذي يدل على أن 18.1% من التغير في معدل العائد على حقوق المساهمين للبنك التجاري الأردني مفسر بالمتغيرين NPL و LIQ.

ج- اختبار جودة النموذج:

من خلال نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة السابقة، يلاحظ أن قيمة إحصائية Durbin-Watson المحسوبة لهذا النموذج تساوي 1.725، وبالإستعانة بالجدول الخاص بهذا الاختبار يتبين أن هذه القيمة تقع في منطقة عدم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

أما بالنسبة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey، بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي الموضح في (الملحق رقم 3)، يلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بـ F المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 0.4559 وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2- النموذج الثاني: ويخص هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ROA والمتغيرات المستقلة LIQ، NPL، CR، حيث تم التوصل إلى النتائج المبينة كالتالي: (الملحق رقم 04)

$$\begin{aligned} \text{ROA} &= -0.002 - 0.047\text{NPL} + 0.014\text{LIQ} + 0.047\text{CR} \\ &\quad (-2.486) \quad (-3.232) \quad (2.413) \quad (2.365) \\ \text{Adjusted-R}^2 &= 0.283 \quad \text{F-statistic} = 7.080 \quad \text{D-W} = 1.664 \\ n &= 47 \quad \text{P-Breusch-godfrey} = 0.4559 \end{aligned}$$

حيث الأرقام بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة لكل معلمة.

أ- اختبار النموذج اقتصادياً: أظهرت النتائج الموضحة في المعادلة السابقة وجود علاقة سلبية بين مؤشر قياس مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة

الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وبالتالي النموذج مقبول اقتصادياً.

ب- اختبار النموذج احصائياً: من خلال النموذج أعلاه يلاحظ ما يلي:

- المعامل β_0 : ويمثل الجزء الثابت من النموذج، يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.486 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_1 : ويخص المتغير المستقل مخاطر الائتمان، يلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 3.232 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل الفرض البديل ونقبل فرض العدم، أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_2 : ويخص المتغير المستقل مخاطر السيولة، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.413 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_3 : ويخص المتغير المستقل مخاطر رأس المال، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.365 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_3 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما سبق يتضح أن جميع المعلمات المقدرة لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%، وبالتالي في هذا النموذج يتم أخذ جميع المتغيرات دون حذف أي متغير.

كما يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن قيمة F المحسوبة تساوي 7.080 وهي أكبر من F الجدولية والتي تساوي 2.814، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول احصائياً.

أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فقد قدر بـ 0.283 والذي يدل على أن 28.3% من التغير في معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنك التجاري الأردني مفسر بالمتغيرات المستقلة NPL و LIQ و CR .

ج- اختبار جودة النموذج: وهنا يتم اختبار النموذج من الناحية القياسية ما إذا كان يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي أم لا.

من خلال نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة السابقة، يلاحظ أن قيمة إحصائية $Durbin-Watson$ المحسوبة لهذا النموذج تساوي 1.664، وبالاستعانة بالجدول الخاص بهذا الاختبار يتبين أن هذه القيمة تقع في منطقة عدم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

أما بالنسبة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي **Breusch-Godfrey**، بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (الملحق رقم 4)، يلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بـ F المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 0.4559 وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج

بعد تقدير النموذجين في البنك التجاري الأردني واختبار كل نموذج وفقاً للمعايير الاقتصادية وإحصائية وقياسية، وجب تحليل النتائج المتحصل عليها.

- **بالنسبة لمخاطر الائتمان NPL**: أظهرت تقديرات النموذجين وجود إشارة سلبية بين نسبة قياس هذا المتغير مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات ربحية البنك، حيث أن زيادة نسبة التسهيلات غير العاملة يدفع بالبنك إلى اقتطاع جزء من أرباحه كمخصصات لتغطية الخسائر على تلك التسهيلات إذا ما حدثت، مما يؤدي إلى النقص في صافي أرباح البنك.

- **بالنسبة لمخاطر السيولة LIQ**: أظهرت نتائج التقديرات في كل من النموذجين وجود إشارة موجبة بين هذا المتغير مقاساً بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات أي أن العلاقة طردية، ذلك أن ارتفاع نسبة الأصول السائلة التي في حوزة البنك تزيد من ثقة المودعين في البنك مما يدفعهم إلى إيداع أموالهم لديه، وإذا ما قام البنك باستثمارها فسيحقق أرباح أكثر، كما أنه مثلما تم الإشارة إليه في المبحث الثاني بأن زيادة نسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة بمعنى أن العلاقة عكسية بينهما، وبالتالي يتضح أن العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية البنك علاقة عكسية.

- **بالنسبة لمخاطر رأس المال CR**: أظهرت نتائج التقديرات عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات، كما أظهرت وجود علاقة ذات إشارة موجبة بين كل من المتغير المستقل **CR** والمتغير التابع **ROA** أي أن العلاقة طردية بين نسبة إجمالي حقوق المساهمين ونسبة العائد على الموجودات، ذلك بأن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات يزيد من درجة الأمان لدى البنك مما يساعد على جلب مودعين ومستثمرين جدد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك، كما أنه يمكن استنتاج العلاقة بين مخاطر رأس المال وربحية البنك، حيث بما أن زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ترفع من قدرة البنك على تحمل مخاطر رأس المال التي تتضمنها موجوداته، مما يعني وجود علاقة عكسية بينهما، وبالتالي العلاقة بين مخاطر رأس المال وربحية البنك هي علاقة عكسية.

المطلب الثاني: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك التجاري الأردني

بعد دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك التجاري الأردني وتقدير النماذج بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين بواسطة نموذج الانحدار المتعدد، سيتم في هذا المطلب سيتم دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني، وذلك من خلال تقدير نفس النموذجين المستخدمين في البنك التجاري الأردني.

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

بعد تطبيق اختبار ديكي فولر ADF لاستقرار السلاسل الزمنية على السلاسل الزمنية للمتغيرات، وعند مستوى معنوية 5%، تم التوصل إلى النتائج المبينة كآتي: (الملحق رقم 06)

الجدول رقم (2-16): اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني عند المستوى

القرار	عند المستوى		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
غير مستقرة	3.518090	3.245574	ROE
غير مستقرة	3.518090	2.827725	ROA
غير مستقرة	3.518090	2.577164	NPL
غير مستقرة	3.518090	2.111760	LIQ
غير مستقرة	3.518090	0.489716	CR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول رقم (2-16)، يتبين أن جميع المتغيرات سجلت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي سيتم إجراء الاختبار عند الفرق الأول، حيث كانت النتائج كآتي: (الملحق رقم 06)

الجدول رقم (2-17): اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني عند الفرق

الأول

القرار	عند الفرق الأول		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
مستقرة	3.518090	3.965178	ROE
مستقرة	3.518090	3.991644	ROA
مستقرة	3.510740	10.32231	NPL
مستقرة	3.510740	10.83193	LIQ
غير مستقرة	3.523623	2.691614	CR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

بعد إجراء الاختبار عند الفروق الأولى، وبمستوى معنوية 5% تبين أن المتغيرات ROE، ROA، LIQ، NPL، مستقرة عند الفرق الأول ذلك لأن القيم المطلقة لـ t المحسوبة الخاصة بكل متغير أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)I، غير أن المتغير CR بلغت قيمة t المحسوبة 2.691 وهي أقل من قيمة t الجدولية التي تساوي 3.523 عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أنه

سيتم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير CR عند الفرق الثاني، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي: (الملحق رقم 06)

الجدول رقم (2-18): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية CR للبنك الإسلامي الأردني عند الفرق الثاني

القرار	عند الفرق الثاني		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
مستقرة	3.526609	3.662488	CR

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

بعد اختبار استقرارية السلسلة CR عند الفرق الثاني تبين أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة بلغت 3.662 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 3.526، وبالتالي السلسلة CR مستقرة ومتكاملة من الدرجة (2) I عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: تقدير النماذج واختبارها

سيتم تقدير النموذجين الآتيين باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

1-النموذج الأول: يمثل هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ROE والمتغيرات المستقلة LIQ، NPL، CR، حيث كانت النتائج كالآتي: (الملحق رقم 07)

$$ROE = -0.0002 - 1.567NPL + 0.248LIQ + 0.742CR$$

(5.172) (3.038) (-2.181) (-0.380)

Adjusted-R² = 0.663 F-statistic = 30.567

n=46

حيث الأرقام بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة لكل معلمة

أ-اختبار النموذج اقتصاديا: أظهرت نتائج علاقة التقدير أن معلمة مخاطر الائتمان تأخذ إشارة سالبة، أي أنه إذا ارتفعت المخاطر الائتمانية انخفضت ربحية البنوك وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما أن العلاقة الطردية بين معدل العائد على حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول ونسبة مخاطر السيولة مقاسة بالأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لا تتنافى مع النظرية الاقتصادية، وأظهرت أيضا وجود علاقة طردية بين نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين، أي أن النموذج مقبول اقتصاديا ويتماشى مع النظرية الاقتصادية.

ب-اختبار النموذج احصائيا: يتمثل اختبار النموذج احصائيا في اختبار معنوية المعلمات المقدرة بغية التعرف على المتغيرات التي يتم الإبقاء عليها والتي يتم حذفها، بالإضافة إلى اختبار معنوية النموذج إذا كان مقبول احصائيا أم لا، ومن ثم معرفة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

بالنسبة للمعلمات المقدرة ومن خلال المعادلة السابقة يلاحظ ما يلي:

- المعامل β_0 : ويمثل الجزء الثابت من النموذج، يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 0.380 وهي أقل من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_0 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_1 : ويخص المتغير المستقل مخاطر الائتمان، يلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.181 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم، أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_2 : ويخص المتغير المستقل مخاطر السيولة، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 3.038 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_3 : ويخص المتغير المستقل مخاطر رأس المال، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 5.172 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_3 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما سبق يتبين أن كل المعلمات لها معنوية إحصائية حسب اختبار ستيودنت ما عدا β_0 والتي تمثل معلمة الحد الثابت ليست لها معنوية إحصائية، ولذلك سيتم حذف الحد الثابت من معادلة النموذج لتصبح النتائج كالتالي:

ROE= -1.532NPL + 0.244LIQ + 0.742CR		
(-2.172)	(3.045)	(5.225)
Adjusted-R ² = 0.670	F-statistic= 30.567	D-W= 1.920
n=47	P-Breusch-godfrey= 0.4624	

من خلال المعادلة أعلاه يلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 30.567 وهي أكبر من F الجدولية والتي تساوي 3.207، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول احصائياً.

أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فقد قدر بـ 0.670 والذي يدل على أن 67% من التغير في معدل العائد على حقوق المساهمين للبنك التجاري الأردني مفسر بالمتغيرات المستقلة NPL و LIQ و CR.

ج-اختبار جودة النموذج:

من خلال نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة السابقة، يلاحظ أن قيمة إحصائية Durbin-Watson المحسوبة لهذا النموذج تساوي 1.920، وبالإستعانة بالجدول الخاص بهذا الاختبار يتبين أن هذه القيمة تقع في منطقة عدم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

أما بالنسبة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey، بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي الموضح في الملحق رقم 3، يلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بـ F المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 0.4624 وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2- النموذج الثاني: ويخص هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ROA والمتغيرات المستقلة LIQ، NPL، CR، حيث كانت النتائج كالتالي: (الملحق رقم 08)

$$ROA = -0.000032 - 0.179NPL + 0.023LIQ + 0.070CR$$

$$(0.582) \quad (-2.828) \quad (3.219) \quad (5.535)$$

Adjusted-R² = 0.655 F-statistic = 29.568

n=46

حيث الأرقام بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة لكل معلمة.

أ- اختبار النموذج اقتصادياً: أظهرت النتائج الموضحة في المعادلة السابقة وجود علاقة سلبية بين مؤشر قياس مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين النسبتين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات والمتغير التابع معدل العائد على إجمالي الموجودات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وبالتالي النموذج مقبول اقتصادياً.

ب- اختبار النموذج إحصائياً: من خلال النموذج أعلاه يلاحظ ما يلي:

- المعامل β_0 : ويمثل الجزء الثابت من النموذج، يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 0.582 وهي أقل من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_0 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_1 : ويخص المتغير المستقل مخاطر الائتمان، يلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.828 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وعليه نقبل الفرض البديل ونقبل فرض العدم، أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_2 : ويخص المتغير المستقل مخاطر السيولة، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 3.219 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل β_3 : ويخص المتغير المستقل مخاطر رأس المال، يلاحظ أن قيمة t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي 5.535 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_3 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما سبق يتضح أن جميع المعلمات المقدرة لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%، ما عدا معلمة

الحد الثابت β_0 ليست لها معنوية إحصائية، وبالتالي يصبح النموذج كالتالي:

$$ROA = -0.174NPL + 0.022LIQ + 0.070CR$$

$$(-2.798) \quad (3.194) \quad (5.580)$$

$$\text{Adjusted-R}^2 = 0.661 \quad F\text{-statistic} = 29.568 \quad D\text{-W} = 1.841$$

$$n=46$$

$$P\text{-Breusch-godfrey} = 0.4146$$

كما يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن قيمة F المحسوبة تساوي 7.080 وهي أكبر من F الجدولية والتي تساوي 2.814، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول احصائياً.

أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فقد قدر بـ 0.661 والذي يدل على أن 66.1% من التغير في معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنك التجاري الأردني مفسر بالتغيرات المستقلة NPL و LIQ و CR. **ج- اختبار جودة النموذج:** وهنا يتم اختبار النموذج من الناحية القياسية ما إذا كان يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي أم لا.

من خلال نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة السابقة، يلاحظ أن قيمة إحصائية Durbin-Watson المحسوبة لهذا النموذج تساوي 1.841، وبالأستعانة بالجدول الخاص بهذا الاختبار يتبين أن هذه القيمة تقع في منطقة عدم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

أما بالنسبة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey، بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي، يلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بـ F المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 0.4146 وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج

بعد تقدير النموذجين في البنك الإسلامي الأردني واختبار كل نموذج وفقاً للمعايير الاقتصادية و احصائية وقياسية، وحب تحليل النتائج المتحصل عليها، ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها في البنك التجاري الأردني.

- بالنسبة لمخاطر الائتمان NPL: أظهرت تقديرات النموذجين في البنك الإسلامي الأردني وجود إشارة سلبية بين نسبة قياس هذا المتغير مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات ربحية البنك، حيث أن زيادة نسبة التسهيلات غير العاملة يدفع بالبنك إلى اقتطاع جزء من أرباحه كمخصصات لتغطية الخسائر على تلك التسهيلات إذا ما حدثت، مما يؤدي إلى النقص في صافي أرباح البنك، وجاءت هذه النتائج مطابقة للنتائج المحصل عليها في البنك التجاري الأردني.

- بالنسبة لمخاطر السيولة LIQ: أظهرت نتائج التقديرات في كل من النموذجين وجود إشارة موجبة بين هذا المتغير مقاساً بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات أي أن العلاقة طردية، ذلك أن ارتفاع نسبة الأصول السائلة التي في حوزة البنك تزيد من ثقة المودعين في البنك مما يدفعهم إلى إيداع أموالهم لديه، وإذا ما قام البنك باستثمارها فسيحقق أرباح أكثر، كما أنه مثلما تم

الإشارة إليه في المبحث الثاني بأن زيادة نسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة بمعنى أن العلاقة عكسية بينهما، وبالتالي يتضح أن العلاقة بين مخاطر السيولة وربحية البنك علاقة عكسية، وجاءت هذه النتائج موافقة للنتائج المتحصل عليها في البنك التجاري الأردني.

-بالنسبة لمخاطر رأس المال **CR**: أظهرت نتائج التقديرات وجود علاقة ذات إشارة موجبة بين كل من المتغير المستقل **CR** والمتغيرين التابعين، على عكس نتائج البنك التجاري الأردني التي أظهرت عدم وجود علاقة بين هذا المتغير ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وبالتالي العلاقة طردية بين مخاطر رأس المال ونسبة العائد إجمالي حقوق المساهمين ونسبة العائد على الموجودات، ذلك بأن ارتفاع النسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات يزيد من درجة الأمان لدى البنك مما يساعد على جلب مودعين ومستثمرين جدد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك بسبب زيادة الموارد المالية للبنك، كما أنه يمكن استنتاج العلاقة بين مخاطر رأس المال وربحية البنك، حيث بما أن زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ترفع من قدرة البنك على تحمل مخاطر رأس المال التي تتضمنها موجوداته، مما يعني وجود علاقة عكسية بينهما، وبالتالي العلاقة بين مخاطر رأس المال وربحية البنك هي علاقة عكسية.

خلاصة:

خصص هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي، حيث كان الهدف منه الوصول إلى دراسة أثر المخاطر المالية ممثلة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، على الأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، حيث تم التعريف بكل من البنكين ومقارنة مستوى المخاطر التي يتعرض لها كل منهما، ومن ثم مقارنة الأداء المالي لكليهما، حيث تبين أن البنك الإسلامي الأردني أكثر ربحية من البنك التجاري الأردني، وذلك نتيجة توظيف البنك الإسلامي لجزء كبير من ودائعه في منح الائتمان لعملائه مقارنة بالبنك التجاري الأردني، كما أن هذا الأخير يتعرض لمخاطر ائتمانية أكبر من البنك الإسلامي الأردني، في حين أن البنك التجاري الأردني يتمتع بتدني مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على طول فترة الدراسة وذلك راجع إلى ارتفاع الأصول السائلة لديه، وكذلك ارتفاع ملاءة أمواله الخاصة لمقابلة المخاطر التي تعترض موجوداته.

تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني، حيث تم التوصل إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنكين تأثير سلبي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، جعلت البنوك أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك من خلال تحسين أدائها بزيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، كما أن هذه الأخيرة أصبحت مفهوما لصيقا وملازما للعمليات المصرفية سواء التقليدية أو الإسلامية، لا سيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، الأمر الذي جعل البنوك تبحث عن آليات وأساليب للسيطرة على هذه المخاطر عند مستوى يضمن لها عوائد مقبولة.

وبناء على ذلك قد تم إسقاط الجانب النظري للمخاطر المالية والأداء المالي على الواقع التطبيقي بحيث تمت دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني وكذا البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2007-2018.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال إجراء الدراسة تم اختبار الفرضيات كالاتي:

- تتعرض البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر مالية تنقسم إلى: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة في البنوك التقليدية، ومخاطر السعر المرجعي في البنوك الإسلامية، مخاطر رأس المال، ومخاطر غير مالية يمكن حصرها في المخاطر التشغيلية، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الأولى.
- هناك العديد من الأساليب التي تمكن كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من إدارة المخاطر التي تعترض نشاطها، فعلى سبيل المثال تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال قبول الضمانات بأنواعها، وإدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل فجوات الاستحقاق... الخ، وبالتالي ترفض الفرضية الثانية.
- تتكون مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك من مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات التوظيف، ومؤشرات ملاءة رأس المال، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- إن زيادة التسهيلات الائتمانية الغير عاملة لدى البنوك يدفع بها إلى اقتطاع جزء من إيراداتها في شكل مخصصات لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك جراء تلك التسهيلات، الأمر الذي يخفض من صافي أرباح البنك، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، وبالتالي ترفض الفرضية الرابعة.
- إن زيادة الأصول السائلة التي بحوزة البنك تجعله أكثر مرونة في مواجهة السحوبات المفاجئة التي قد يتعرض لها، بالإضافة إلى أن حجم مخاطر السيولة ينخفض بزيادة الأصول السائلة التي بحوزة البنك، كما أن زيادة مرونة البنك في مقابلة السحوبات المفاجئة من طرف المودعين، تعمل على زيادة ثقة المودعين مما يساعد البنك في جذب أموال أكبر، ومن خلال توظيفه لتلك الأموال تزداد ربحيته، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك، وبالتالي ترفض الفرضية الخامسة.
- تعد نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي موجودات البنك بمثابة هامش أمان ثانوي للمودعين، بمعنى أن زيادة تلك النسبة تعمل على زيادة ثقة المودعين في البنك، كما أن زيادة تلك النسبة تجعل من البنك قادر على تغطية

الخسائر التي قد تعترض موجوداته، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية البنوك، حيث أن تخفيض البنك لتلك المخاطر من خلال الرفع في نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي الموجودات يزيد من ثقة المودعين ويعمل على جلب مودعين جدد مما يزيد من الموارد المالية التي بحوزة البنك الأمر الذي ينعكس بالضرورة على ربحية البنوك، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والأداء المالي للبنوك، وبالتالي ترفض الفرضية السادسة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- المخاطر هي احتمالية حدوث الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه.
- تتعرض البنوك التقليدية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر مالية يمكن حصرها في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر تقلبات الأسعار (سعر الفائدة، سعر الصرف، ... الخ) ومخاطر رأس المال، ومخاطر غير مالية التي تنتج عن عدم كفاية السياسات والإجراءات التي يتبناها البنك وتسمى أيضا بالمخاطر التشغيلية.
- تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تشترك في طبيعتها مع المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية، غير أن شدة هذه المخاطر تختلف في البنوك الإسلامية من صيغة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال نجد المخاطر الائتمانية مرتفعة في صيغة التمويل بالمشاركة، في حين نجد مخاطر هامش الربح هي الأكثر خطورة في صيغة المراجعة، وأقل المخاطر هي مخاطر السيولة في صيغة المضاربة.
- إدارة المخاطر هي مجموعة من الأساليب والأدوات لتقليل التكاليف والخسائر المصاحبة للخطر إذا ما حدث، أو هي منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة وتخفيض الأثر المالي لتلك الخسائر.
- تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل حيث تبدأ من عملية تحديد الخطر، ومن ثم قياس هذا الخطر من خلال ثلاثة أبعاد (الحجم، المدة، احتمالية حدوثه)، وبعد تحديد وقياس المخاطر تأتي المرحلة الثالثة وهي ضبط ذلك الخطر ويتم ذلك من خلال ثلاثة طرق، إما تجنب الخطر في حالة ما لم تكن لدى البنك الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر، أو قبول الخطر في حالة ما إذا كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة، أما الطريقة الأخيرة فتتمثل في إلغاء الخطر من خلال تحويله إلى طرف آخر يقبل تحمل الخطر على سبيل المثال شركات التأمين.
- تشترك البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في بعض من الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر، ولكن تختلف عنها في البعض الآخر فعلى سبيل المثال لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو بنوك أخرى لسد العجز في السيولة مثل البنوك التقليدية ذلك لأنها لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءاً.

- ساهمت المعايير التي جاءت بها لجنة بازل عبر مراحلها الثلاثة بشكل كبير في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، بل وأن العديد من البنوك المركزية في العديد من الدول قامت ببناء سياساتها بالاعتماد على المعايير التي جاءت بها لجنة بازل.
 - بالرغم من الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة يمكنها تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتعديل طرق حساب النسب لتمشياً وطبيعة البنوك الإسلامية.
 - عملية تقييم الأداء من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها، بالإضافة إلى رسم السياسات المناسبة للرفع والتحسين من مستوى الأداء وحماية البنك من خطر الإفلاس.
 - يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، حيث هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن تطبيقها على كليهما.
 - أهمية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك، أدت إلى ظهور العديد من النماذج للقيام بذلك، ومن بين هذه النماذج، نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يقيس أداء البنك من خلال الموازنة بين العائد والمخاطر التي يتحملها البنك، ويعد النموذج الأكثر استخداماً.
- أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- يتعرض البنك التجاري الأردني لمخاطر ائتمانية أكبر من البنك الإسلامي الأردني، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين الأول حالات عدم التأكد التي تسود الاقتصاد الأردني وتأثيرها على البنوك التقليدية، والسبب الثاني يرجع إلى دخول البنك الإسلامي في مشاريع استثمارية حقيقية الأمر الذي يجعله يتابع التمويل حتى بعد منحه، في حين يقدم البنك التجاري الأردني الأموال في شكل قروض دون متابعة الاستثمار لتلك الأموال.
 - يحتفظ البنك التجاري الأردني بأصول سائلة أكبر من البنك الإسلامي الأردني، ويرجع ذلك إلى حالات عدم التأكد السائدة في الأردن والتي دفعت بالبنك التجاري الأردني إلى تخفيض اعتماده على التسهيلات الائتمانية.
 - نسبة تغطية الأموال الخاصة للبنك التجاري الأردني لإجمالي موجوداته أكبر منها لدى البنك الإسلامي الأردني.
 - كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني يتوفران على إدارة مستقلة مهمتها إدارة المخاطر.
 - البنك الإسلامي الأردني يتمتع بمؤشرات ربحية أعلى من البنك التجاري الأردني، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة لدى البنك التجاري الأردني، مما يدفع بهذا الأخير إلى اقتطاع جزء كبير من إيراداته الأمر الذي يقلل من ربحية البنك، بالإضافة على انخفاض معدل توظيف الودائع في شكل تسهيلات لدى البنك التجاري الأردني مما انعكس على ربحية البنك بطريقة سلبية.
 - أثبت نموذج الانحدار المتعدد بين مؤشرات الأداء المالي ممثلة في (معدل العائد على حقوق المساهمين، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات)، ومؤشرات المخاطر المالية ممثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال) وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني.

- تعد الأساليب التي يتبعها البنك الإسلامي الأردني في إدارة المخاطر أنجع من الأساليب التي يتبعها البنك التجاري الأردني، حيث يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات الربحية لدى البنك الإسلامي الأردني، مقارنة بمعدلات البنك التجاري الأردني الذي شهد معدلات ربحية متدنية مقارنة بالمعدلات المتعارف عليها عالمياً.

الاقتراحات:

من خلال ما تم التوصل إليه يمكن اقتراح ما يلي:

- تبني استراتيجية مصرفية شاملة من طرف البنوك التقليدية والإسلامية، وذلك من خلال ابتكار منتجات وخدمات جديدة.

- الدراسة الجيدة للعميل قبل منح الائتمان ومراقبة كيفية استثمار العميل لتلك الأموال.

- الاحتفاظ بأصول سائلة بما يضمن قدرة البنوك على مواجهة السحوبات المفاجئة، مما يزيد من ثقة المودعين ويعمل على جلب مودعين أكثر، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية، وذلك لتفادي تجميد أموال البنك في أصول ذات ربحية أقل.

- وجوب توفر إدارة مستقلة مهمتها تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك وقياسها ومن ثم تحديد الإجراءات التي من شأنها تقليل الخسائر التي تصاحب حدوث الخطر.

- وجوب البحث أكثر في أساليب إدارة المخاطر وبالأخص الأساليب الوقائية ضد المخاطر التي تتبعها البنوك التقليدية، على سبيل المثال المشتقات المالية والتي هي في حد ذاتها تتضمن مخاطر.

- تطوير وتدعيم السوق المالي بما يسمح للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من توفير السيولة في الوقت المناسب، وتنويع البدائل الاستثمارية.

- تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل التي من أهدافها الرئيسية إدارة المخاطر المصرفية.

- بذل المزيد من الجهود في إدارة المخاطر المصرفية الأخرى المالية منها والتشغيلية، مما يساعد البنوك على الارتقاء بأدائها ونتائج أعمالها.

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات المصرفية وعدم الاعتماد الكلي على الاقتراض والودائع، بالإضافة إلى دراسة تكلفة الأعمال والخدمات المقدمة من طرف البنوك والمفاضلة بينها من منطلق أقل تكلفة وأعلى عائد.

- إرساء فكر إدارة المخاطر لدى كافة موظفي البنك من خلال التكوين المستمر لهم، بالإضافة إلى تأهيلهم في مجال التحكم واستغلال التكنولوجيات الحديثة.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة موضوع المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، فإنه توجد العديد من الأسئلة التي تعتبر انطلاقة لدراسات وأبحاث مستقبلية، نذكر منها:

- أثر تقلبات معدل العائد على ربحية البنوك الإسلامية.

- أثر إدارة المخاطر على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التقليدية والإسلامية.

- دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لبنوك إسلامية تعمل في بيئة إسلامية تامة.
- دراسة أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية.
- القيام بهذه الدراسة على عينة أخرى من البنوك وباستخدام نسب أخرى.

قائمة المراجع

I- المراجع بالعربية:

أولاً: الكتب

- 1- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
- 2- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
- 3- أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 4- أيمن محمد الفيتوري الأجنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 5- برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 6- برايان كويل، الحماية من مخاطر معدلات الفائدة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 7- بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 8- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2013.
- 9- حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
- 10- حسين صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 11- حسين صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 12- حسين صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 13- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 14- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 15- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 16- خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 17- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- 18- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

- 19- رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 20- راوية حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 21- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
- 22- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، مصر، 2005.
- 23- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 24- شوقي بوقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 25- صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 26- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003.
- 27- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 28- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 29- طارق محمد أبو تايه، التحولات في رأس المال وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 30- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 31- عبد الحميد رضوان، سمير حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
- 32- عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 33- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 34- عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 35- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، دار الوفاء، مصر، 2016.
- 36- عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
- 37- عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، الأردن، 2014.
- 38- عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، دار الصايل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 39- عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

- 40- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 41- علي عبد المنعم السيد، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 42- فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- 43- مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 44- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 45- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 46- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.
- 47- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- 48- نصر محمود مزناد فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2009.
- 49- نوري موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- 50- وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018.

2- الأطروحات والمذكرات:

- 1- ابراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- 2- حاكمي نجيب الله، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، وهران، 2013-2014.
- 3- حميد قطوش، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 4- حورية قبائلي، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر: دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر3، 2013-2014.
- 5- رقية بوحيضر، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تمويل ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

- 6- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- 7- مريم زايد، إتفاقيه بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- 8- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص182.
- 9- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009.

ثالثا: المجالات

- 1- مجلة رؤى اقتصادية، العدد 08، جامعة الشيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2015.
- 2- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018.
- 3- مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 4- مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 19، الجزائر، 2018.
- 5- مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006.
- 6- مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، جامعة خميس مليانة، جانفي 2017.
- 7- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، الجزائر، 2014.
- 8- مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 03، جامعة الأغواط، جوان 2018.
- 9- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2015.
- 10- مجلة إضاءات، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2012.
- 11- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، الأردن، مارس 2012.
- 12- مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016.
- 13- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2017.
- 14- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة الوادي، 2018.
- 15- مجلة جديد الاقتصاد، العدد 09، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2014، ص61.
- 16- مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، جامعة سيدي بلعباس، 2016.
- 17- مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 02، السعودية، 2010.
- 18- مجلة الإحياء، العدد 14، الجزائر، ديسمبر 2010.
- 19- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات

- 1- أسيا جنوحات، ياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014.
- 2- حسن ماهر الشيخ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 31 ديسمبر 2005.
- 3- عبد العزيز طيبة، محمد مرابي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.
- 4- عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي، ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العلمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.
- 5- عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية والاجتماعية، الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010.
- 5- عبد الله إبراهيم نزال، رائد جميل جبر، إدارة مخاطر المصارف الإسلامية الائتمانية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمة الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، نوفمبر 2009.
- 6- محمد علي القرني، السيولة أنواعها وكيفية تحقيقها في المصارف الإسلامية، بحث مقدم في مؤتمر الدوحة الثاني للمال الإسلامي تحت عنوان "الصيرفة الإسلامية بين الواقع والمأمول"، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 10 أكتوبر 2011.

خامساً: مواقع الانترنت

- الموقع الرسمي للبنك التجاري الأردني: <https://www.jcбанк.com.jo/>
- الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني: <https://www.jordanislamicbank.com/>
- الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني: <http://www.cbj.gov.jo/>
- الموقع الرسمي لبورصة عمان: <https://www.ase.com.jo/>
- الموقع الرسمي لمركز الإيداع الأردني: <https://www.sdc.com.jo/>

II- المراجع باللغات الأجنبية:

أولاً: الكتب

- 1- AmaudThusrun, **Evaluation des entreprises: Technique de gestion**, Edition Economica, France, 2005.
- 2- Larbi dohni, Carol Hainaut, **Les taux de change : déterminants, opportunités, est risques**, Editions de Boeck université, Belgique, 2004.
- 3- Sylvie de Coussergues, **Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie**, édition DUNOD, France, 2007.

ثانياً: المجلات

Suliman Alturki, **on the construction of quarterly time series for the golf cooperation council economics**, King Saudi university, Vol 07, Saudi arabia.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- 1- Abdul Awwal sarker, CAMELS rating system in the context of islamic banking, P10. Du site : www.ibtra.compdf, consulte le : 27/05/2019
- 2- Brayn J. Balin, **Basel I, Basel II, And Emerging Markets: A Nontechnical Analysis**, The Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, USA, 2008. Du site: <https://papers.ssrn.com/>
- 3- Juliusz Jablecki, **The Impact Of Basel I Capital Requirements On Bank Behavior And The Efficacy Of Monetary Policy**", International Journal Of Economic Sciences And Applied Research, Greece, 2009, p18. Du site: <https://papers.ssrn.com/>
- 4- Laurent Balthazar, **From Basel 1 to Basel 3**, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2006. Du site: <https://papers.ssrn.com/>

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات الإحصائية الربع سنوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني

CR	LIQ	NPL	ROA	ROE	المتغير
0,147886	0,5704783	0,0647355	0,0226125	0,1529049	2007
0,02921	0,1132051	0,0132588	0,0047191	0,0316742	2007Q1
0,0360142	0,1392415	0,0160475	0,005658	0,0381179	2007Q2
0,0381904	0,1474265	0,0168117	0,0058899	0,0397803	2007Q3
0,0270338	0,1050201	0,0124946	0,0044872	0,0300117	2007Q4
0,1395006	0,5246811	0,0489831	0,0148661	0,1065664	2008
0,0351428	0,1308732	0,0112896	0,0043764	0,0309531	2008Q1
0,0348262	0,1298505	0,0112807	0,0039183	0,0280664	2008Q2
0,0393857	0,148053	0,01378	0,0044087	0,0314052	2008Q3
0,0305833	0,1126707	0,0087903	0,003886	0,0276142	2008Q4
0,1443867	0,5963481	0,0954749	0,0088255	0,0611244	2009
0,0366441	0,1463151	0,0188219	0,0026575	0,018341	2009Q1
0,0365461	0,1492152	0,0220077	0,0023258	0,0159792	2009Q2
0,0406497	0,1662451	0,0252602	0,0026472	0,0183661	2009Q3
0,0325405	0,1292852	0,0155695	0,0023361	0,0159541	2009Q4
0,1235515	0,5669806	0,1595079	0,0057375	0,046438	2010
0,0323633	0,1450687	0,0363203	0,0018925	0,0147926	2010Q1
0,0312513	0,1430019	0,0393452	0,0016315	0,0131483	2010Q2
0,0352972	0,1604647	0,0433445	0,0017433	0,0138768	2010Q3
0,0283175	0,1276059	0,0323211	0,0017807	0,0140641	2010Q4
0,1149639	0,5230636	0,1608894	0,001659-	0,014426-	2011
0,0289142	0,133847	0,0406201	-0,00017	-0,001621	2011Q1
0,0286305	0,1315147	0,0404949	-0,000453	-0,003936	2011Q2
0,0324696	0,1482485	0,0453042	-0,000325	-0,0029	2011Q3
0,0250751	0,1171131	0,0358108	-0,000298	-0,002656	2011Q4
0,1225473	0,5057024	0,1487829	0,0024432	0,0199366	2012
0,0307866	0,1262312	0,0392845	0,0003634	0,0027872	2012Q1
0,0309156	0,1258764	0,0381439	0,000565	0,0045262	2012Q2
0,0343955	0,1423815	0,0424056	0,0005864	0,0047388	2012Q3
0,0273067	0,109726	0,0350228	0,000342	0,0025747	2012Q4

0,1081069	0,5349614	0,1122989	0,0030325	0,0280512	2013
0,0278997	0,1306022	0,0323254	0,0005098	0,0045084	2013Q1
0,0271891	0,1325919	0,0297088	0,0006242	0,0057163	2013Q2
0,0307541	0,1494397	0,032882	0,0007959	0,007287	2013Q3
0,0243346	0,1137544	0,0291522	0,0003382	0,0029376	2013Q4
0,1059826	0,5742878	0,0546266	0,0085582	0,0807513	2014
0,027129	0,139555	0,0158593	0,0017578	0,0159974	2014Q1
0,0268217	0,1421486	0,0135367	0,0020489	0,0189942	2014Q2
0,0299552	0,1601973	0,0165206	0,0022614	0,0212132	2014Q3
0,0239955	0,1215063	0,0128754	0,0015452	0,0137784	2014Q4
0,0927567	0,622006	0,0789756	0,0105924	0,1141956	2015
0,0230335	0,1577343	0,0190668	0,0026628	0,028684	2015Q1
0,0227662	0,1580276	0,0199459	0,0027076	0,0294637	2015Q2
0,0262173	0,1747576	0,0217688	0,0029561	0,0317211	2015Q3
0,0195824	0,1410043	0,0172439	0,0024143	0,0264266	2015Q4
0,1152412	0,4981453	0,0622281	0,0073701	0,0639538	2016
0,0278563	0,1320203	0,0163522	0,0021998	0,0202466	2016Q1
0,0288	0,1259266	0,0156153	0,001976	0,017284	2016Q2
0,0319347	0,1431182	0,0178663	0,002184	0,0194607	2016Q3
0,0247216	0,1148287	0,0141012	0,0019918	0,0180699	2016Q4
0,1081855	0,4800173	0,06532	0,002741	0,0253364	2017
0,0277903	0,1215556	0,0148205	0,0009004	0,0079701	2017Q1
0,0273156	0,1204807	0,0155037	0,0006986	0,0063502	2017Q2
0,0306583	0,1355167	0,0180282	0,0008715	0,0079332	2017Q3
0,0244477	0,1065196	0,012296	0,0007274	0,0063871	2017Q4
0,09903	0,4657036	0,099601	0,0037156	0,0375203	2018
0,0291304	0,1354179	0,0269195	0,0010209	0,0101807	2018Q1
0,0271462	0,127435	0,0269635	0,0010083	0,010163	2018Q2
0,0288339	0,1349233	0,0279825	0,001051	0,0105583	2018Q3
0,0274427	0,1279296	0,0259005	0,0009781	0,0097854	2018Q4

الملحق رقم (2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبنك التجاري الأردني

السلسلة الزمنية ROE للبنك التجاري الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.816795	0.6807
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

السلسلة الزمنية ROA للبنك التجاري الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.704175	0.7337
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

السلسلة الزمنية NPL للبنك التجاري الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.402231	0.3733
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية LIQ للبنك التجاري الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.036309	0.0394
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

السلسلة الزمنية CR للبنك التجاري الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.951294	0.6105
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة ROE للبنك التجاري الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.045875	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

السلسلة ROA للبنك التجاري الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.029608	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

السلسلة NPL للبنك التجاري الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.045936	0.0403
Test critical values:		
1% level	-2.619851	
5% level	-1.948686	
10% level	-1.612036	

السلسلة CR للبنك التجاري الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.248135	0.0239
Test critical values:		
1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

الملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج الأول ROE في البنك التجاري الأردني

Dependent Variable: D(ROE)
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/19 Time: 07:07
 Sample (adjusted): 2007Q2 2018Q4
 Included observations: 47 after adjustments
 $D(ROE) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*LIQ + C(4)*D(CR)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.019610	0.007584	-2.585700	0.0132
D(NPL)	-0.307474	0.139606	-2.202449	0.0330
LIQ	0.142110	0.055837	2.545070	0.0146
D(CR)	0.259735	0.190918	1.360455	0.1808

R-squared	0.249554	Mean dependent var	-0.000466
Adjusted R-squared	0.197197	S.D. dependent var	0.005239
S.E. of regression	0.004694	Akaike info criterion	-7.803880
Sum squared resid	0.000947	Schwarz criterion	-7.646421
Log likelihood	187.3912	Hannan-Quinn criter.	-7.744627
F-statistic	4.766416	Durbin-Watson stat	1.775341
Prob(F-statistic)	0.005898		

Dependent Variable: D(ROE)
 Method: Least Squares
 Date: 06/09/19 Time: 16:49
 Sample (adjusted): 2007Q2 2018Q4
 Included observations: 47 after adjustments
 $D(ROE) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*LIQ$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.024235	0.006845	-3.540508	0.0010
D(NPL)	-0.236878	0.130850	-1.810297	0.0771
LIQ	0.176060	0.050432	3.491063	0.0011

R-squared	0.217253	Mean dependent var	-0.000466
Adjusted R-squared	0.181673	S.D. dependent var	0.005239
S.E. of regression	0.004739	Akaike info criterion	-7.804291
Sum squared resid	0.000988	Schwarz criterion	-7.686197
Log likelihood	186.4008	Hannan-Quinn criter.	-7.759851
F-statistic	6.106130	Durbin-Watson stat	1.725059
Prob(F-statistic)	0.004567		

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الأول (المعدل) للبنك التجاري الأردني

$D(ROE) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*LIQ$
 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.566222	Prob. F(1,43)	0.4559
Obs*R-squared	0.610850	Prob. Chi-Square(1)	0.4345

Dependent Variable: D(ROA)
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/19 Time: 08:23
 Sample (adjusted): 2007Q2 2018Q4
 Included observations: 47 after adjustments
 $D(ROA) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*LIQ + C(4)*D(CR)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002003	0.000806	-2.486331	0.0169
D(NPL)	-0.047940	0.014832	-3.232152	0.0024
LIQ	0.014320	0.005932	2.413934	0.0201
D(CR)	0.047976	0.020284	2.365200	0.0226
R-squared	0.330655	Mean dependent var		-7.96E-05
Adjusted R-squared	0.283956	S.D. dependent var		0.000589
S.E. of regression	0.000499	Akaike info criterion		-12.28791
Sum squared resid	1.07E-05	Schwarz criterion		-12.13045
Log likelihood	292.7658	Hannan-Quinn criter.		-12.22865
F-statistic	7.080621	Durbin-Watson stat		1.664756
Prob(F-statistic)	0.000570			

اختبار Breusch-Godfrey لمعادلة النموذج الثاني للبنك التجاري الأردني

$D(ROA) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*LIQ + C(4)*D(CR)$
 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.508988	Prob. F(2,41)	0.6049
Obs*R-squared	1.138676	Prob. Chi-Square(2)	0.5659

الملحق رقم 05: البيانات الإحصائية الربع سنوية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني

CR	LIQ	NPL	ROA	ROE	المتغير
0,0835197	0,569236105	0,042644288	0,014384465	0,172228335	2007
0,0161715	0,1129411	0,0086699	0,0026284	0,0318356	2007Q1
0,0201448	0,1389278	0,0105328	0,0033756	0,0406361	2007Q2
0,0215035	0,147102	0,0110618	0,0036722	0,0440413	2007Q3
0,0148128	0,1047669	0,0081409	0,0023318	0,0284305	2007Q4
0,0870979	0,523986649	0,033911128	0,019011661	0,218279256	2008
0,0218171	0,1331268	0,0088314	0,0047437	0,0544189	2008Q1
0,0218892	0,1311431	0,0084716	0,0048628	0,0556278	2008Q2
0,0244558	0,148335	0,0097154	0,0052864	0,0607749	2008Q3
0,0192506	0,1159348	0,0075876	0,00432	0,0492717	2008Q4
0,0810011	0,532811495	0,037084489	0,012775145	0,157715613	2009
0,0208437	0,1321985	0,0085324	0,0035975	0,0430324	2009Q1
0,0204534	0,1328219	0,0089081	0,0032799	0,0400752	2009Q2
0,022972	0,149516	0,0102412	0,0037508	0,0458248	2009Q3
0,018325	0,1155044	0,0071993	0,0031266	0,0372828	2009Q4
0,0743539	0,54615238	0,051539441	0,01117405	0,150282048	2010
0,0190684	0,1354045	0,0115667	0,0029359	0,0384998	2010Q1
0,0187099	0,1361924	0,0124564	0,0028388	0,0379413	2010Q2
0,0210871	0,1531853	0,0140494	0,0031905	0,0425375	2010Q3
0,0166913	0,1184116	0,0099737	0,0025841	0,0339036	2010Q4
0,0713784	0,55648021	0,065030225	0,009772695	0,136913938	2011
0,0178402	0,1482147	0,0164582	0,0024301	0,0340769	2011Q1
0,0177678	0,1448204	0,016714	0,0024004	0,0338044	2011Q2
0,0201079	0,1581675	0,018158	0,002763	0,0386369	2011Q3
0,0155001	0,1348676	0,0150141	0,0020676	0,0292444	2011Q4
0,0756536	0,309431514	0,041026476	0,012066334	0,159492991	2012
0,0185939	0,0895817	0,0114665	0,0028255	0,0379705	2012Q1
0,0188288	0,078513	0,0103821	0,0029594	0,0392975	2012Q2
0,0211566	0,0925358	0,0120778	0,0033263	0,0441879	2012Q3
0,016266	0,0755589	0,0097709	0,0024586	0,0330802	2012Q4
0,0778451	0,342417937	0,043663422	0,013745056	0,176569312	2013

0,019281	0,0826713	0,0108327	0,0033855	0,0438595	2013Q1
0,019408	0,0846717	0,0109319	0,0034477	0,0443989	2013Q2
0,0218267	0,0952909	0,0122286	0,003834	0,0493816	2013Q3
0,0168623	0,0720521	0,0095359	0,0029992	0,0388768	2013Q4
0,0793905	0,371286996	0,042100779	0,012695551	0,159912729	2014
0,0196648	0,0938022	0,0107419	0,0032263	0,0410196	2014Q1
0,0197767	0,0941284	0,0106159	0,0031791	0,0401861	2014Q2
0,0222688	0,104241	0,0119015	0,0035935	0,0453832	2014Q3
0,0171727	0,0836896	0,0094563	0,0028118	0,0358225	2014Q4
0,0819045	0,305824151	0,03874573	0,012824576	0,156579548	2015
0,0202723	0,0783266	0,0099375	0,0031853	0,0392866	2015Q1
0,0204169	0,0759431	0,009753	0,0031969	0,0391466	2015Q2
0,0229595	0,0871884	0,0109873	0,0036005	0,0441001	2015Q3
0,0177297	0,0670813	0,0087032	0,0027817	0,0343331	2015Q4
0,0836	0,349565553	0,037018878	0,013176928	0,157618792	2016
0,020595	0,0842836	0,009221	0,0032876	0,0398652	2016Q1
0,0207597	0,0866222	0,0091915	0,003299	0,0397062	2016Q2
0,0234263	0,0971316	0,0104246	0,0036996	0,0444013	2016Q3
0,0179284	0,0737743	0,007988	0,002887	0,0351702	2016Q4
0,0890296	0,367854312	0,040296049	0,012854693	0,144386741	2017
0,0217445	0,0919079	0,0098235	0,0032658	0,0375155	2017Q1
0,0220858	0,0923863	0,0100058	0,0032369	0,0366159	2017Q2
0,024865	0,1032011	0,0112403	0,0036292	0,0410498	2017Q3
0,0189653	0,0810931	0,0085889	0,0028735	0,0330815	2017Q4
0,0945512	0,343691798	0,042118617	0,011971211	0,126610866	2018
0,0270327	0,100683	0,0120768	0,0035092	0,0375755	2018Q1
0,0258072	0,0941538	0,011501	0,0032798	0,0347541	2018Q2
0,0271961	0,0998923	0,0121296	0,0034804	0,0370065	2018Q3
0,0256439	0,0949445	0,0114482	0,0033087	0,0353231	2018Q4

الملحق رقم 06: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للبنك الإسلامي الأردني

السلسلة الزمنية ROE للبنك الإسلامي الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.245574	0.0893
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية ROA للبنك الإسلامي الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.827725	0.1957
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية NPL للبنك الإسلامي الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.577164	0.2921
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية LIQ للبنك الإسلامي الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.111760	0.5248
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية CR للبنك الإسلامي الأردني (عند المستوى)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.489716	0.9989
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية ROE للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.965178	0.0175
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية ROA للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.991644	0.0164
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

السلسلة الزمنية NPL للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.32231	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

السلسلة الزمنية LIQ للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.83193	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

السلسلة الزمنية CR للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الأول)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.691614	0.2452
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

السلسلة الزمنية CR للبنك الإسلامي الأردني (عند الفرق الثاني)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.662488	0.0369
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

الملحق رقم 07: نتائج تقدير النموذج الأول ROE في البنك الإسلامي الأردني

Dependent Variable: D(ROE)
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/19 Time: 06:43
 Sample (adjusted): 2007Q3 2018Q4
 Included observations: 46 after adjustments
 $D(ROE) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*D(LIQ) + C(4)*D(D(CR))$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000242	0.000637	0.380547	0.7055
D(NPL)	-1.567067	0.718197	-2.181947	0.0348
D(LIQ)	0.248525	0.081792	3.038506	0.0041
D(D(CR))	0.742238	0.143505	5.172212	0.0000
R-squared	0.685872	Mean dependent var		-0.000115
Adjusted R-squared	0.663435	S.D. dependent var		0.007377
S.E. of regression	0.004280	Akaike info criterion		-7.986830
Sum squared resid	0.000769	Schwarz criterion		-7.827818
Log likelihood	187.6971	Hannan-Quinn criter.		-7.927263
F-statistic	30.56787	Durbin-Watson stat		1.927159
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: D(ROE)
 Method: Least Squares
 Date: 06/10/19 Time: 18:17
 Sample (adjusted): 2007Q3 2018Q4
 Included observations: 46 after adjustments
 $D(ROE) = C(1)*D(NPL) + C(2)*D(LIQ) + C(3)*D(D(CR))$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NPL)	-1.532365	0.705264	-2.172752	0.0354
D(LIQ)	0.244367	0.080249	3.045123	0.0040
D(D(CR))	0.742441	0.142070	5.225894	0.0000
R-squared	0.684789	Mean dependent var		-0.000115
Adjusted R-squared	0.670128	S.D. dependent var		0.007377
S.E. of regression	0.004237	Akaike info criterion		-8.026866
Sum squared resid	0.000772	Schwarz criterion		-7.907607
Log likelihood	187.6179	Hannan-Quinn criter.		-7.982191
Durbin-Watson stat	1.920872			

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الأول (المعدل) للبنك الإسلامي الأردني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.786059	Prob. F(2,41)	0.4624
Obs*R-squared	1.698705	Prob. Chi-Square(2)	0.4277

الملحق رقم 08: نتائج اختبار النموذج الثاني ROA في البنك الإسلامي الأردني

Dependent Variable: D(ROA)
 Method: Least Squares
 Date: 06/07/19 Time: 08:35
 Sample (adjusted): 2007Q3 2018Q4
 Included observations: 46 after adjustments
 $D(ROA) = C(1) + C(2)*D(NPL) + C(3)*D(LIQ) + C(4)*D(D(CR))$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.28E-05	5.63E-05	0.582535	0.5633
D(NPL)	-0.179570	0.063492	-2.828218	0.0071
D(LIQ)	0.023280	0.007231	3.219544	0.0025
D(D(CR))	0.070228	0.012687	5.535600	0.0000
R-squared	0.678668	Mean dependent var		-1.45E-06
Adjusted R-squared	0.655716	S.D. dependent var		0.000645
S.E. of regression	0.000378	Akaike info criterion		-12.83848
Sum squared resid	6.01E-06	Schwarz criterion		-12.67947
Log likelihood	299.2852	Hannan-Quinn criter.		-12.77892
F-statistic	29.56863	Durbin-Watson stat		1.856003
Prob(F-statistic)	0.000000			

النموذج الثاني بعد التعديل

Dependent Variable: D(ROA)
 Method: Least Squares
 Date: 06/10/19 Time: 18:45
 Sample (adjusted): 2007Q3 2018Q4
 Included observations: 46 after adjustments
 $D(ROA) = C(1)*D(NPL) + C(2)*D(LIQ) + C(3)*D(D(CR))$

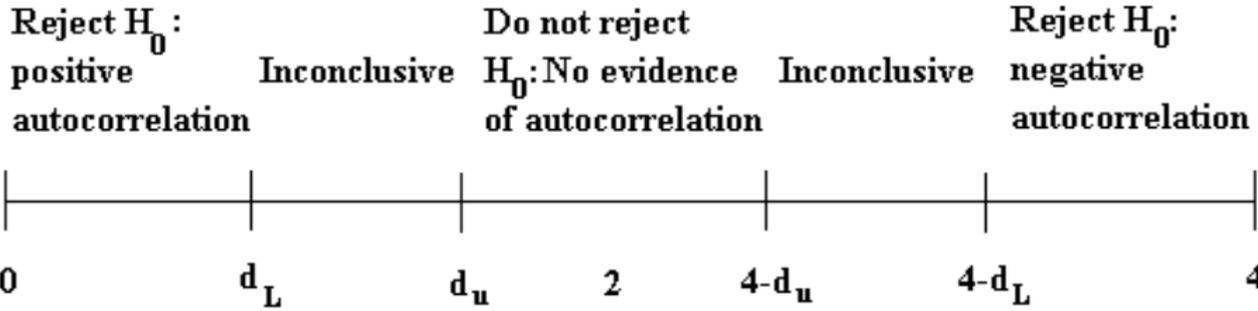
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NPL)	-0.174873	0.062493	-2.798306	0.0077
D(LIQ)	0.022717	0.007111	3.194775	0.0026
D(D(CR))	0.070255	0.012589	5.580848	0.0000
R-squared	0.676072	Mean dependent var		-1.45E-06
Adjusted R-squared	0.661005	S.D. dependent var		0.000645
S.E. of regression	0.000375	Akaike info criterion		-12.87392
Sum squared resid	6.06E-06	Schwarz criterion		-12.75466
Log likelihood	299.1001	Hannan-Quinn criter.		-12.82924
Durbin-Watson stat	1.841023			

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الثاني (المعدل) للبنك الإسلامي الأردني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.899534	Prob. F(2,41)	0.4146
Obs*R-squared	1.933620	Prob. Chi-Square(2)	0.3803

الملاحق رقم 09: طريقة وجدول اختبار DURBIN-WATSON



Durbin-Watson Statistic: 1 Per Cent Significance Points: of dL and dU

n	k'=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9		k'=10	
	dL	dU																		
6	0.390	1.142	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
7	0.435	1.036	0.294	1.676	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
8	0.497	1.003	0.345	1.489	0.229	2.102	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
9	0.554	0.998	0.408	1.389	0.279	1.875	0.183	2.433	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
10	0.604	1.001	0.466	1.333	0.340	1.733	0.230	2.193	0.150	2.690	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
11	0.653	1.010	0.519	1.297	0.396	1.640	0.286	2.030	0.193	2.453	0.124	2.892	---	---	---	---	---	---	---	---
12	0.697	1.023	0.569	1.274	0.449	1.575	0.339	1.913	0.244	2.280	0.164	2.665	0.105	3.053	---	---	---	---	---	---
13	0.738	1.038	0.616	1.261	0.499	1.526	0.391	1.826	0.294	2.150	0.211	2.490	0.140	2.838	0.090	3.182	---	---	---	---
14	0.776	1.054	0.660	1.254	0.547	1.490	0.441	1.757	0.343	2.049	0.257	2.354	0.183	2.667	0.122	2.981	0.078	3.287	---	---
15	0.811	1.070	0.700	1.252	0.591	1.465	0.487	1.705	0.390	1.967	0.303	2.244	0.226	2.530	0.161	2.817	0.107	3.101	0.068	3.374
16	0.844	1.086	0.738	1.253	0.633	1.447	0.532	1.664	0.437	1.901	0.349	2.153	0.269	2.416	0.200	2.681	0.142	2.944	0.094	3.201
17	0.873	1.102	0.773	1.255	0.672	1.432	0.574	1.631	0.481	1.847	0.393	2.078	0.313	2.319	0.241	2.566	0.179	2.811	0.127	3.053
18	0.902	1.118	0.805	1.259	0.708	1.422	0.614	1.604	0.522	1.803	0.435	2.015	0.355	2.238	0.282	2.467	0.216	2.697	0.160	2.925
19	0.928	1.133	0.835	1.264	0.742	1.416	0.650	1.583	0.561	1.767	0.476	1.963	0.396	2.169	0.322	2.381	0.255	2.597	0.196	2.813
20	0.952	1.147	0.862	1.270	0.774	1.410	0.684	1.567	0.598	1.736	0.515	1.918	0.436	2.110	0.362	2.308	0.294	2.510	0.232	2.174
21	0.975	1.161	0.889	1.276	0.803	1.408	0.718	1.554	0.634	1.712	0.552	1.881	0.474	2.059	0.400	2.244	0.331	2.434	0.268	2.625
22	0.997	1.174	0.915	1.284	0.832	1.407	0.748	1.543	0.666	1.691	0.587	1.849	0.510	2.015	0.437	2.188	0.368	2.367	0.304	2.548
23	1.017	1.186	0.938	1.290	0.858	1.407	0.777	1.535	0.699	1.674	0.620	1.821	0.545	1.977	0.473	2.140	0.404	2.308	0.340	2.479
24	1.037	1.199	0.959	1.298	0.881	1.407	0.805	1.527	0.728	1.659	0.652	1.797	0.578	1.944	0.507	2.097	0.439	2.255	0.375	2.417
25	1.055	1.210	0.981	1.305	0.906	1.408	0.832	1.521	0.756	1.645	0.682	1.776	0.610	1.915	0.540	2.059	0.473	2.209	0.409	2.362
26	1.072	1.222	1.000	1.311	0.928	1.410	0.855	1.517	0.782	1.635	0.711	1.759	0.640	1.889	0.572	2.026	0.505	2.168	0.441	2.313
27	1.088	1.232	1.019	1.318	0.948	1.413	0.878	1.514	0.808	1.625	0.738	1.743	0.669	1.867	0.602	1.997	0.536	2.131	0.473	2.269
28	1.104	1.244	1.036	1.325	0.969	1.414	0.901	1.512	0.832	1.618	0.764	1.729	0.696	1.847	0.630	1.970	0.566	2.098	0.504	2.229
29	1.119	1.254	1.053	1.332	0.988	1.418	0.921	1.511	0.855	1.611	0.788	1.718	0.723	1.830	0.658	1.947	0.595	2.068	0.533	2.193
30	1.134	1.264	1.070	1.339	1.006	1.421	0.941	1.510	0.877	1.606	0.812	1.707	0.748	1.814	0.684	1.925	0.622	2.041	0.562	2.160
31	1.147	1.274	1.085	1.345	1.022	1.425	0.960	1.509	0.897	1.601	0.834	1.698	0.772	1.800	0.710	1.906	0.649	2.017	0.589	2.131
32	1.160	1.283	1.100	1.351	1.039	1.428	0.978	1.509	0.917	1.597	0.856	1.690	0.794	1.788	0.734	1.889	0.674	1.995	0.615	2.104
33	1.171	1.291	1.114	1.358	1.055	1.432	0.995	1.510	0.935	1.594	0.876	1.683	0.816	1.776	0.757	1.874	0.698	1.975	0.641	2.080
34	1.184	1.298	1.128	1.364	1.070	1.436	1.012	1.511	0.954	1.591	0.896	1.677	0.837	1.766	0.779	1.860	0.722	1.957	0.665	2.057
35	1.195	1.307	1.141	1.370	1.085	1.439	1.028	1.512	0.971	1.589	0.914	1.671	0.857	1.757	0.800	1.847	0.744	1.940	0.689	2.037
36	1.205	1.315	1.153	1.376	1.098	1.442	1.043	1.513	0.987	1.587	0.932	1.666	0.877	1.749	0.821	1.836	0.766	1.925	0.711	2.018
37	1.217	1.322	1.164	1.383	1.112	1.446	1.058	1.514	1.004	1.585	0.950	1.662	0.895	1.742	0.841	1.825	0.787	1.911	0.733	2.001
38	1.227	1.330	1.176	1.388	1.124	1.449	1.072	1.515	1.019	1.584	0.966	1.658	0.913	1.735	0.860	1.816	0.807	1.899	0.754	1.985
39	1.237	1.337	1.187	1.392	1.137	1.452	1.085	1.517	1.033	1.583	0.982	1.655	0.930	1.729	0.878	1.807	0.826	1.887	0.774	1.970
40	1.246	1.344	1.197	1.398	1.149	1.456	1.098	1.518	1.047	1.583	0.997	1.652	0.946	1.724	0.895	1.799	0.844	1.876	0.749	1.956
45	1.288	1.376	1.245	1.424	1.201	1.474	1.156	1.528	1.111	1.583	1.065	1.643	1.019	1.704	0.974	1.768	0.927	1.834	0.881	1.902
50	1.324	1.403	1.285	1.445	1.245	1.491	1.206	1.537	1.164	1.587	1.123	1.639	1.081	1.692	1.039	1.748	0.997	1.805	0.955	1.864
55	1.356	1.428	1.320	1.466	1.284	1.505	1.246	1.548	1.209	1.592	1.172	1.638	1.134	1.685	1.095	1.734	1.057	1.785	1.018	1.837
60	1.382	1.449	1.351	1.484	1.317	1.520	1.283	1.559	1.248	1.598	1.214	1.639	1.179	1.682	1.144	1.726	1.108	1.771	1.072	1.817
65	1.407	1.467	1.377	1.500	1.346	1.534	1.314	1.568	1.283	1.604	1.251	1.642	1.218	1.680	1.186	1.720	1.153	1.761	1.120	1.802

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال الفترة 2007-2018، حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة، وتقدير نموذج انحدار متعدد بين مختلف متغيرات الدراسة لتحديد طبيعة التأثير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلبياً، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر رأس المال - إدارة المخاطر - لجنة بازل - تقييم الأداء المالي للبنوك - نماذج تقييم الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude vise à expliquer l'effet de la gestion des risques financiers sur la performance financière des banques conventionnelles et des banques islamiques en Jordanie, en prenant la banque commerciale jordanienne et la banque islamique jordanienne comme échantillon, pendant la période 2007-2018. Ou on a essayé de mesurer et de comparer a risques et performance financière des deux banques, et estimer un modèle de régression multiple entre les différentes variables de l'étude afin de déterminer la nature de l'effet.

L'étude a montré que les risques financiers ont un effet négatif sur la performance financière des banques conventionnelles et des banques islamiques, ce qui confirme l'importance de la gestion des risques et son rôle crucial dans l'amélioration de la performance financière des banques conventionnelles et des banques islamiques.

Mots clés : Risques - Risque de crédit - Risque de liquidité - Risque de capital - Gestion des risques - Comité de Bâle - Évaluation de la performance financière des banques - Modèles d'évaluation de la performance financière.